

إنسانيات

صراع الطبقات فى مصر المعاصرة

مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

أحمد بهاء الدين شعبان



صـــراع الطبـقـات
فى مصر المعاصرة
مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١



المشرف العام

د. أحمد مجاهد

اللجنة العليا

أ. إبراهيم أصلان
د. أحمد زكريا الشلق
د. أحمد شوقي
أ. طلعت الشايب
أ. عبلة الرويني
أ. علاء خالد
أ. كمال رمزي
د. محمد بدوي
د. وحيد عبد المجيد

تصميم الغلاف

وليد طاهر

الإشراف الفني

علي أبو الخير
صبري عبد الواحد

تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

صراع الطبقات
فى مصر المعاصرة

مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

أحمد بهاء الدين شعبان



شعبان ، أحمد بهاء الدين
صراع الطبقات فى مصر المعاصرة: مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ / أحمد بهاء الدين . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
٢٧٢ص؛ ٢٤سم. ـ (أسرة،إنسانيات).
تدمك ٩ ـ ٢١٤ ـ ٢٠٧ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨.
١ ـ الصراع الأجتماعى.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ الثورات.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٣٨٠ / ٢٠١٢
I.S.B.N 978-977-207-214-9
ديوى ٣٠١,٦٣

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «*القراءة للجميع*» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

الإهـداء

إلى شهداء ثورة ٢٥ يناير الأبرار

إلى شعب مصر الثائر العظيم

إلى «جيش التغيير» فى مصر «الجديدة»:

من الذى ينفض عنه العادلون

إذا مضى فى نصرة العدالة؟!

وأى بلسم يَعافُ طَعمه مَن يحتضرُ؟!

وهل يخاف أن يُصيبهُ القذى

من يبتغى إزالة الدنس؟!

وكيفَ تُمسى خيِّراً، وراضىً الجنان،

إذا أنتَ لم تُغَيِّرَ فى نهاية المطاف العالم؟!

وأنتَ، مَن تكون، أينما تكون

خُض لجَّةَ الأوحال. واجه الطغاة،

وغيِّر العالم أسرع،

لو أنه بحاجةٍ إلى تغيير!»

بريخت

قصة هذا الكتاب
لهذا الكتاب قصة تروى !

فلقد صغت فصوله على امتداد الفترة التى سبقت وقائع " ثورة ٢٥ يناير" المجيدة، على أن تخرج مُجَمّعة فى سفر واحد، رأيت أن أسميه " صراع الطبقات فى مصر المعاصرة"، فهو يتناول بالتفصيل تطورات ومجريات هذا الصراع، فى مختلف مناحى الحياة فى مصر، أواخر عهد الطاغية الراحل " حسنى مبارك " وطغمته، بالشرح والتحليل والمتابعة والتوضيح، وصولا إلى يقين لا يشوبه شك، بأن الشعب المصرى العظيم سينتفض، حتما للدفاع عن كرامته المهدرة، وسيثور، لا بد، لاستنقاذ مصيره ومصيروطنه من الكارثة التى تحيق به، جرّاء السياسات المدمرة التى يتبعها النظام على كافة الأصعدة، ولحماية حتى وجوده " البايولوجى"، الذى بات مُهددا تهديدا مباشرا، بفعل عشوائية القرارات، واستئثار قلة محدودة،عاريه عن الوعى بقيمة الشعب المصرى الأصيل، أو بموقع مصرفى مركزالوطن العربى والأقليم، وما يستتبعه ممن أدوار، إلى جانب شيوع الفساد، والتوحش الأمنى، فى مواجهة الجماهير العزلاء، إلا من الإرادة، واليقين، والإصرارعلى الانتصار، مهما كانت الظروف والصعاب ! ؟.

وهى ثقة كانت ترتكزعلى إدراك عميق بأن شعبنا، بتكوينه الحضارى والنضالى الرفيع، لا يُعقل أن يسكت على نظام مستبد وفاسد، وفاشل، حَكَمَ بالحديد والنار، وأشاع مناخا من القهر والتسلط، فأهان كبرياء، وحاصره حتى فى أحلامه، واغتصب حقوق عشرات الملايين من المواطنين، بنهبه لثروات الوطن، وتجريفه لمقدرات البلاد ! .

ويصح، انطلاقاً من هنا، أن نضيف عنوانا ثانويا للكتاب، الذى يبدو كما لو كان نوعا من التأريخ التفصيلى لـ " مقدمات ثورة ٢٥ يناير" المجيدة، فهو يتناول بالتدقيق العناصروالمؤثرات التى مهدت لهذه الهبّة الشعبية الكبرى، مُتأملاً تجَمع نُذرها فى الأفق، والتقاء روافدها، حتى صنعت هذا الزحف الأسطورى المبهر، وبهذه الصورة البديعة، التى خلبت ألباب العالم، وجعلت قادته يجمعون، منبهرين، على التقييم الرفيع لهذا العمل المصرى العظيم، الذى سيلهم شعوب المعمورة، وشبابها، على كل المستويات، وعن وقائع هذه الأيام الخالدة، أضفت للكتاب فصلا ختاميا، بعنوان : " ثمانية عشر يوما هزّت العالم " .

لقد عانت دولنا من حكم نُظم تسلطية قاهرة، كانت عنوانا لاستعباده وتخلفه، وهاهى فاتحة الثورات الشعبية، تهب من شوارع بلادنا، التى ظن البعض أنها محصنّة ضد رياح الحرية، من تونس الثائرة، ومصر الخالدة، إلى اليمن والجزائر والبحرين والمغرب وليبيا ... تهز أركان الطغيان، وتثبت مُجددا استحقاق بلادنا للديموقراطية، واستعداد شعوبنا لدفع مهرالحرية الغالى .

وإذا كان هذا الكتاب قد مُنع من النشر، بضغوط السلطة فى نهايات العام المنصرم، فهاهى صفحاته ترى النور فى ظل مصر الحرة الثائرة المنتصرة .

لذكرى شهداء ثورة ٢٥يناير الأماجد، الذين عبّدوا طريق حريتنا بدمائهم الطاهرة : نحنى هامتنا إجلالاً، ولشعب الحضارة والكبرياء، الشعب المصرى الأبى ... المجد والعظمة ... ولكل ثائر على الظلم والتسلط فى ربوع الوطن العربى، الفخر والانتصار .

أحمد بهاء الدين شعبان

القاهرة فى : ٢٠١١/٢/٢٥

المقدمة

بعد عقود طويلة من محاولات «تأميم الصراع الطبقى» فى مصر، تحت مزاعم شتّى، وبعدما تخلى النظام الحاكم عن «المقايضة التاريخية»، التى سادت على امتداد العقود الماضية، والتى بمقتضاها تم مصادرة الحريات الأساسية (والسياسية أساساً) للمواطن المصرى، وإطلاق يد النظام فى شئون البلاد وأمور العباد، مقابل كفالة الحد الأدنى الضرورى للحياة، وبانفلات عقال الطبقة الحاكمة الجديدة، التى مثّلت تزاوج رأس المال الحرام مع السلطة الباطشة، ومع انقسام المجتمع إلى قسمين متناقضين: أقلية ضئيلة تملك كل شىء، وأغلبية كبيرة، تضم معظم أبناء الشعب المصرى، تفتقد كل شىء: الأمن، والحاضر، والثقة فى المستقبل، والقدرة على تحمل أعباء حياة أصبحت لا تطاق، وبحيث لم يَعُدْ أمام هذه الأغلبية المُعَذَّبة من بديل عن الجنون أو الانتحار، إلا السعى لتغيير هذا الواقع البائس.

ومن هنا كان من الطبيعى أن تشهد مصر ما تشهده، حالياً، من تصدعات سياسية واجتماعية متصاعدة، أشبه ما تكون بعملية التفاعلات المتسلسلة فى الذرّة، والتى تؤدى حتماً إلى انفجار بالغ العنف والدمار، ينتج عنه خراب هائل، إذا لم يتم إدراك قوانينه الموضوعية الحاكمة، والسيطرة الفعلية على عناصره، وتحويلها إلى قوة بناء إيجابى، تُراكم أسباب التقدم، وتتجاوز بؤس الأوضاع الراهنة، وتؤسس للمستقبل.

ولقد شهدت الأعوام الخمس الماضية، منذ انطلقت صيحة حركة «كفاية»، أواخر عام ٢٠٠٤، كاسرة حاجز الخوف، ودافعة لموجة جديدة من

موجات الحركة فى المجتمع، انشداد قطاعات جديدة من المهنيين والمثقفين والنخب السياسية والثقافية، وبالذات من الشباب، إلى ساحة العمل العام، طلباً للتغيير السياسى والحريات الأساسية، قبل أن تتقدم جيوش العاملين الفقراء، والفلاحين العاطلين والمهشمين والمضارين من سياسات النظام إلى صدارة المشهد، بعدما تعذر على الجميع قبول، أو احتمال، حالة التردى الشامل، التى طالت كل مجالات الحياة فى مصر، ولم يعد من الممكن الاستمرار فى ظل الشعور السائد بالخطر والضياع، وبانعدام فرص الحياة الكريمة، وبشيوع الفساد فى أرجاء الدولة، وبتراجع الدولة عن تقديم أى عون لعشرات الملايين من المواطنين العزل، وبتدهور قيمة مصر والدور الريادى لها فى بيئتها الإقليمية ومحيطها العربى، وفى العالم أجمع!.

ولقد كان من حسن حظى أن شاركت بجهد متواضع، فيما شهده وطننا من تطورات، على امتداد العقود الأربعة الماضية، منذ ساهمت فى قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر، التى انفجرت بعد هزيمة ١٩٦٧ رفضاً لنتائجها، وتحركا من أجل حفز المجتمع على شحذ إرادته للحرب من أجل استعادة الأرض السليبة والكرامة المهدرة، وحتى المشاركة فى تأسيس «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية»، ودورهما ثابت فى تطور الحياة السياسية والوطنية لمصر المعاصرة. كذلك كان من حظى أن أشارك فى أغلب الهيئات والتجمعات التى نشطت طوال تلك الفترة، على صعيد الدفاع عن الحريات العامة والقيَّم الديمقراطية، وضد الاستغلال والقهر والتعذيب، ومن أجل تثبيت دعائم العدل والمساواة والمواطنة، وفى مواجهة الصهيونية والاستعمار والهيمنة الأمريكية والغربية..

ومن هذا الموقع، المتفاعل بقوة مع المتغيرات والوقائع التى ألمت بوطننا، سَطَّرتُ هذه الكتابات، التى تابعت ـ على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة ـ ما

جرى فى بلادنا بدقة، وحاولت أن أرسم ـ عبرها ـ للقارئ العام، صورة «بانورامية» للفوران السياسى والاجتماعى الذى عاشته «المحروسة» يوماً بيوم.

وقد نُشرت أغلب مواد هذا الكتاب فى جريدة «الأخبار» اللبنانية، التى أفسحت لى صفحاتها، لكى أكتب رؤيتى لتطورات الحياة المصرية فى الحقبة الأخيرة، وهى فى مجموعها تشكل سجلاً مواراً بالجدل والصراع والمقاومة والتحدى، يعكس ما يعتمل تحت السطح المصرية من غليان، ويؤكد أن مصر لم تمت أبداً، وأنها تقاوم كل عناصر التحلل وأسباب المرض والترهل والفساد، وتكشف عن حيوية دافقة، تشير إلى أن المستقبل لابد وسيكون أفضل، وأن مصر «المحروسة» عصيِّة على الموت، تملك فى كل لحظة القدرة على التجدد، مثل «أوزوريس» الذى نهض من الموت والدمار والظلام، وأعاد بعث الحياة فى الأرجاء المقدسة.

أحمد بهاء الدين شعبان

القاهرة ٢٠١٠/٧/٥

١

«ثورة العطش» تجتاح وادى النيل*

الذين شاهدوا فيلم «الأرض»، من إبداع المخرج المتفرد «يوسف شاهين»، عن رائعة الأديب «عبد الرحمن الشرقاوى» التى حملت الاسم ذاته، لابد وأنهم يتذكرون المشهد الختامى الفذ الذى أداه ببراعة فائقة الفنان الراحل محمود المليجى، مجسداً دور الفلاح المصرى (الجدع)، «محمد أبو سويلم»، الذى رفض الانصياع لإرادة كبار مُلاك الأراضى، والمدعومين بسلطة الحكم وقوات قمع النظام، الطامعين فى أرض الفلاحين الفقراء، فتصدى لهم بقوة، وَحَّرضَ أخوته وجيرانه وأهل بلدته من الفلاحين، على المقاومة والصمود، فى وجه القهر والعنف والعدوان على أرضهم الطيبة، لكن «موازين القوى» أجهضت انتفاضة الفلاحين فى مواجهة طغيان ملاك الأرض الأغنياء، وحوصرت القرية بقوات «الهجّانة» المكونة من أهالى النوبة والسودان الطيبين، الذين أُجبروا على قهر أشقائهم الفلاحين، فتم فرض حظر التجوال على القرية، وعُذب الفلاحين المتمردين، ورُبط «محمد أبو سويلم»، بأوامر «الباشا» قائد القوة العسكرية، إلى مؤخرة حصان جامح، سحله على أرضه الطيبة لكى يرويها بدمائه الطاهرة، وبينما ينتهى الفيلم على لقطة مكبرة لوجه الفلاح الأصيل «أبو سويلم» المحتضر وهو ينزف دماً، وعلى جسده الفارع الذى يجره الحصان فوق أرضه الجريحة، وعلى يديه القويتين وهما تتشبثان بجذور نباتاته الخضراء التى زرعها بنفسه، وبأعواد شجيرات الذهب الأبيض التى عاش يحلم بها.. كانت أغنية الجموع الحزينة تعبر أبلغ تعبير

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٧/٨/٩.

عن قيمة الماء والأرض للفلاح المصرى، ولكل فلاح على أرضه البسيطة:

«الأرض لو عطشانة.. نرويها بدمانا».

• الأرض أرض الفلاحين

مقولة «هيرودوت» الشهيرة: «مصر هبة النيل» ليست صحيحة بصورة مطلقة، فالنيل يمر بأراضى العديد من الدول الأفريقية، لم تشهد واحدة منها حضارة كحضارة مصر ولا إنجازات العائشين فوق أراضيها، الأصح أن مصر هبة فلاحيها، الذين مارسوا الزراعة منذ فجر التاريخ، وأبدعوا حضارة زاهرة لازالت علاماتها باقية على مر الدهور، ولأن الفلاح المصرى عاش طوال قرون عديدة تحت وطأة القهر والاستغلال والفقر، علمته هذه المراحل الطويلة من المعاناة فضيلة الصبر على المكاره، واحتمال الأذى والبطش، غير أنها أيضاً علمته أن الثورة واجبة عند اللزوم، حينما ينفذ معين صبره ولا يرى مفراً من التمرد، مهما كانت التكاليف وأياً كانت النتائج، ثار الفلاحون المصريون فى الأسرة السادسة (الفرعونية) فيما عرف بأول ثورة (طبقية) فى التاريخ، وثاروا على الغزاه من كل الأنواع، الذين وجدوا فى مصر وفلاحيها البقرة الحلوب، التى اعتصروا ضروعها بلا رحمة أو شفقة، وفى التاريخ المعاصر ثاروا على الولاة والمماليك والعثمانيين والفرنسيين، والإنجليز تلبية لنداء عرابى عام ١٨٨٢، ثم سعد زغلول عام ١٩١٩، وكانوا قبلها قد ثاروا على الاحتلال البريطانى فى «دنشواى»، وعُلقوا على أعواد المشانق انتقاماً لثورتهم، ثم ثاروا فى «بهوت» و«كفور نجم» على الإقطاع قبل يوليو ١٩٥٢ وبعده فى «دكرنس»، ودوت صيحات غضبهم فى كل الأرجاء.

تمتع الفلاحون المصريون بوضع أفضل نسبياً بموجب إجراءات ثورة يوليو وقوانين إصلاحها الزراعى. إذ وزعت أراضى كبار الملاك على

الفلاحين المعدمين فأمنت لهم حداً مقبولاً من ضمانات الحياة، كفلت لهم تطويراً نسبياً لحياتهم، وتعليماً مجانياً أرقى لأطفالهم، وعلاجا أفضلً لمرضاهم، وهو ما كان أحد مستهدفات النظام الانقلابى الساداتى - المباركى، الذى راوغ ودار لسنوات طويلة حتى استطاع استصدار قوانين ارتدادية، نُفِّذَتْ منذ عام ١٩٩٦، بموجبها تم نزع الأراضى التى صادرتها ثورة يوليو ووزعتها على الفلاحين الفقراء، قبل نحو أربعة عقود، وإعادتها إلى «أصحابها!!» من أغنياء الريف، ومنذ ذلك التاريخ أخذت أوضاع الفلاحين المصريين فى التدهور، إذ طردوا من بيوتهم، وحرموا من محاصيلهم، وتشردت أسرهم، وفُرض عليهم - مجدداً - بقوة القهر أن يحرموا من أرضهم التى اعتاشوا على أديمها لأربعين عاماً كاملةً.

● عطشان يا صبايا.. دلونى على السبيل

كان لهذا الإجراء وقع الصدمة على الفلاحين المنتزعة أرضهم،ولأن الفلاحين كانوا محرومين من الوعى بالتنظيم، وبلا اتحاد للفلاحين يقود نضالهم ضد مغتصبى حياتهم، وحركة المعارضة السياسية فى البلاد ضعيفة وغير موحدة، جاء احتجاجهم هشاً ومرتبكاً، ورغم سقوط الجرحى والشهداء فى معارك ضارية مع قوات الأمن المنحازة للأغنياء لم يستطع أن يوقف هجمة السلطة الغادرة، التى تلتها هجمات أخرى عديدة، تمثلت فى رفع القيمة الإيجارية للأراضى المستصلحة المؤجرة، ورفع أثمان البذور والأسمدة الكيماوية وخدمات الزراعة الأخرى...، وهو ما أثر سلبياً على مستوى معيشة الفلاحين، وأدى إلى تفشى عناصر التمرد والغضب داخلهم، ثم كانت الطامة الكبرى بتفجير «أزمة العطش» التى ترتبت على قصور فادح فى إمداد الفلاحين المصريين بمياه الشرب، وكذلك مياه الرى للأراضى المزروعة، فى بلد عنوانها وشريان الحياة فيها «نهر النيل».

• **البحر عطشان مابيضحكش!**

الإحصاءات الرسمية، حسب تقارير وزارة الدولة للتنمية المحلية ـ تشير إلى أن نصيب الفرد من مياه الشرب فى مصر، قد تراجع بصورة واضحة خلال القرنين الماضيين على نحو ما يوضحه الجدول التالى:

العام	نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب
١٨٠٠	٢٢٠٠
١٩٥٠	٢٣٧٦ (الزيادة بسبب إنشاء السدود وتحسن حفظ المياه)
١٩٨٠	١٥٠٠
١٩٩٣	١٠٣٥
١٩٩٧	٩٠٠
٢٠٠٧	٤٧٠

وبالطبع فإن فقراء مصر، وسكان الريف بالذات، كانوا هم أول من عانى من ثبات معدلات تدفق مياه النيل، فى الخمسين عاماً الأخيرة، مع ازدياد المواليد، وتضاعف أعداد السكان، من نحو ٢٠ مليوناً، فى منتصف القرن الماضى، إلى نحو ٧٦ مليوناً هذا العام، لكن السبب الأساسى الذى فاقم من «أزمة المياه» فى مصر، مؤخراً، هو الاستخدام الترفى السفيه للمياه المحدودة، من قبل شريحة الأغنياء واللصوص وناهبى المال العام، وأثرياء الاحتكار والمضاربة فى الأراضى، و«محاسيب» السلطة، الذين راحوا يقتسمون تركة الشعب المصرى، بجشع غير مسبوق، وأدى هذا الوضع إلى حرمان أكثر من ربع المصريين من المياه أغلبهم من الفلاحين الفقراء، فالفيلات الفاخرة والقصور المنيفة، بحدائقها الوارفة الهائلة الاتساع، ونوادى «الجولف» التى يستخدمها نفر محدود من صفوة الصفوة،

والمنازل الفاخرة بحمامات السباحة وما تستهلكه من كميات ضخمة من المياه، والمدن والقرى السياحية، والمشاريع الضخمة الفاشلة، كمشروع «توشكى» الذى بدد المليارات من الدولارات، والملايين من أمتار المياه المكعبة، بلا مردود حقيقى.. إلخ، امتصت ماتبقى لمصر من رصيد مائى، هو أقل من الحاجات الأساسية للبلاد أصلاً، الأمر الذى كان يستوجب ترشيداً واعياً للمياه، واستخداماً حصيفاً لها تبعاً للأولويات الرئيسية.

وهناك آراء أخرى لها أرجحيتها، تستند إلى الخبرة الشعبية المتراكمة، تضيف إلى الفشل الإدارى فى مسألة توفير المياه للمواطنين المصريين، استهداف السلطة، من وراء «تأزيم» وضع مياه الشرب والرى فى الريف المصرى التمهيد لـ «تحرير» مياه الشرب والرى، و «خصخصة» شركاتها، وبيع المياه إلى الفلاحين المصريين، بزعم الحاجة إلى تغطية تكاليف تطوير شبكات المياه، وتحسين خدماتها ونوعيتها، وهو ما أعلنته وزارة الإسكان، بطرحها مناقصة عالمية للشركات، لإنشاء محطات لمياه الشرب والصرف، حيث أشارت الوزارة إلى أن نظام الامتياز الجديد سيعطى للشركات الأجنبية، الفائزة بالمناقصة، مسؤولية إنشاء المحطة وتشغيلها، ومن ثم الإنفاق عليها وتحديد قيمة الخدمة المقدمة لـ «الجمهور». (جريدة «الأهالى»، ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧).

«البحر» غضبان مابيضحكش!

دراسة علمية حديثة، نال بها باحث شاب، أمين إبراهيم، درجة الماجستير فى جغرافية المياه، من كلية الآداب - جامعة طنطا، قامت بمسح وضعية المياه فى إحدى المحافظات التى تفجرت فيها عملية الاحتجاج على نقصها مؤخراً، محافظة «كفر الشيخ»، توصلت الدراسة إلى أن ٦٤٪ من مراكز وقرى كفر الشيخ (منها ١١٢١ عزبة) محرومة من مياه الشرب، لذا لم يكن مفاجئاً أن «ثورة العطش» تفجرت أول ما تفجرت من «مركز

٥

البرلس»، بهذه المحافظة، التى يتولى موقع محافظها «صلاح سلامة»، الرئيس السابق لمباحث أمن الدولة، حين تظاهر أكثر من أربعة آلاف مواطن، وقطعوا الطريق السريع، لمدة عشر ساعات، حتى أجبروا السلطة على توصيل المياه لرى أراضيهم ومن أجل الشرب أيضاً، وبعدها تدفق طوفان الغضب بسبب نقص المياه فى أغلب قرى ومحافظات مصر، فهذه المرة لم يستكن الفلاحون المصريون لهذه الضربة القاتلة الغادرة، فالماء هو سر وجود الفلاح، ليس فى مصر وحدها وإنما فى كل مكان فى العالم، وبدونها تستحيل الحياة، ومن هنا كان رد الفعل المباشر للفلاحين (والمفاجئ للبعض) قوياً وهادراً، إذ بدأ المواطنون يحرضون أهالى قرية «دمرو» على التظاهر احتجاجاً على انقطاع مياه الشرب بصفة دائمة، ومحاولة انتزاع ١٠٠٠ فدان (الفدان الواحد حوالى ٤٤٠٠ متراً مربعاً) من أجود أراضى القرية لإقامة مشروع حكومى عليها، وتجمهر مزارعو محافظة الدقهلية احتجاجاً على رفض «بنك التنمية والائتمان الزراعى» تسلم محصول القمح، واتهموا «الحكومة» بالتحريض على عدم زراعة القمح، واتجاهها لاستيراده، مما يهدد بالقضاء على زراعته (مصر واحدة من أكثر دول العالم استيراداً للقمح.... الأمريكى!)، وفى محافظة «سوهاج» بجنوب الوادى، توصل تقرير «لجنة لتقصى الحقائق» إلى أن خمسة وسبعين مصاباً بالتسمم، نقلوا إلى المستشفيات، بسبب تخزين مياه الشرب بحظائر المواشى واختلاطها بالصرف الصحى، وهو ما أدى إلى تفشى حالة الغضب بين المواطنين، ويوم الحادى عشر من شهر يوليو (آذار) الحالى اعتصم ثلاثة آلاف مواطن بقرية «بشبيش» بالمحلة، احتجاجاً على نقص مياه الشرب، وهدد عشرات الآلاف من قرى مجاورة بالانضمام إليهم، فيما احتشد المئات من فلاحى «رشيد»، بدلتا النيل، مهددين بالاعتصام والإضراب عن الطعام احتجاجاً على عدم وصول مياه الرى إلى أراضيهم، وفى نفس الوقت شهدت قرية «بلقاس» بمحافظة الدقهلية، اعتصاماً كبيراً أجبر السلطات على بدء العمل فى

تطهير الترعة التى تنقل المياه إلى أراضيهم، وبعد يوم واحد تظاهر أكثر من خمسة آلاف فلاح فى ذات المحافظة، ضد العطش ونقص مياه الرى، مهددين بالإضراب عن الطعام إذا لم تحل هذه المشكلة، فيما تظاهر خمسة عشر ألف مواطن، بمحافظة دمياط، حاملين «الجراكن» البلاستيكية الفارغة، مطالبين بحقهم فى مياه شرب صالحة للاستخدام الآدمى، وتظاهر ثلاثمائة مزارع فى مدينة «بلقاس»، طلباً لسماد «اليوريا»، الذى اختفى من الأسواق ورفع التجار سعره لأثمان خيالية!، وهدد المزارعون ـ العطشى هم وأراضيهم ـ فى محافظة «الإسماعيلية» بالدخول فى إضراب مفتوح عن الطعام إذا لم تحل مشكلة إمدادهم بالمياه، وعاد نحو ١٢٠ ألف مواطن بمحافظة الدقهلية يهددون بإضراب مفتوح بسبب بوار ١١ ألف فدان نتيجة لحرمانها من مياه الرى، فيما تواصلت أزمة مياه الشرب، وإكراه المواطنين على تناول مياه الصرف الملوثة بدلاً من الموت عطشاً، وأصيب تسعون فرداً بسبب التدافع على المياه فى نفس المنطقة، حيث اعترف المسئولون فيها أن مياه الشرب ملوثة بمياه المجارى، بينما هدد سكان أربعة قرى بمسيرة احتجاجية حاشدة أمام مجلس الوزراء، وواجه مواطنو محافظة «بنى سويف» بصعيد مصر، العطش وبوار الأرض ـ على نحو ما كتبت الصحف ـ بشعار «الاعتصام هو الحل»، إذ هدد نحو عشرين ألف مواطن بقرية «السعدية»، بالاعتصام ضد العطش بسبب انقطاع المياه، معلنين أن «الاعتصام هو الحل الوحيد للحصول عليها»، وتجمهر المئات من مواطنى قرى «الجهاد» و«التضامن» و«المنشية» التابعة لمركز «سمسطا» (محافظة بنى سويف)، بسبب انقطاع مياه الشرب، وإصابة بعضهم بأمراض الفشل الكلوى نتيجة تلوثها، فيما واصل مواطنو قرية «كفر غنّام»، التابعة لمركز «السنبلاوين» اعتصامهم المفتوح ـ لليوم السادس على التوالى ـ احتجاجاً على تجاهل المسئولين لمطالبهم بتوفير مياه لإنقاذ ١٢٠٠ فدان، من البوار، بعد جفاف الترعة الرئيسية بالقرية، وفى محافظة «دمياط»

اعترف محافظها، الدكتور محمد البرادعى، أن المصرف الذى يلوث مياه الشرب فى العديد من قراها يعد «كارثة بيئية»!، على حد وصفه، وأعلن المواطنون فى المحافظات العطشى يوم الأول من شهر أغسطس (آب) القادم، موعداً للتظاهر، بالفؤوس و«جراكن» المياه الفارغة، أمام مجلس الشعب بالعاصمة المصرية لتقديم ما أسموه «وثيقة العطش» إلى المسئولين، بعد أن احتشدوا رافعين لافتات مكتوب عليها «عطشانين فى بلد النيل»، منتقدين ارتفاع نسبة الأملاح فى مياه الشرب وانتشار الطحالب فيها، الأمر الذى أدى إلى تفشى الإصابة بالفشل الكلوى بين المواطنين.

• الشعب هو الباقى حى:

هذه عينة من مظاهر «ثورة العطش» التى تجتاح «وادى النيل» هذه الآونة، وهى تعكس ملمحاً من ملامح صورة مصر الراهنة، المليئة بالغضب وعناصر التوتر والانفجار وهى «الثورة» التى تضاف إلى تحركات العمال الذين زلزلت إضراباتهم واعتصاماتهم مصر من أقصاها إلى أقصاها طوال العشرين شهراً الفائتة، والمثقفين الذين خاضوا صراعاً دامياً ضد السلطة ـ منذ أن ألقت حركة «كفاية» حجرها فى البئر السياسى الراكد، مع نهاية عام ٢٠٠٤، فحركت دوامات الاحتجاج المتسعة دوماً، والقضاة، وأساتذة الجامعة الذين أعلنوا جميعاً رفضهم للنظام، وأداروا الظهر لسياساته المعادية، ولبرامج «تحرير» الاقتصاد التى ضاعفت معدلات إفقارهم وتبعية بلادهم.. مؤكدة أن مصر دخلت مرحلة جديدة سيكون من المستحيل على النظام الحاكم، أو أى نظام قادم حكمها بنفس الاسلوب الذى كانت تحكم به من قبل.

لقد أدى تجاهل صيحات «المعذبين فى الأرض» المنتشرين على امتداد الوادى، وتراكم عمليات الإفقار على مدى العقود، وإهمال أوضاع الفلاحين، وسائر طبقات المجتمع الكادحة فى مصر، إلى تدهور مريع فى

أحوالهم المعيشية، فبحسب تقرير للأمم المتحدة، استعرضه د. عثمان محمد عثمان، وزير التخطيط، فى حكومة د. أحمد نظيف، مع أنطونيو فيجلانتى، الممثل المقيم للأمم المتحدة فى القاهرة (مارس ٢٠٠٥)، فإن نحو ٣٤٪ من سكان مصر يعيشون تحت حد الفقر. (يرفع بعض الاقتصاديين الثقاة فى مصر، كالدكتور نادر الفرجانى والدكتور إبراهيم العيسوى، وآخرين هذه النسبة بدرجات كبيرة متفاوتة)، ٦٨٪ منهم يقطنون فى صعيد مصر (حيث تتراكم مسببات ومظاهر التخلف و تدهور الأوضاع المعيشية)، ويعيش ١٦,٧٪ من السكان بأقل من دولار واحد يومياً، فيما لا يحصل أكثر من ١٠ ملايين مواطن على احتياجهم الكافى من الغذاء، وتنتشر أمراض سوء التغذية فى ٢١٪ من قرى صعيد مصر، وتزيد نسبة الأمية بين الفقراء عن ٥٢٪.

فقد يتكلم مثقفو مصر فتتجاهل آذان السلطة الاستماع لأصواتهم، وقد يصرخ المهنيون فلا تجد صرخاتهم آذاناً صاغية لدى أهل الحكم وصناع القرار أما إذا تحدث الفلاحون، أو تحرك العمال، فلابد للجميع أن يرهفوا السمع، لأن صوت الشعب أقوى من كل محاولة للتجاهل أو الخداع أو السيطرة.. فالشعب، كما يقول شاعره «أحمد فؤاد نجم»:

«هو الباقى حى

هو اللى رايح

هو اللى جاى

طوفان شديد

لكن أكيد

يقدر يعيد

صنع الحياة!»

٢

مصر: نهوض جديد لصراع الطبقات*

لم تشهد الطبقات والفئات الكادحة المصرية، فى تاريخها المعاصر، وعلى الأقل منذ نصف القرن الماضى، تدهورا فى المستوى العام للمعيشة، وانهيارا للقدرة والمكانة، مثلما شهدت فى العقد الأخير.

نحو مزيد من الفقر والبطالة:

ففى هذه السنوات اندفعت السلطة الحاكمة، بفعل سيطرة جماعات من «الرأسماليين الجدد»، جَلُّهُمْ من «المحدثين»، الذين ظهروا على سطح الحياة الاقتصادية والسياسية، دون تاريخ سابق، كالطفح، فراحوا يتسابقون - مستندين إلى تغطية النظام وحمايته، وتحت شعارات خادعة براقة، من نوع: «إعادة الهيكلة» و«تحرير الاقتصاد» و«التكييف الهيكلى»... الخ - إلى التصفية المنظمة للملكية العامة بكل صورها، وفى النهب المنظم للثروة الوطنية، وإلى التدافع لإرضاء المؤسسات المالية الغربية بتنفيذ تعليمات «البنك الدولى» و«صندوق النقد»، وغيرهما من الهيئات الشبيهة، الأمر الذى تسبب فى تعريض وجود عشرات الملايين من المواطنين المصريين إلى أزمات متفاقمة مستمرة، حوَّلت أيامهم إلى جحيم مقيم وعذاب لانهاية له، وضاعفت من حجم المعاناة الشاملة التى أصبحت الصفة الغالبة على حياتهم، على مدار الأيام!.

فبفعل التوجهات الأساسية للنظام، تم على مدار العقود الثلاثة

* جريدة «الأخبار» اللبنانية - ٢٠٠٧/٩/٢٧.

الأخيرة، وبوتيرة شديدة التسارع مؤخرا، التخلص، بيعا، وبأبخس الأسعار، وعبر عمليات مشبوهة (مثلما حدث فى عملية بيع مؤسسة «عمر أفندى» التجارية الكبرى بأقل من ربع الثمن المقدر بواسطة لجان التقييم الحكومية)! من الأغلبية العظمى من مصانع وشركات ومؤسسات القطاع العام، وعلى رأسها مؤسسات سيادية خطيرة كالبنوك، دون أى اعتبار للصالح العام أو المصالح الاستراتيجية العليا للبلاد!، وألقى ـ بغير أدنى رحمة ـ بمئات الآلاف من العمال والمستخدمين إلى سوق البطالة الذى يضم الآن نحو سبعة ملايين مواطن، ويزيدون كل عام بنحو المليون عاطل، بفعل استمرار الجامعات والمعاهد العليا والفنية فى صب عشرات الآلاف من خريجيها إلى سوق العمل المكتظ، مع تخلى الدولة الكامل عن التزامها بواجباتها الاجتماعية الرئيسية، وفى مقدمتها توفير فرص العمل للمواطنين، ملقية هذا العبء على كاهل «القطاع الخاص»، الذى تنصل ـ بدوره ـ من هذه المسؤولية، فكان من نتيجة هذا الوضع أن استحال إيجاد فرصة عمل إلاّ لأبناء «المحظوظين»، أو القادرين على دفع الثمن (الرشوة) لمن بيدهم القرار، أو للحاصلين على تعليم مميز فى جامعات النخبة، الباهظة التكاليف، وهو ما لا يتوافر لأغلبية أبناء الشعب!.

سكن ممتنع وزواج مستحيل:

وأصبح من العسير على أى شاب مصرى، حتى من أبناء الأسر التى كانت ميسورة، فى الماضى، ممن كان يطلق عليها «الطبقة الوسطى» الزواج، بفعل فداحة تكلفة متطلبات هذه العملية، وفى مقدمتها أسعار المساكن الباهظة التى واصلت التقدم إلى مستويات خرافية (ولعبت مضاربات فائض الأموال النفطية على العقارات والأراضى، دورا أساسيا فى هذا الأمر). وقد أدى هذا الوضع الى ارتفاع متوسط سن الزواج، فى مصر، إلى خمسة وثلاثين عاما، (كانت تقترب من نصف هذا المعدل فى

جيل الآباء!)، وحسب الإحصاءات الرسمية، فإن عدد المصريين الذين وصلوا هذه السن ولم يتزوجوا بعد، وصل إلى نحو تسعة ملايين، منهم نحو أربعة ملايين من الإناث والباقى من الذكور، أغلبهم ـ بالطبع ـ من أبناء الطبقات الفقيرة والمعدمة!، وتزايدت حالات الطلاق بصورة غير مسبوقة (أورد تقرير لـ «مركز الأرض لحقوق الانسان» وقوع ٢٦٤ ألف حالة طلاق خلال عام ٢٠٠٦، معظمها لأسباب اقتصادية).

«أحزمة البؤس» تحاصر العاصمة:

وساعد انتشار الفقر على تفاقم معدلات الانهيار فى الأوضاع المعيشية للملايين من المصريين، وعلى انتشار العنف والجريمة، وتعدد حالات الانتحار بسبب الإملاق واليأس، وتعاظمت معدلات انتشارالرشوة والفساد، وتضاعفت أعداد «أطفال الشوارع» الذين يهيمون على وجوههم جائعين فى أسمالهم البائسة، وحاصرت تلال القمامة،التى فشل النظام فى التخلص منها حتى بعد الاستعانة بخبرة «الخواجات» فى الشركات الأجنبية، القاهرة وضواحيها، وأحاطت «أحزمة البؤس» بعاصمة «مصر المحروسة»، إحاطة السوار بمرفق اليد، حيث تعيش شريحة كبيرة ينساها المجتمع، تمارس حياتها شبه البدائية رغم وجودها فى نتوءات داخل المدن،بلا مياه أو كهرباء أو صرف أو نظافة، يعيشون فى عشش من الصفيح أو الخيش أوالكرتون أو الطين أوالحبيبى ـ نوع من الخشب الصناعى الرخيص ـ أو كسر الخشب، بلا دورات مياه، يقضون حاجاتهم فى العراء، يعانون من الفقر وسوء التغذية، أولادهم لا يذهبون إلى المدارس بسبب المصاريف، بعض اللصوص والساقطات وتجار «الصنف» (المخدرات)، يتخذونها كمقار بعيدا عن أعين الأمن (الذى تفرغ لملاحقة معارضى النظام!)، لتصدّر شرورها للمجتمع الذى أهملها، موجودون بكل المحافظات، يتزايد عددهم مع توالى الانهيارات المفاجئة للمبانى القديمة،

ومع الهجرة المستمرة للمدن المكتظة» (سكان العشش والعشوائيات، ممدوح الولى، مطبوعات نقابة المهندسين المصرية، مطابع روز اليوسف، ١٩٩٩)، فضلا عن مئات الآلاف غيرهم يحيون وسط أجداث الموتى، فى المقابر، يتزاوجون ويتناسلون، ويمارسون كل طقوس الحياة، بعد أن أعيتهم الحيلة وفشلوا فى الحصول على موطئ قدم فى مدن الأحياء!.

تراجيديا المرض والتلوث:

وتدهورت الأوضاع الصحية للمصريين، فى ظل هذه الحالة، إلى حدود بالغة الخطر، بسبب القمح والأغذية الملوثة المستوردة، والمبيدات والأسمدة المسرطنة، الإسرائيلية المنبع، وارتفاع معدلات التلوث البيئى إلى أضعاف النسب المقبولة عالميا (مؤخرا نالت القاهرة المرتبة الأولى فى نسبة التلوث على المستوى العالمى!)، ويشير تقرير صادر عن «برنامج الأمم المتحدة للإنماء والتنمية»، حول الأوضاع الصحية للمصريين، إلى إصابة ٥ ملايين مصرى بفيروس الالتهاب الكبدى الوبائى (فيروس سى)، تزيد بمعدل ٧٥٠ ألف حالة سنويا، حيث أصبحت مصر تحتل المرتبة الأولى، على المستوى العالمى، للمصابين بهذا المرض، وهناك ـ حسب ذات التقرير ٤ مليون مواطن مصرى مصاب بمرض السكر، و ١٤٪ يعانون من حساسية الصدر، وما يقرب من ١٥ مليون مصرى مصاب بالأنيميا، ويصاب أكثر من ١٠٠ ألف ـ سنويا ـ بالسرطان، بينهم نسبة ملحوظة من الأطفال، وأكثر من ٢٥٪ من المصريين مصابون بفقر الدم.

التحدى والاستجابة:

على هذه الخلفية التى عرضنا لجانب يسير منها، وإن كان ذو دلالة، عاشت مصر، طوال أشهر العام الماضى، وما انقضى من أشهر هذا العام، حالة غير مسبوقة من انفجار الاحتجاج الاجتماعى المكبوت، اتخذت بعدا

واسعا، رأسيا وأفقيا، طالت معظم المحافظات المصرية، وحتى النائى منها، و زلزلت قطاعات متعددة من الأعمال والمجالات الصناعية والخدماتية، وشاركت فيها تجمعات شعبية كبيرة، كأبناء سيناء، الذين خرجوا للاحتجاج على الإهمال والتعنت، وعلى تجاوزات أجهزة الأمن فى التعامل العنيف، وغير المبرر، معهم!.

الاحتجاج فى مواجهة التوحش

وقد رصد «مركز الأرض لحقوق الإنسان»، فى دراسته الهامة المعنونة «الاحتجاج فى مواجهة التوحش»، الصادرة فى يوليو (تموز) ٢٠٠٧، وقوع ٢٨٣ حالة احتجاج بالقطاعات الثلاثة: الحكومى، والخاص، والأعمال العام، فى النصف الأول من العام الحالى.

قلة الأيدى العاملة المصرية

١١٧ حالة تجمهر، و٨٥ حالة اعتصام، و٦٦ حالة إضراب عن العمل، و١٥ حالة تظاهر، بخلاف العشرات من حالات الإضراب والاعتصام والتظاهروالاحتشاد، قام بها الأكاديميون الجامعيون، والقضاة، والمهندسون، والفلاحون، والطلاب، والصحفيون، والمطالبون ببديل عن مساكنهم المهدمة، والمضارون من انهيار مؤسسات الدولة ونتائجها الكارثية، والمطالبون بمياه نظيفة للشرب ومياه لرى الأرض الظمآنة، والمحتجون على التجاوزات البشعة لأجهزة الأمن... وهلمجرا، فى أوسع حالة احتجاج شعبى تاريخى، دشنتها حركة «كفاية» بمظاهرتها الرائدة التى انطلقت من أمام «دار القضاء العالى»، فى قلب القاهرة، يوم ٢٢ ديسمبر عام ٢٠٠٤، مطلقة دوامات من التفاعل، ومشجعة على كسر حاجز الخوف من القمع، ومتحدية تقاليد العمل السياسى الحزبى، المستقرة لأكثر من ثلاثة عقود، بالتزام السكون فى المقرات الحزبية، وإطاعة تعليمات السلطة بعدم تجاوزها ـ بأى حال ـ إلى الشارع!.

حصاد شهر واحد!:

وربما لا يمكن تصور حجم هذه الموجات الاحتجاجية، بعمقها واتساع مداها، من مجرد قراءة الملخص المجمّع للتحركات الشعبية،على النحوالذى عرضناه آنفا.

ولإعطاء صورة عن هذا الوضع المتحرك الموّار بالحيوية، نرصد، فيما يلى ما أمكننا حصره، من حصاد شهر واحد فقط من الأنشطة الاحتجاجية، التى نمت إلى علم الكاتب، سواء من مصادر صحفية، أو عبر الجماعات القانونية والحقوقية، أو من خلال العلاقات الشخصية والعامة، مع وجوب الإشارة إلى أن هذا السجل لا يتضمن، بأى حال من الأحوال، كل التحركات الواقعة فى تلك المساحة الزمنية المدروسة، إذ أنه من المؤكد بقاء تحركات عديدة غير مرصودة فى هذا السجل المركّز:

ففى يوم ٢٠٠٧/٧/١:

احتشد المئات من مدرسى «الأزهر الشريف»، فى أول تحرك جماعى واسع منذ الحملة الفرنسية، أواخر القرن الثامن عشر، لتأكيد عزمهم الرد الحاسم على الحكومة إذا تنصلت عن عهودها بتطبيق كادر المعلمين عليهم، وفى نفس اليوم نظم عمال شركة غزل المحلة وقفة احتجاج للمطالبة بحقوقهم وللاعتراض على قرارات إدارة الشركةالتى تضر بأوضاعها وبمصالحهم، وأعلن مدرسو المدارس الخاصة تهيؤهم للتحرك من أجل ضمهم إلى كادرالمعلمين.

وفى اليوم التالى، ٢٠٠٧/٧/٢:

كرر ٢٧ألف عامل فى «شركة غزل المحلة» وقفتهم الاحتجاجية فى مواجهة زيارة وزيرة العمل ووزير الاقتصاد، واعتصم ٣٦٠٠ من عمال المعاش المبكر بالترسانة البحرية بالإسكندرية، لعدم صرف مستحقاتهم

المالية، واعتصم نحو ٢٠٠ موظف من العاملين بعقود مؤقتة فى الوحدات الصحية احتجاجا على الامتناع عن تجديد هذه العقود.

يوم ٢٠٠٧/٧/٤:

٥٠٠ عامل بمصنع «قوطه» للصلب، بالعاشر من رمضان، ينفذون اعتصاما استباقيا، احتجاجا على تمكين المستثمر الإيطالى الجنسية، واقتحامه المصنع بالأسلحة النارية، متسببا فى إصابة ستة عمال بإصابات خطيرة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٥:

عمال مديريات التموين (٧٠ ألف عامل) يهددون بالاعتصام لحرمانهم من الحوافز، و تجمهر تجّار العلف أمام مكتب وزارة التموين احتجاجا على عدم تسلم الحصة المقررة لهم من الأعلاف، ١٥٠٠ عامل فى شركة «السويس للأسمنت» يعتصمون احتجاجا على تردى أوضاعهم، والمرشدون السياحيون يجددون اعتصامهم احتجاجا على تعسف شركات السياحة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٦:

العاملون بهيئات التنمية المحلية بمحافظة «بنى سويف» يحتشدون احتجاجاعلى عدم صرف رواتبهم منذ أربعة أشهر، وعمال شركة «السويس للأسمنت» يعلقون اعتصامهم بعد التعهد بحل مشاكلهم،و ٤٠٠ عامل وعاملة بمستشفى الأقصر الدولى ينهون اعتصامهم بعد الاستجابة لمطالبهم، وحسنى مبارك يصدر قرارا جمهوريا بضم ٢٥٠ ألف من معلمى الأزهر إلى الكادر تهدئة لثورة المعلمين، وإضراب عمال «مصنع الحرائر» بالمحلة الكبرى عن العمل احتجاجا على انتقاص قيمة الحوافز ومتحرك الانتاج.

يوم ٢٠٠٧/٧/٨:

٣٠٠ عامل بشركة «رباط السفن» ببورسعيد يضربون عن العمل والشركة تهدد بفصلهم، والعاملين بمديرية تعليم السويس يعتصمون لحين الاستجابة لمطالبهم، والعمال المؤقتون بشركة «مصر لتكرير البترول» بطنطا، يعتصمون مطالبين بتثبيتهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٩:

عمال «الترسانة البحرية» بالأسكندرية يتظاهرون للمطالبة بصرف علاواتهم المتأخرة، و٢٨٥ من عمال شركة «الرباط وأنوار السفن» ببورسعيد يتظاهرون، والاعتصام يمتد إلى فروع الشركة بالسويس والاسماعيلية، وموظفى وعمال مدارس السويس يضربون احتجاجا على استبعادهم من كادر المعلمين الجديد.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٠:

اعتصام ٣٣٣٠ عامل بالترسانة البحرية بالاسكندرية، من المحالين إلى المعاش المبكر، مطالبين بمحاكمة رئيس مجلس الادارة ورئيس اللجنة النقابية (الرسمية) بالشركة احتجاجا على خصخصة الترسانة وللمطالبة بحقوقهم القانونية، واعتصام مواطنين فى دمياط بسبب اختفاء الخبز، و٤٠٠٠ مواطن من قرية «بشبيش» بمحافظة الغربية يتظاهرون احتجاجاعلى انقطاع المياه، و٢٥٠ فلاحا من قرية «القنان» يواصلون الاعتصام احتجاجا على عدم وصول مياه الرى إلى أراضيهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١١:

احتشاد ٩٠٠ عامل من العمال المؤقتين فى «شركة الموانى»، إحدى شركات «هيئة قناة السويس»، للمطالبة بتحرير عقود عمل مستديمة، بعد استمرارهم فى العمل لأكثر من ١٧ عاما بعقود مؤقتة، وعمال مصنع

«الحناوى للدخان والمعسل» يحتشدون مهددين بالعودة إلى الاعتصام مرة أخرى احتجاجا على تجاهل الادارة لمطالبهم المشروعة، وعمال شركة «أسمنت حلوان» يهددون بالإضراب إذا لم يعد زملائهم من العمال المؤقتين الذين فصلتهم الإدارة لمطالبتهم بأجر عادل وتأمين لعملهم، ومظاهرة جديدة لعمال شركة «الرباط وأنوار السفن» ببورسعيد للمطالبة بحقوقهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٢:

احتشاد فلاحو قرية «دمرو» احتجاجا على انقطاع مياه الشرب بصفة دائمة، وعلى محاولة انتزاع ١٠٠٠ فدان من أراضيهم، واعتصامات فى قرى المحلة الكبرى احتجاجا على انقطاع المياه، وفلاحو «رشيد» يهددون بالاعتصام والإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم وصول مياه الرى الى أراضيهم، وإضراب مواطنى قرية «بلقاس» ينجح فى دفع أجهزة الدولة لبدء العمل فى تطهير ترعة «الواسعة»، و١٥ ألف مواطن فى دمياط يتظاهرون رافعين «الجراكن» البلاستيكية الفارغة طلبا لماء الشرب، وفلاحون فى الدقهلية يتظاهرون شاكين من ارتفاع أسعار السماد، وتجدد اعتصام العمال فى شركة «حلوان للأسمدة» بعد فصل ٦٠ عاملا طالبوا بتثبيتهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٤:

تجدد الاحتجاجات العمالية فى شركتى «الغزل» و«الحاويات» بالأسكندرية، وتصاعد التحركات العمالية فى محافظتى السويس والغربية، وتهديدات من عمال «شبين الكوم» بالإضراب، وتظاهر ٥٠٠٠ مواطن ضد العطش فى محافظة الدقهلية، و٥٠٠٠ عامل بشركة «الدلتا للغزل والنسيج» يهددون بالاعتصام احتجاجا على الفساد المالى بالشركة وعدم صرف الأرباح، ومظاهرة احتجاج من أنصار الدكتور «أيمن نور»، زعيم «حزب الغد» بعد تعدى الأمن عليه بالضرب فى محكمة جنوب

الجيزة، و٢٥ شابا من «مطروح» ينهون إضرابهم عن الطعام فى مواجهة مجلس المدينة الذى أزال كافتيرياتهم، ووعود بحل مشكلتهم بعد الاضراب.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٥:

عمال شركة «تراست» للكيماويات ببورسعيد، (٦٠٠ عامل)، ينظمون اعتصاما مفتوحا، ويطالبون بمساواتهم بزملائهم الهنود فى الأجور والوجبات الغذائية، وتظاهر المزارعون فى محافظة المنوفية أمام مقر «الجمعية الزراعية»، وهددوا بالإضراب عن الطعام مالم يتم صرف الأسمدة، وتجمع «مهندسون ضد الحراسة» ينظم حملة توقيعات شاملة تضم كل رموز العمل البرلمانى والحزبى والنقابى والسياسى والثقافى والفنى، ضد استمرار تجميد النظام لنقابة المهندسين، وموكب جنائزى مهيب، يضم أكثر من ٥٠٠٠ شخص،استقلوا ١٠٠ سيارة وحافلة ؛ يشيعون شابا قتله أحد رجال الأمن بالاسماعيليه، ضربا بالأحجار على رأسه، لتجرؤه على الرد على أحد الضباط!، وبيان «عمال من أجل التغيير - حركة ٧ ديسمبر»، بشركة «غزل المحلة» يتهم وزيرة القوى العاملة، «عائشة عبد الهادى»، بالكذب، ويجدد الالتزام بالإضراب.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٩:

خريجو «معهد الصيارفة» يعتصمون احتجاجا على قرار الحكومة بوقف تعيينهم فى وظيفة مرتبها الأساسى ٣٨ جنيها (نحو سبعة دولارات!) شهريا!.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٠:

وقفة احتجاجية فى محافظة البحيرة، تنظمها حركة «كفايه» وثلاثة أحزاب ضد بيع بنك القاهرة، وصيارفة أسيوط يهددون بالانضمام إلى

إضراب موظفى الضرائب العقارية، ورئيس «هيئة البريد» يهدد باستخدام القوة لفض اعتصام ٤٠٠ عامل طالبوا بتثبيت تعيينهم وتحسين شروط عملهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢١:

أهالى «قلعة الكبش»، المتضررين من الحريق الذى التهم منازلهم، يحتشدون مهددين بالإضراب عن الطعام، والأمن يفض اعتصام عمال البريد بالقوة، بعد اعتقال عدد منهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٢:

١٥٠ سائقا يتجمهرون بضاحية «عين شمس» احتجاجا على تحويل ساحة الانتظار إلى مقلب قمامة، و٣٥٠ عاملا فى شركة «السيوف للغزل والنسيج» يبدأون إضرابا مفتوحا اعتراضا على بيع الشركة إلى مستثمر «سيئ السمعة»!، و ١٢٠ ألف فلاح بمحافظة الدقهلية يهددون بإضراب مفتوح احتجاجا على أزمة مياه الرى التى سببت بوار ١١ ألف فدان من الأراضى الزراعية، وتواصل الاحتجاج على نقص مياه الشرب، التى أجبرت المواطنين على شرب مياه المصارف.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٣:

الأمن يجبر عمال شركة «السيوف للغزل والنسيج» على فض اعتصامهم بالقوة واعتقال عدد من قيادييهم، ومجلس إدارة شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية يتراجع أمام ضغط العمال ويلبى مطالبهم، وأهالى جماعة «القرآنيين» المعتقلين ينظمون وقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام ومحكمة جنوب الجيزة، وحقوقيون يهددون بوقفة احتجاجية اعتراضا على «مذبحة أشجار المريوطية»، وسكان أربع قرى بالدقهلية يهددون بمسيرة احتجاجية حاشدة أمام مجلس الوزراء، بعد أن اعترف مسؤول بأن «مياه الشرب ملوثة بالمجارى!».

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٤:

أهالى «رفح المصرية» يخرجون فى مظاهرة ضخمة، احتجاجا على قرار السلطة بإزاحة منازلهم ١٥٠ مترا إلى الخلف تلبية لطلب إسرائيلى، ويهددون باعتصام مفتوح إذا تجاهل الحكم مطالبهم، وأصحاب البازارات فى وادى الملوك يبدأون الإضراب عن الطعام، وتدخل الأمن أحبط إضرابين مماثلين فى الدير البحرى ووادى الملوك، و٢٠ ألف مواطن فى الدقهلية يهددون بالاعتصام حتى تحل الحكومة مشكلة المياه، وفلاحو قرية «كفرغنام» بالسنبلاوين مستمرون فى اعتصامهم لليوم السادس على التوالى احتجاجا على تجاهل المسؤولين مطالبهم بتوفير المياه لإنقاذ ١٢٠٠ فدان من البوار، بعد جفاف الترعة الرئيسية بالقرية، ومواطنو قرى ببنى سويف يتجمهرون بسبب تلوث المياه وانقطاعها.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٥:

٢٠٠ عامل بفندق «مريديان هليوبوليس» يعتصمون احتجاجا على عدم صرف نسبتهم من الأرباح، وعضو مجلس الشعب محمد عبد العليم داوود يبدأ الإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم وصول مياه الشرب إلى دائرته بكفر الشيخ.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٦:

الرابطة العامة لقائدى القطارات ومساعديهم تهدد بتنظيم اعتصام مفتوح مصحوبا بالإضراب عن الطعام فى حال إجبارهم على الانتقال لشركة مترو الأنفاق المزمع إنشائها، وعمال شركة «المعصرة للمعدات التلفزيونية» يمتنعون عن استلام رواتبهم عن شهر يوليو/ تموز، ويهددون بالإضراب المفتوح عن الطعام، بمقر الشركة، احتجاجا على عدم صرف العلاوة المقررة، وفى الإسكندرية ٣٠ أسرة تتظاهر احتجاجا على رفض قبول أطفالهم بمدارس الحضانة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٧

٤٥٠ عاملا بشركة «هيئة موانئ البحر الأحمر»، فى السويس، يستكملون استعداداتهم النهائية لتنظيم إضراب شامل عن العمل، احتجاجا على رفض الهيئة تثبيت العمالة المؤقتة وامتناعها عن صرف الحوافز والبدلات، وأهالى «الروضة» ببلقاس مستمرون فى اعتصامهم لليوم التاسع، بسبب أزمة المياه، والفلاحون فى السنبلاوين يهددون بتصعيد الاعتصام الذى دخل يومه الثامن، ويعلنون اليوم بدء الإضراب المفتوح عن الطعام.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٨:

محافظتى المنيا وقنا تنضمان إلى «ثورة العطشانين» والسخط على الانقطاع المستمر للمياه يعم ١٥ قريه من قرى مركز أبو قرقاص، و٤٢ قرية «عطشانة» فى الدقهلية، و٥٠٠٠ مواطن فى «الهريف» يشربون من البحر!، ويهددون بالاعتصام، وكشف «عاطف السيد»، رئيس مجلس محلى مركز ههيا ـ محافظة الشرقية ـ عن «وجود تعليمات حكومية بضرورة حل أزمة مياه الشرب بأى شكل، حتى ولو تطلب الأمر ضخ مياه المجارى الى المواطنين لاسكاتهم!!»، وموظفو الطب الشرعى يتظاهرون أمام وزارة العدل احتجاجا على إلغاء تعيينهم، فيما قرر أهالى رفح تأجيل اعتصامهم انتظارا لوعود المحافظ بوقف ارجاع الشريط الحدودى المصرى، مع دولة الإغتصاب الصهيونى، ١٥٠ مترا للخلف، (تفجرت الأحداث فيما بعد وأدت الى صدامات دامية شارك فيها الآلاف من المواطنين ضد قوات الأمن المركزى، وسقط فيها عشرات الجرحى، وقتل الأمن طفلا صغيرا بطلق نارى).

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٩:

أهالى «كفر الترعة القديمة» بشربين، يبدأون اعتصاما مفتوحا

احتجاجا على عدم وصول مياه الشرب إليهم، وفلاحو «كفر غنام» يواصلون اعتصامهم، لليوم العاشر على التوالى، لعدم وصول مياه الرى لأكثر من ١٢٠٠ فدان من أراضى القرية، وفلاحو «بلقاس» مستمرون فى الاعتصام، لنفس السبب، بالرغم من تصاعد ضغوط أمن الدولة، وأهالى المعتقلين بمصيف مرسى مطروح، من الأطفال والنساء، يتظاهرون أمام «المجلس القومى لحقوق الإنسان»، وقضاة مجلس الدولة يهددون بالاعتصام احتجاجا على إهانات المستشار «ممدوح مرعى»، وزير العدل لهم، وفى بنى سويف إضراب لموظفى الإسكان، احتجاجا على عدم صرف بدل التفرغ، و٢٨٤ بحارا، فى بورسعيد، يهددون بالاعتصام احتجاجا على تجميد نقابتهم وعدم صرف مستحقاتهم، والعاملون فى «الشركة المصرية للمطارات» يبدأون اعتصامهم التصاعدى، وعمال «مؤسسة الهلباوى للبلاستيك» يحتشدون احتجاجا على تعمد صاحب المصنع « أكل حقوقهم»، والتمهيد لتصفيته وطرد عماله، وأهالى رفح يتظاهرون مجددا احتجاجا على هدم منازلهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٣٠:

مظاهرة لحزب التجمع ونشطاء سياسيين، احتجاجا على بيع «بنك القاهر» للأجانب، وهتافات ولافتات تندد بحكم مبارك، ومظاهرة لموظفى ومودعى فروع «بنك القاهرة» بالإسكندرية، احتجاجا على بيع البنك، و«نشطاء نوبيون» يقيمون دعوى قضائية ضد الحكومة «التى باعت أراضينا»، ومسيرة سلمية لأهل النوبة يقمعها الأمن بالقوة، و٧٠٠ مواطن من ساكنى العشش فى بورسعيد يتظاهرون أمام مكتب المحافظ احتجاجا على رفض المحافظة تسليمهم وحدات سكنية، و٥٠٠ فلاح يتجمهرون أمام المقر المركزى لـ «بنك التنمية الزراعية» مطالبين بالسماد أو الاعتصام أمام فروع البنك، واشتباكات بين الأعضاء والأمن فى انتخابات الاجتماعيين

بنقابة القاهرة، بسبب انحياز الأمن لمرشحى الحكومة، و٣٥٠ عاملا بمصنع «الحناوى» بدمنهور يحددون يوم ٥ أغسطس/ آب، موعدا لبدء إضرابهم الشامل، ويسحبون الثقة من لجنتهم النقابية (الرسمية) لتواطؤها مع الادارة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٣١:

أكثر من ٧٠٠ من خريجى «معهد المحصلين والصيارفة» يتظاهرون أمام مجلس الشعب مطالبين بحقهم فى التعيين بالضرائب العامة، وموظفو الطب الشرعى يبدأون «إضرابا حتى الموت» أمام وزارة العدل، ومجلس الدولة يتقدم ببلاغ الى النائب العام، يتهم فيه وزير العدل، ممدوح مرعى، بالسب والقذف، والمئات يتظاهرون فى «صفط اللبن» بـ «الجراكن» احتجاجا على انقطاع المياه منذ ثلاثة أشهر ويهددون بقطع الطريق الدائرى اذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم (وقد تم تنفيذ هذا التحذير فيما بعد)، والمواطنون يعتصمون فى مدينة «شبين القناطر» ـ محافظة القليوبية ـ لنفس السبب، ومواطنو قرى بنى سويف يرفضون قبول مياه الشرب التى أرسلتها الحكومة لأنها منقولة فى «تنكات» تستخدم فى «كسح المجارى» والمخلفات البشرية!، وفى محافظة الدقهلية: المواطنون يتجمهرون أمام مكتب المحافظ «لاستمرار أزمة مياه الشرب للأسبوع الثالث على التوالى دون حلول حقيقية»، والشرطة تحاصر قرية «دنشواى» واشتباكات بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع بين الأمن والأهالى، والاشتباكات تتجدد بين الأمن ومئات من مواطنى سيناء الذين كانوا يتظاهرون للمطالبة بتسجيل الأراضى التى يملكونها، وبإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين منذ تفجيرات ٢٠٠٤، وقوات الأمن تستخدم الغازات المسيلة للدموع، والمتظاهرون دمروا نقطة تفتيش مرورية، وأطلقوا النار على الأمن وقطعوا الطريق بين العريش ورفح.

عشر ملاحظات هامة:

هذه الحالة الجديدة، التى قصدنا عرض «بانوراما» مكثفة لها، تشير إلى مجموعة من الدلالات البارزة:

أولاً: اتساع النطاق الجغرافى لهذه الأفعال الاحتجاجية المشار إلى نماذجها، وامتدادها، تقريباً إلى أغلب محافظات مصر، وحتى مناطقها الحدودية النائية:

سيناء فى الشرق، الأسكندرية فى الشمال، النوبة فى الجنوب، والسلوم فى الغرب (بعد أيام من هذا الرصد احتجاجاً على قيام ضابط أمن بسكب الكحول على شاب من المنطقة وإشعال النار فيه!!).

ثانيا: امتدادها إلى أغلب طبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية:

العمال - الفلاحين - فئات البرجوازية الصغيرة - الشرائح الدنيا من الطبقة البرجوازية (الطبقة الوسطى) - المثقفين.. إلخ.

ثالثا: بروز الدور القيادى للمرأة فى كثير من هذه الأنشطة الاحتجاجية، وبالذات للمرأة العاملة فى المصانع، حيث لفت الأنظار مبادرتها وشجاعتها وحسمها، وهو ما ساعد على نجاح العديد من هذه التحركات وإنجازها أهدافها.

رابعاً: العديد من هذه الاحتجاجات العمالية استطاع أن يفرض على السلطة التراجع أمامها، وأن تستجيب لمطالب المشاركين فيها، مثل حركة المعلمين، واضرابات عمال مترو الأنفاق وسائقى قطارات السكك الحديدية، والنقل الخفيف، وغزل المحلة.. ويعود ذلك إلى أن هذه القطاعات التى نجحت فى تحقيق مطالبها، كما يشير تقرير مركز الأرض، «هى القطاعات ذات التأثير المباشر على الجمهور» كما كان لحسن تنظيم الاضرابات ووجود خبرات عمالية نقابية متميزة، وتماسك المشاركين فيها،

أثر كبير فى إنجاحها والتواصل إلى نتائج إيجابية.

خامساً: أظهرت هذه الاحتجاجات «ضعف التنظيم النقابى (الرسمى) وتبعيته للحكومة»، مثلما يشير نفس التقرير، ومهدت الأرضية لاكتساب فكرة «النقابات والروابط المستقلة» جمهوراً أوسع، كأساس لبناء التنظيمات النقابية الجماهيرية والمتحررة من سيطرة النظام.

سادساً: عكست هذه الموجة الاحتجاجية وعياً أولياً بالمصالح الاقتصادية للمحتجين، دون أن تتطور إلى رؤية سياسية شاملة تربط أزمة كل قطاع من القطاعات المحتجة مع باقى أزمات المجتمع، وتطرح استراتيجية شاملة للمواجهة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهذا المستوى الأوّلى من الوعى طبيعى، وقابل للتطور، وهو - من منظور آخر - يعكس انفصال الأحزاب السياسية عن هذه التحركات، فيما عدا بعض القيادات العمالية التقدمية، فى بعض المواقع، التى تنتمى لأحزاب وحركات يسارية. لم يكن لهذه الأحزاب (والتقدمية منها أساساً) دوراً يذكر فى تلك الهبّات الشعبية.

سابعاً: أفرزت هذه التحركات الاحتجاجية جيلاً جديداً من القيادات العمالية الشابة، وكانت فرصة لأن يتمرس فى النضال العمالى ومن أجل مصالح الطبقة العاملة، حتى يمكن الاعتماد عليه فى المستقبل.

ثامناً: كشفت هذه التحركات الاحتجاجية عن اضطرار السلطة للتراجع فى الكثير من المواقع، والاستجابة لمطالب العمال المعتصمين، خشية امتداد الشرارة إلى أماكن أخرى جاهزة للاشتعال.

تاسعاً: وكما يقول تقرير مركز الأرض، فقد أوضحت الاحتجاجات الأخيرة « وحدة النسيج المصرى فى مواجهة الفقر والتعدى على مصالحهم وحقوقهم. فلم نشاهد احتجاجات عمالية ظهرت فيها دعاوى خاصة

بالعمال المسيحيين أو المسلمين»، وبالتالى كشفت عن زيف الدعاوى الحكومية بأن وراء الاحتجاجات جماعة «الإخوان المسلمين»، فى محاولتها لعزل الحركة العمالية وضرب، وحدة صفها، وتشويه صورتها.

عاشراً: فى الكثير من هذه المعارك الاحتجاجية، تراجعت الحكومة تكتيكيا، محنيةً رأسها للعاصفة، منتوية التحايل وعدم الالتزام بما قدمته من وعود، أو قدمت حلولاً لحظية، مؤقته، لا تعالج جوهر الأزمة أو تقضى على الداء، وهو مايشير إلى إمكانية كبيرة لتجدد موجات الاحتجاج فى المستقبل، ويفتح الباب أمام احتمالات غير محدودة لنموها وتطورها.

نهاية حقبة «تذويب الفوارق» ونهوض جديد لـ «صراع الطبقات»

لقد وضح من الاستعراض السابق انقسام المجتمع المصرى، حدياً، إلى قسمين لا جامع بينهما: «مصر العشة» و «مصر القصر»، وهو ما يؤذن بنهاية عصر «تذويب الفوارق بين الطبقات» التى حاول نظام الحكم بعد ٢٣ يوليو أن يعتمدها كبديل توافقى، افترض فيه أن يحل محل «صراع الطبقات» فى المجتمع المصرىً.

فاليوم تشهد مصر تَفَجُّراً غير مسبوق، لا فى اتساع مداه ولا حدَّته، بين شرائح محدودة من طبقات المجتمع، بالغة الثراء، وبين الأغلبية العظمى من أبناء الشعب التى لا تملك قوت يومها، ولا تأمن على حاضرها ولا مستقبلها.

الاحتجاجات الاجتماعية والأزمة التنظيمية

ولعل أخطر وأهم ما أشارت إليه هذه الموجة التى لازالت مستمرة - من الأنشطة الاحتجاجية، التى تعم مصر من أقصاها إلى أقصاها، هو أنها تعكس نضج الشرط الموضوعى المناسب لعملية التغيير السياسى والاجتماعى فى البلاد، مقابل غياب العامل الذاتى وتخلفه على نحو ملحوظ، فالتحركات

الاحتجاجية التى شملت أغلب قطاعات المجتمع، كما أشرنا، ينقصها تبلور القيادة المناضلة الواعية التى تمتلك مشروعاً مقنعاً، وخططاً تكتيكية واستراتيجية محدده، تستفيد من هذا الزخم الشعبى المتنامى، وتتفاعل معه إيجابياً من أجل إنجاز عملية التغيير السلمى، باستخدام أدوات النضال الجماهيرى، ولبناء بديل ديمقراطى شعبى، يعيد تشييد ما خرّبه تحالف الرأسمالية والسلطة، التابع، ويدفع مصر مجدداً إلى موقعها الطبيعى فى قلب عالمها العربى، مركزاً للتقدم ورمزاً للتحرر والبناء.

■ ■ ■

٣

الحركات الاحتجاجية الجديدة

فى مصر*

دشّن إعلان «الحركة المصرية للتغيير ـ كفاية» التى عقدت مؤتمرها التأسيسى فى ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وشهد الشارع المصرى أولى مظاهراتها فى الثانى عشر من شهر ديسمبر/كانون الأول، من نفس العام، بداية عصر الاحتجاج الجماهيرى الواسع النطاق، الذى يمثل ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى بكل المقاييس.

تراث ومنطلقات

لم تكن حركة «كفاية» وليدة العدم أو الفراغ، على العكس تماماً، فهى وريثة كل النضالات الجماهيرية السابقة، وشارك كوادرها بدور أساسى فى قيادة الحركات الطلابية الديمقراطية التى عمت البلاد فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية، كما ساهموا بدور مرموق فى جميع أشكال العمل الوطنى والقومى لمواجهة «التطبيع» بعد توقيع «كامب ديفيد»، وفى تأسيس وقيادة لجان دعم الانتفاضات الفلسطينية، وفى كافة التحركات الواسعة التى تفجرت احتجاجاً على العدوان على العراق، كما تمرس أغلب كوادرها، وتوثقت العلاقات بينهم، رغم اختلاف مشاربهم السياسية، فى السجون والمعتقلات وفى جميع أشكال العمل المدنى التى جرت على امتداد العقود الأخيرة.

* نشرة «Arab Reform Initiative» ـ (مبادرة الإصلاح العربى) ـ باريس ـ نوفمبر٢٠٠٧.

كان الفهم الأساسى الذى انطلقت منه حركة «كفاية» يبدأ من إدراك أن الفشل الذريع لأداء «الدولة الوطنية» أو «دولة مابعد الاستعمار»، فى الوطن العربى، بشكل عام وفى مصر على وجه الخصوص، وعجزها عن مواجهة التحديات والمخاطر المحيطة، داخلياً وخارجياً، يعود فى المقام الأول إلى غياب الحريات الإنسانية الأساسية، التى انتزعت ـ قسراً ـ من مواطنينا، وإلى القمع ـ متعدد المستويات ـ الذى تعرضّت له شعوبنا الأمر، الذى أنهكها وأعجزها عن مقاومة عمليات الاستغلال الداخلى المركب، أو التصدى للمؤامرات الاستعمارية والأمريكية والصهيونية، التى تكالبت على بلادنا من كل اتجاه، وأوقعها فى حبائل التخلف والتبعية، على الرغم من ثرواتها الهائلة، وطاقاتها الكامنة الكبيرة.

ومن هنا فقد اجتمع رأى مؤسسى الحركة على أن قضية استعادة القيمة والروح المفقودة للمواطن المصرى/العربى، هى قضية القضايا، و«مربط الفرس» لأى مشروع تحررى (بالمعنى الشامل) فى بلادنا، وأن مسألة «التغيير» الديمقراطى السلمى المرتكز على المبادرة الشعبية، والمقاوم للمشاريع الإمبريالية التى تتذرع بـ «الديمقراطية» كمدخل لتفكيك الأمة وتفتيت اللحمة الوطنية والقومية، هى قضية من الإلحاح والأولوية بحيث لا تحتمل التأجيل، ومن الخطورة والجسامة بحيث لا يقدر على أعبائها أى فصيل سياسى بمفرده، ومن هنا كانت مساعيهم للبحث عن «القواسم المشتركة» بين كافة أطياف العمل الوطنى: (يساريين وقوميين وإسلاميين وليبراليين ووطنيين)، والدعوة للالتفاف من حولها، والسعى إلى إبداع أساليب جديدة فى العمل تساعد على الوصول إلى وجدان المواطنين، وتُشَجِّعَهُمْ على تخطى مخاوفهم العميقة الموروثة، واختراق «الجدار الحديدى» الذى أحاطت به السلطة حقوق المشاركة السياسية فى المجتمع، وبهدف تجاوز القيود الصارمة التى فرضها النظام على النزول

إلى الشارع، ومن أجل التواصل المباشر مع الرأى العام، بعد أن أدى استئثار «الحزب الوطنى» الحاكم بالسلطة، على مدى ثلاثة عقود متصلة، وما شاب حكمه من فساد واحتكار واستبداد، إلى تجميد الحياة السياسية شكلاً وموضوعاً، وفتح الباب واسعاً أمام الاتجاهات (الأصولية)، التى احتكرت الفضاء السياسى بلا منافس، فيما أدت هذه الأوضاع إلى إصابة الأحزاب السياسية الرسمية، الحكومية و«المعارضة»، بالشلل الكامل وتحويلها، على حد وصف المؤرخ المعروف د.يونان لبيب رزق، إلى «هياكل خشبية تشبه الطائرات المصرية المضروبة فى نكسة ١٩٦٧»، (جريدة «المصرى اليوم» - ٢٠٠٦/١٢/٥.

منجزات ونتائج

واقتضى التحرك باتجاه تحقيق هذه الرؤية كما يرى باحث أكاديمى: «بناء ونشر ثقافة سياسية جديدة كشرط لازم لبدء عملية التغيير السياسى ونجاحها فى بناء مجتمع جديد، فاستمرار نظام الاستبداد والفساد أصبح يعتمد، بجانب أجهزته القمعية وترسانة قوانينه المقيدة للحريات، على ثقافة سياسية سائدة هى ثقافة الإستبداد والترويع التى سادت على امتداد عقود، ونجحت فى تفكيك مقاومة الفئات والقوى الاجتماعية المضارة، وتدمير حيوية مؤسساتها التى يمكن أن تُعَبِّرَ من خلالها عن نفسها، وعن مطالبها السياسية والاجتماعية، بشكل مستقل وجماعى وأصبح المواطن مجرد فرد فى مواجهة دولة بكل سلطانها وجبروت أجهزتها القمعية، مما أسلم الجميع للانسحاق، والقبول بالأمر الواقع والتعايش معه»، (ما هو الإنجاز الحقيقى لحركة «كفاية»؟، د.عماد صيام «جريدة البديل» - ٢٠٠٧/٨/١٥».

وكان تحقيق هذا الهدف هو جوهر صيحة «كفاية» المفاجئة الصادمة المدوية، التى حلّقت كالفراشة فى سماء مصر، محدثة تأثيرات موجيّة

متتابعة، لم يكن أقلها أنها كسرت حاجز الخوف المتأصل فى النفوس على مدى القرون والأحقاب، من تحدى السلطة الاستبدادية، أو الجهر بمواجهتها، أو أنها أنزلت الحاكم/الإله، الكائن الأسمى، شبه المقدس، من عليائه إلى الأرض، والمطالبة بمحاكمته ومحاسبته، وبرحيله هو وأسرته، ومعترضة على مخططات توريث السلطة فى «مصر الجمهورية»... إلى النجل/«الأمير»/«ولى العهد»!.

لقد انتزعت حركة «كفاية» للمرة الأولى، بعد ما يقرب من خمسة عقود ونصف العقد (منذ «أزمة مارس ١٩٥٤») الحق فى «التنظيم العلنى» المستقل وفى الإضراب والتظاهر السلمى، دون الانصياع إلى تهديدات أجهزة الأمن ووعودها، وهو أمر كان يمثل، فى مصر قبل تكوين الحركة، نوعاً من «التابو» الذى لا يتجاسر أحد على المساس به!.

فى ظل هذا السياق، «ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير - كفاية»، والتى «لا يمكن لمنصف أن ينكر دورها فى هز حالة الركود السياسى التى ألمت بالمجتمع المصرى على امتداد عقود، والدور المبادر الذى لعبته فى خلق مناخ ساعد على حالة النهوض للعديد من القوى الاجتماعية التى غابت عن ساحة الفعل السياسى الجماعى لسنوات طويلة»، (المصدر نفسه).

كما جسَّدت حركة «كفاية» القيم النضالية والقومية الباقية، وفى مقدمتها وحدة النسيج الوطنى، فى أسمى معانيها، حينما اختارت لموقع منسقها العام الأول، مناضلاً قبطياً، هو الأستاذ جورج إسحاق، لأول مرة فى العمل السياسى المصرى، على امتداد التاريخ المعاصر، وجاء هذا الأمر فى إحدى ذرى الاستقطاب الطائفى، لكى يرد عملياً على دعاة التفرقة، بتقديم نموذجاً حياً لتجسيد «مبدأ المواطنة» فى أبرز تجلياته.

غير أن الإنجاز الأهم، والتحقق الأمثل لمبادرة حركة «كفاية» وفكرتها الأصلية هو أنها شجعت كل صاحب حق، أو «مظلمة» أو مطلب مشروع، على الخروج شاهراً قبضته للدفاع عن وجوده، بعد أن بات من المتيقن أن الدولة، والنظام الحاكم، قد تخلياً، بصورة كاملة ونهائية، عن دورهما الاجتماعى تجاه المواطنين، هذا الدور الرئيسى، الذى وسم عمل الدولة المركزية المصرية التاريخية، وبرر وجودها وصلاحياتها الضخمة، وتدعم واتسع مداه فى ظل إدارة الدولة الناصرية، ليس هذا وحسب، بل وتحول هذا الدور إلى الدور النقيضة بانحيازه المعلن إلى الشرائح الاجتماعية الجديدة المحدودة العدد، البالغة الثراء، التى طفت على سطح المجتمع خلال السنوات الأخيرة، بفعل اقترابها اللصيق من رموز الحكم، واندماجها التام بالنظام، وتبعيتها المطلقة للاحتكارات الخارجية، الأمر الذى يَسَّر لها التسلل السريع إلى قمة السلطة، والاستفادة من هذا الوضع فى مراكمة ثروات هائلة فى بضع سنوات قليلة، عادت إليها من نهب المال العام والتربح من مناخ الفساد السائد، ومن تملك المصانع والمؤسسات العامة، التى بيعت لهم بـ «رخص التراب»، وبألاعيب مكشوفة، بموجب برامج «الخصخصة» و«إعادة الهيكلة» و«تحرير الاقتصاد»... على النحو الذى تفرضه الهيئات والمؤسسات المالية الاحتكارية، وفق النظريات «الليبرالية الجديدة»!.

«كفاية» وأخواتها

كان ميلاد وانطلاقة حركة «كفاية» إيذاناً بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات «الشقيقة»: بعضها تَخَلَّقَ من رحم حركة «كفاية»، والبعض الآخر تم بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية أو كاملة عنها، لكن كلها عملت فى نفس الاتجاه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبى المستقل، والتصدى للممارسات الرسمية المعادية للمصالح الجماهيرية، فى قطاعات فئوية محددة.

ـ فعلى سبيل المثال تَشَكَّلتْ «حركة استقلال الجامعة ـ ٩ مارس» من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين فى شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية الأكاديمية وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد فى المحيط الجامعى... إلخ.

ـ وأنشئت حركة «عمال من أجل التغيير» للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطط الحكومية التى تدمر المصالح العمالية، ولحشد الصفوف العمالية فى مواجهة برامج «التكييف الهيكلى»... إلخ.

ـ وتكونت حركة «شباب من أجل التغيير» للعمل وسط الشباب الذى «ولد وعاش فى ظل حالة الطوارئ» وأنفق عمره تحت وطأتها، حسبما يقول شعارها المميز.

ـ وتكونت حركة «أطباء من أجل التغيير» للتحرك دفاعاً عن حقوق الأطباء، وفى مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

ـ وتكونت حركة «كتّاب وفنانون من أجل التغيير»، التى ضمت نخبة مرموقة من كبار المبدعين المصريين، الذين التقوا على مجموعة من المبادئ أهمها «التأكيد على مبدأ الحرية بكافة أشكالها، وبخاصة فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى والفكرى والبحث العلمى، رافضين أى شكل من أشكال المصادرة أول الرقابة على العقل المصرى»، فضلاً عن المطالب السياسية العامة المشتركة: «إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ ـ إطلاق حرية تكوين الأحزاب ـ حرية إصدار الصحف ـ كفالة حق التظاهر السلمى والإضراب ـ الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ـ رفض التمديد والتوريث... إلخ» (من البيان التأسيسى).

ـ وتكونت حركة «صحفيون من أجل التغيير» التى ضمّت قطاعاً من الصحفيين المصريين تحركوا دفاعاً عن الحريات العامة، والمطالب النقابية المرتبطة بهذه، وأهمها إلغاء عقوبة حبس الصحفيين فى قضايا الرأى، وإطلاق حق إصدار الصحف المستقلة، إلى جانب قضايا فئوية أخرى، والقضايا الوطنية العامة.

ـ وتكونت حركة «محامون من أجل التغيير»، التى عَبَّرَتْ فى بيانها التأسيسى عن طموح أعضائها إلى «التغيير السلمى الشامل للواقع المتردى الذى نعيشه، وإلى تغيير الدستور القادم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هى القيمة العليا».

وتكونت حركة «مهندسون ضد الحراسة» التى تنظم صفوف المهندسين المصريين بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة التى فرضت عليها «الحراسة» منذ أكثر من اثنتى عشر عاماً، بعد فشلها فى الهيمنة على إرادة أعضائها.

ـ غير أن أهم ما تضمنته هذه الباقة من التحركات جاء مواكباً لحركة «قضاة مصر»، تلك الفئة المؤثرة تاريخياً، فى المجتمع المصرى، وبما يعكس توق المصرى الدائم للعدل المفتقد، ولمن يحميه من العسف الدائم، والجور المستمر، الذى تعرض له فى جميع العصور والعهود، دون استثناء!.

ـ فقد انتفض القضاة على تدخل السلطة التنفيذية الفج فى شؤونهم، وفى مواجهة إكراه النظام لهم على قبول دور «شاهد الزور» فى كل الانتخابات السابقة التى زيف نتائجها لصالحه، مُدَّعياً إشراف القضاء عليها، واعتراضاً على القوانين المجحفة التى تصادر حقهم فى الاستقلال المالى والإدارى، وتُكرِّسُ تبعيتهم لسلطة جائرة، تنتهك الدستور كل يوم.

وهكذا استمرت كل فئة من فئات المجتمع المصرى، تشعر بالغبن، وتتأثر بسياسات النظام المعاكسة، فى التحرك لانتزاع حقوقها المشروعة، وفى إطار

النضال فى المجال العام لتكريس الحقوق الديمقراطية الأساسية، ولازال هذا التوجه، الذى فتحت حركة «كفاية» باباً واسعاً لولوجه، مستمراً حتى هذه الأيام، وبصورة مدهشة، تعكس من جانب الشعور المتأصل بالظلم الاجتماعى لدى أغلب فئات المجتمع المصرى، وتعكس من جهة أخرى، حجم الجرأة على المطالبة بالحق، عقب عقود طويلة من الإذعان والتردد، بعد أن بلغت الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حدوداً من التدهور غير مسبوقة.

ففى الأيام الأخيرة أسس «العاطلون عن العمل»، وهم قطاع ضخم فى مصر، اتحاداً للدفاع عن حقهم فى عمل مناسب، وأنشأ المعلمون المحرومون من حقوقهم حركة «معلمون بلا نقابة» وأطلق مجموعة من الاقتصاديين، المرتبطين بحركة «كفاية»، حركة «لا... لبيع مصر» لمقاومة سياسة النظام فى البيع العشوائى والمشبوه، للملكية العامة «شركات ـ مصانع ـ مؤسسات وهيئات خدمية كبرى ـ بنوك... إلخ)، كما تأسست حركة «الدفاع عن الحقوق التأمينية»، التى تطالب الحكومة برد (٢٧٠) مليار جنيه وفوائدها للشعب، قيمة أموال التأمينات التى استولت عليها السلطة دون وجه حق، وحركة «الدفاع عن حق المواطن فى الصحة»، التى تسعى إلى توعية وحشد المواطنين لمواجهة «خصخصة» التأمين الصحى، لانعكاساته المدمرة على صحة المصريين، و«حملة المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حق التنظيم»، فى مواجهة القيود العنيفة التى يفرضها النظام على حرية تنظيم جمعيات المجتمع المدنى، ومنتدياته، وتحركاتهما السلمية!.

ثم كان آخر «المواليد» فى هذه السلسلة، تكوين حركة «مصريون ضد التعذيب» التى أعلنت عن نفسها يوم ٩ سبتمبر/أيلول الماضى، لمواجهة موجات «التعذيب المنهجى»، الذى أصبح السمة الأساسية لممارسات الأجهزة الأمنية، فى السنوات الأخيرة، ليس تجاه الخصوم السياسيين وحسب، وإنما أيضاً فى التعامل مع المواطنين العاديين، وفى «المسائل» المنقطعة الصلة

بالنشاط السياسى أو المعارض!.. وغير ذلك من الحركات التى يضيق المجال عن سردها جميعاً.

متغير إستراتيجى!

يبدو واضحاً من الاستعراض المركز السابق، أن أغلب الحركات والتحركات المشار إليها، جرت وتجرى فى سياق سعى فئات إجتماعية، تنتمى فى الأغلب إلى ما يطلق عليه «الطبقة الوسطى» المصرية، إلى الإحتجاج على التدهور الكبير فى أوضاعها الإقتصادية، وعلى تراجع دورها الاجتماعى والسياسى الريادى التقليدى، وعلى تهميش وجودها، المادى والمعنوى فى الفترة الأخيرة، وهذا أمر طبيعى ومفهوم بالنظر إلى تاريخ هذه الطبقة والمستوى التعليمى المتقدم لأبنائها، وإلى درجة وعيهم، وحدود قدرتهم التنظيمية... إلخ.

لكن اللافت أنه فى الوقت الذى كانت السلطة ووسائل إعلامها تحاجج بأن تحركات التغيير، وعلى رأسها حركة «كفاية» قد انتهت، وراحت إلى غير رجعة، تحت وطأة التدخل الأمنى المفرط، بعد أن تم إجهاض «ربيع القاهرة» الذى جسدته التحركات الواسعة المطالبة، بـ «الحق والحرية»، عام ٢٠٠٥، برز متغير جديد ـ بشكل عاصف ـ فى السنة الأخيرة، استقطب الأضواء، معلناً أن الحاجة للتغيير، والحركة من أجل انتزاع شروطها، وهو طلب حركة «كفاية» الأول، قد أصبح هاجساً وطنياً عاماً، يصعب السيطرة عليه، أو قمع تطلع الشعب المصرى إليه، أو قمعه أو المماطلة فى الاستجابة لإلحاحه!.

وهذا المتغير الذى لفت الأنظار بقوة، تمثل فى الحضور الطاغى لحركة الطبقات الفقيرة وفئات المجتمع المهملة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها، ومن المهمشين وسكان العشوائيات والمعدمين وتجمعات «البروليتاريا الرثة»، فى ظل استمرار الحركة الدائبة لمختلف

تشكيلات الطبقة الوسطى المشار إليها، بإضافة إلى تحركات شديدة التأثر لتجمعات بشرية طرفية فى التخوم الحدودية، مثل تحركات مواطنى النوبة فى الجنوب، احتجاجاً على الإجحاف التاريخى الواقع عليهم، منذ تهجيرهم فى الستينيات من أراضيهم التى غمرها المسار المعدل لمجرى نهر النيل، غداة تنفيذ مشروع بناء السد العالى، وتحركات مواطنى سيناء من البدو شرقا، من أجل تمكينهم من الأراضى التى يقيمون عليها من عهد الأجداد، وضد العسف الأمنى والتنكيل الجماعى بهم وبأبنائهم، وتحركات مواطنى «السلوم» غربا، احتجاجا على الممارسات الأمنية العنيفة ضد أهلها.

ويلاحظ فى تحركات مواطنى كل من أهل «سيناء» و «السلوم» اتسامها بقدر كبير من العنف والصدامية، وهو ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، وخلف المئات من الجرحى والمعتقلين، ويعود هذا الأمر، فى المقام الأول، إلى حالة الاحتقان العميق التى حكمت علاقتهم بالأجهزة الأمنية طوال السنوات الأخيرة، ولشعور سائد لدى الجميع بأن كل طرق إسماع شكاويهم ـ سلميًا ـ للمسؤولين قد باتت مغلقة.

حركة الفلاحين:

محور حركة الاحتجاج الفلاحى الراهنة، مسألتين تاريخيتين: قضية «الأرض»، وقضية «المياه»، وهما القضيتان الأساسيتان التى لعبت الدولة المصرية التليدة دورها المركزى، فى تنظيمهما، والتحكم فى شؤونهما، ومنها استمدت سلطاتها المطلقة، المتراكمة، عبر القرون والأحقاب.

مسألة الأرض:

تعرض الوضع المستقر لملكية الأرض، الذى ترسخ، فى مصر، منذ «قوانين الإصلاح الزراعى»، التى تم بموجبها تحديد ملكية الأرض الزراعية، وتوزيع الفائض المصادر على فقراء الفلاحين، فى أوائل خمسينيات القرن

الماضى، إلى هجمة منظمة، تم عبرها الانقلاب على هذا الواقع بإصدار القانون (١٩٦) لسنة ١٩٩٢، الذى أقر إجراءات انتزاع الأراضى من الفلاحين، بعد عقود من العيش عليها وبها، وإعادتها إلى كبار الملاّكّ القدامى، وهو ما تسبب فى إشاعة مناخ من التوتر والاحتقان، ضاعف من مسبباته الانحياز البيّن من أجهزة الأمن لصالح أغنياء الريف من كبار الملاك، وقد ترتب على هذا الحال وقوع صدامات دامية بين الفلاحين الفقراء، من جهة، وبين العائلات الغنية فى الريف، المدعومة بجهاز الدولة، من جهة أخرى، سقط على أثرها شهداء من الفلاحين، والعديد من الجرحى، واعتقل المئات منهم، وحولوا للمحاكمة بتهمة «مقاومة السلطات»، و «تهديد السلم العام»!.

مسألة المياه و«ثورة العطشانين»!

النيل هو شريان الحياة الرئيسى لمصر، وأهم مصادرها المائية، وتستقبل مصر ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً من هذا المصدر، باتت لا تكفى حاجاتها الأساسية، فى ظل بروز عاملين: الأول، تضاعف أعداد السكان (إلى ٨٠ مليون فرد عام ٢٠٠٨، حسب آخر الإحصاءات)، والثانى، نمو وتيرة الاستخدام الاستهلاكى، الترفى، بشكل هائل: القصور الفارهة ذات الحدائق وحمامات السباحة الخصوصية، والمتنزهات، والمدن السياحية الضخمة - ملاعب الجولف الشاسعة لاستخدام نخبة النخبة... إلخ فضلاً عن المشاريع الضخمة، الفاشلة، التى تُهدر فيها كميات هائلة من المياه، «توشكى» وغيرها.

وتفاعُل هذان العاملان أدى إلى استفحال أزمة المياه بشقيها: مياه الشرب ومياه الرى، ووصولها للذروة هذا العام، بعد أن انخفض نصيب الفرد المصرى من المياه، من ٢٢٠٠ متر مكعب عام ١٨٠٠، إلى ٤٧٠ متر مكعب عام ٢٠٠٧.

وأدى هذا الوضع إلى تفجر «ثورة العطش» التى اجتاحت أركان البلاد، حيث خرجت المظاهرات العارمة التى شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين الغاضبين، يحملون أوعية المياه الفارغة، ويقطعون الطرق السريعة، ويعلنون أن «الاعتصام هو الحل»، ويضربون عن الطعام، ويصطدمون غاضبين بقوات الأمن، رافعين شعار «عطشانين فى بلاد النيل»، مهددين بالتصدى ـ لحل هذه القضية الحياتية ـ بكل الوسائل المتاحة.

تم هذا فى أغلب المحافظات الزراعية والنائية، بل وفى أطراف من العاصمة، القاهرة، ذاتها، بعد أن طال حرمان أهلها من الحق فى «شربة مياه نظيفة» على امتداد عشرات السنين!.

حركة العمال:

واجهت الطبقة العاملة المصرية ظروفاً بالغة التردى، مع بدء تطبيق سياسات «التكييف الهيكلى»، و«تحرير الاقتصاد»، و«الانفتاح»، أدت إلى تدهور أوضاعها بصورة شاملة، ومع «خصخصة» مصانع القطاع العام، وإغلاق العديد من المشاريع الكبرى، تم طرد مئات الآلاف من العمال (تحت مُسَمَّى «المعاش المبكر!») انضموا إلى سوق العاطلين الذى يضم نحو سبعة ملايين من المواطنين، أما العمال الذين وجدوا فرصاً للعمل فى مصانع القطاع الخاص، وهى نادرة، فقد تعرضوا لظروف عمل بالغة القسوة والإجحاف، محرومين من أية مكاسب، مفتقدين كافة الضمانات، ولو فى الحدود التى كانوا يتمتعون بها فى الماضى.

وترتب على هذا الوضع تفجر حركة احتجاج عمالية واسعة المدى بدأت بإضرابات واعتصامات عمال شركات الغزل والنسيج فى المراكز الصناعية التقليدية الضخمة: «المحلة الكبرى»، «وكفر الدوار»، «والإسكندرية»، قبل أن تتسع دوائرها وتمتد إلى قطاعات إنتاجية أخرى، ومحافظات متعددة، قريبة وبعيدة.

وفى دراسة هامة لـ «مركز الأرض لحقوق الإنسان»، (صدرت بتاريخ يوليو/ تموز ٢٠٠٧)، عنوانها «الاحتجاج فى مواجهة التوحش»، تم رصد ٢٨٣ عمل احتجاجى بالقطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاع الحكومى، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، خلال النصف الأول من هذا العام وحسب، منها: ١١٧ حالة تجمهر، و٨٥ حالة اعتصام، و٦٦ حالة إضراب عن العمل، إضافة إلى عشرات التحركات الاحتجاجية التى نهض بها سكان المناطق العشوائية طلبا للمسكن الإنسانى، والمحتجون على نصب محطات التقوية لشبكات التليفونات الجوالة بالقرب من منازلهم، والمطالبون بتثبيتهم فى أعمالهم المؤقتة، والمدرسون، والأزهريون المطالبون بالكادر الوظيفى، والمواطنون المحتجون على تدهور الأوضاع الصحية، والمحرومون من حوافز الإنتاج والعلاوات، والغاضبون على اختفاء الخبز وارتفاع سعره ورداءة نوعيته، والمطالبون بمساواتهم فى الأجور بزملائهم من الأجانب، والمحتجين على «مذابح الأشجار»... إلخ.

وتشير إحصاءات الشهرين المنقضيين، بعد تاريخ هذه الدراسة، (شهرى يوليو/ تموز، أغسطس/ آب ٢٠٠٧)، إلى انتظام الأعمال الاحتجاجية، فى المصانع والقرى وشتى المناطق الشعبية والعشوائيات وإلى تصاعد معدلات هذه الأعمال، واستمرارها فى التطور، كماً وكيفاً.

«مصر الجديدة» تتشكل:

وإزاء ما تقدم، يُطرح التساؤل حول دلالات هذه الأحداث، وتأثيراتها على مستقبل الصراع فى مصر، فى الفترة القادمة؟!

يكتب «نبيل عبد الفتاح»، الباحث بـ «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» بـ «مؤسسة الأهرام»، (مجلة الأهرام العربى، العدد ٤٢٥، ١٤ مايو/ أيار ٢٠٠٥):

«لم يعد العالم هو عالم مراكز القوى التى تشكلت منذ ثلاثة عقود أو يزيد، ولا الأنظمة والصفوات الديكتاتورية الحاكمة منذ أكثر من خمسة عقود مضت، لأن الدنيا تغيرت، وفائض الخوف والرعب، الذى تشكل وتراكم عبر أكثر من خمسين عاماً، لم يعد يشكل رادعاً نفسياً، ولا كابحاً يحول دون عودة الجماهير، والأمة، إلى الشارع، لتطالب بحرياتها وحقوقها المسلوبة باسم «الاستقلال الوطنى»، وتحت شعارات «مكافحة الاستعمار والإمبريالية الغربية!»، و«مقاومة العدوان الإسرائيلى!»، و«تحرير الأرض المحتلة»، و«تحقيق التنمية الشاملة!»، و«النهضة!»، و«التحديث!»، و«الإصلاح!»، و«الاستقرار الاقتصادى»، و«مقاومة الإرهاب!».

.....، شعارات وراء أخرى، من أجل إلهاء الأمة، وفى إطارها كانت الاعتقالات، و«قانون الطوارئ»، وأشقاؤه من القوانين المقيدة للحريات العامة، وتاريخ من الخطابات السياسية الفاقدة للمصداقية والشرعية، والمنتفخة بالأكاذيب وأساليب التضليل!، (.....) لم تهتم (هذه الأنظمة) قط، بكرامتنا، وحقوقنا وحرياتنا وصحتنا وحياتنا.. استبعدونا نحن الأمة «مصدر السلطات» من السياسة، ومن المشاركة، ولم يستمعوا لأحد!، اهتموا فقط بقصائد المديح ومقالات النفاق للحكومات، وتبرير «القرارات السياسية والآراء التاريخية»!.

بعد كل هذا لم يعودوا قادرين على فهم المتغيرات والظواهر الجديدة الرافضة فى مصر!.

لا المعارضة «الرسمية» وكهولها وأتباعهم، ولا كهول الحكومة، قادرين على فهم «رسالة» المرحلة الأخيرة:

إن مصر الآن ليست مصر منذ ثلاثين عاماً ... ولا مصر الأسبوع الماضى!!».

.. والأيام القادمة، فى مصر حبلى بالأمل.

٤

الصحافة المصرية

فى معركة الحرية*

لا يمكن النظر الى المعركة العنيفة ـ التى تدور رحاها فى مصر الآن ـ بين الصحافة والنظام، بمعزل عن الحرب، الواسعة النطاق، التى تدورعلى كامل الساحة المصرية، بين الحكم والشعب، والتى عنوانها الذى لا تخطئه العين، الصدام المحتدم، بين السلطة ومعظم طبقات المجتمع وفئاته، بعد ما تكشف انحياز هذه السلطة الكامل الى فئه محدودة العدد من «رجال الأعمال»، ذوى الميول الرأسمالية المتطرفة، «الليبرالية الجديدة»، والذين عمدوا، منذ وطأت أقدامهم أرض «المحروسة»، الى بيع كل شىء: الأرض الغالية التى ارتوت بشقاء الفلاحين، والمصانع الثمينة التى بنيت بعرق الرجال والنساء، والبنوك الهامة التى دُفع ثمن تأميمها وانتزاعها من القبضة الأجنبية دما... ألخ.

حرب شاملة

ففى غضون السنوات القليلة الأخيرة، عاش النظام حربا متصلة ضد المجتمع كله: واجه فيها العمال والفلاحين، والطبقة الوسطى، بأغلب شرائحها، كالقضاة، والمهندسين، وأساتذة الجامعات والمدرسين، والموظفين... وغيرهم، كما دخل فى صدامات عنيفة مع الطبقات والفئات والجماعات المسحوقة والمهمشة والصامتة، التى هبّت جميعها للدفاع عن

* جريدة «الأخبار اللبنانية» ـ ٢٠٠٧/١١/١٢.

الوجود والمصير، ولأول مرة، فى تاريخ مصر المعاصر،على هذا النحو غير المسبوق، فضلا عن صدامه الدائم مع الأحزاب السياسية (الرسمية) وتلك التى تحت التأسيس، والحركات الاحتجاجية الجديدة، كحركة «كفاية»، والجماعات «المحظورة» كالإخوان المسلمين، والأقباط، والبدو، والنوبيين، وأهالى سيناء... إلخ!.

فى هذا السياق تأتى معركة النظام مع الصحافة المستقلة والمعارضة فى مصر، والتى كان آخر محطاتها الحملة الهمجية على الصحافة المصرية المستقلة والمعارضة، والأحكام الجائرة الصادرة بحبس كل من الأساتذة: عبدالحليم قنديل (رئيس التحرير السابق لجريدة «الكرامة»، والمنسق المساعد لحركة «كفاية»)، وعادل حمودة (رئيس تحريرجريدة «الفجر») ، وابراهيم عيسى (رئيس تحرير جريدة «الدستور»)، ووائل الإبراشى (رئيس تحرير جريدة «صوت الأمة»)، وأنور الهوارى (رئيس تحريرجريدة «الوفد») وستة صحفيين آخرين، والقضية المحال إليها الدكتور محمد السيد السعيد، (رئيس تحريرجريدة «البديل» اليسارية، حديثة العهد)، على خلفية الاتهام بإهانة رموز النظام: رئيس الجمهورية حسنى مبارك، وابنه رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطنى جمال، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد نظيف، وأمين التنظيم بالحزب الوطنى أحمد عز، وغيرهم من كبار المسؤولين، والادعاء بترويجهم «شائعات تمس صحة رئيس الدولة، وتهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى للبلاد».!

محاور الصراع

الواقع أن حملة النظام الموتورة، التى تشف عن كراهية عميقة لدور الصحافة الحرة، فى بث الوعى، والتنبيه للمخاطر، والدور الرقابى الكاشف لانتهاكات وتجاوزات الحكم، لم تكن بلا مبرر، فهى تعكس بجلاء درجة احتدام الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر الراهنة، والمستوى المرتفع

الذى بلغته التناقضات الموضوعية، الاجتماعية والسياسية،، المركّبة، والتى جعلت من الصعوبة بمكان، على النظام، أن يحكم مصر بنفس الطريقة التى ظل يحكمها به على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، على الأقل!.

واذا أردنا أن نستخلص الأسباب الحقيقية لهذه الحملة المتواصلة ضد استقلال الصحافة وحريتها، سنجد أسبابا أربعة تقف من خلف تسعير أوارها :

أولا : تصاعدت، فى السنوات الماضية، وتيرة النقد المجتمعى للحكم المتسلط، ولممارساته القمعية، ولتجاوز مؤسساته البوليسية، الهائلة الضخامة، لحدود دورها فى الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه، (مليون وربع المليون تعداد جهاز الأمن المركزى، فضلا عن مئات الآلاف من فرق «البلطجية» وعناصر المباحث وفرق «مكافحة الشغب»... الخ).

وهذا التجاوز ليس فى مواجهة خصوم الحكم السياسيين وحسب، وإنما فى مواجهة أبناء الشعب الأعزل فى المقام الأول، وهو ما سبب للنظام إزعاجا كبيرا على المستوى الخارجى، وفى مواجهة المؤسسات الحقوقية الدولية، وأمام الرأى العام العالمى، وأحرجه أمام أصدقائه و«ممموليه» فى الولايات المتحدة والغرب، وألزمه موقف الدفاع المتهافت، وكلفه الكثيرمن الجهد، وألحق أذىً حقيقيا بصورته وسمعته.

ويحمّل النظام الصحافة، المستقلة والمعارضة، المسؤولية فى جانب كبير من أسباب تدهور سمعته، والهجوم الحاد الذى يتعرض له فى المحافل الدولية!.

ثانيا : كذلك فإن أسرة الرئيس مبارك، و«الحاشية»، لم تغفر أبدا لهذه الصحف، موقفها المعارض ـ بصرامة ـ لعملية التمديد الرئاسى لفترة خامسة، بعد أكثر من ربع قرن من حكم الرئيس مبارك المدمر للبلاد، ولا مقاومتها الشجاعة لتزوير الاستفتاء على «التعديلات» المزعومة للدستور، ولا فضحها لمسرحية الانتخابات الرئاسية «المضروبة»، ولعملية اغتصاب

حكم مصر، التى تجرى على قدم وساق، عبرعملية «التوريث»، غير الشرعية، للنجل، «ولى العهد!»، ولا فضحها لتغول سلطات «العائلة المالكة»، سياسيا واقتصاديا، ولا انتقادها اللاذع، المستمر، لسلطات ولدور «الهانم»، سوزان مبارك... إلخ.

ثالثا: كما أن النخبة الحاكمة تنتقم، عبر هذه الحرب، من دور هذه الصحف الكبير فى تعرية الانتشار السرطانى لمظاهرالفساد البنيوى للنظام، الذى عم واستفحل بصورة غيرمسبوقة، فاقت كل الحدود المحتملة، فقد قامت هذه الصحف بجهد كبير ومكثف أماطت من خلاله اللثام عن كثيرمن فضائح النهب المنظم للمال العام، والتجريف الشرس للثروة الوطنية، والتخريب المقصود لإمكانات البلاد، والتدمير المتعمد للصحة العامة للمواطنين... الخ، والتى تمت بتواطؤ ومشاركة مباشرة من أركان السلطة ورموزها البارزين، المتحالفين عضويا مع كبار رجال المال والأعمال، الذين استحلوا البلاد بما فيها وماعليها!

رابعا: وأخيرا فإن السلطة تنقم على هذه الصحف هجومها المستمر ضد السياسة الخارجية للنظام وخياراتها الضارة، ورفض أقلامها الشريفة،القوى، لتحالف النظام «الاستراتيجى»، المعلن، مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفها عن انقلاب الحكم على الدور المصرى التاريخى، فى المنطقة، وتعريتها لدوره فى الترويج للسياسات الأمريكية ـ الإسرائيلية، والغربية، المعادية لمصالحنا، وفى التنكر لنضال القوى الوطنية، وحركات التحرير، ضد الإمبريالية والصهيونية، وفى تسويق عملية «التطبيع» مع العدو الصهيونى... الخ!.

تاريخ من القمع والمصادرة!

والحق أن هذه الحرب ليست بجديدة على صحافة مصر وصحفييها، إذ يمكن اعتبار أن تاريخ الصحافة المصرية هو، بصورة أساسية، تاريخ

الكفاح ضد القمع والمصادرة!، فإذا اعتبرنا أن اصدار جريدة «وادى النيل» عام ١٨٦٧، أى منذ مائة وأربعين عاما، هوبداية عهد صدور ما كان يطلق عليه «الصحافة الأهلية»، أى «المستقلة» أو «غير الحكومية»، فمن المؤكد أن هذه العقود الأربعة عشر، كانت عبارة عن فترة واحدة ممتدة،عنوانها الحرب الدائمة، بين الصحافة وبين السلطة الحاكمة، من أجل توسيع هامش الحرية، وانتزاع مساحة أكبر للحركة، ومن أجل تأمين القلم من بطش القوة وهيمنة السلطان.

فكل سلطة أتت (ابتداء من سلطة «الخديو اسماعيل»، وانتهاء بسلطة «حسنى مبارك»، ومرورا - بدون استثناء - بجميع الحكام الذين توالوا على حكم البلاد)، سعت بكل طاقتها، ومستخدمة جميع أسلحتها، للبطش بهذا «العدو» الخطير، الذى يكشف المستور، ويحرّض الجمهور، ولا يسكت عن النقد والمساءلة!.

وقد بدأ «الخديو اسماعيل»، الذى أمل فى أن يجعل مصر قطعة من أوربا، رحلةالضيق بحرية الصحافة، ولم يتسع صدره لهذا المظهر الحضارى الحديث، بمجرد محاولتها الخروج عن الخط المرسوم!، فعطل جريدة «البروجريه إجيبسيان» لانتقادها مظاهر البذخ والترف فى «أفراح الأنجال»، وكذلك صدرت التعليمات باغلاق صحيفة «لامبرسيال دوجيبت» لانتقادها الحكومة، ثم أعاد الخديو تعطيل «البروجريه» لهجومها على الحكومة وإجراءاتها التعسفية ضد الفلاحين، قبل أن يصدر فرمانا بايقافها تماما، وأغلقت جريدة «الأهرام» لأن محررها «قد تجاوز الحدود المعطية له بتداخله فى الأمور السياسية غير الجائز تداخله فيها!»، كما لم تسلم حتى الصحف الساخرة، مثل «أبو نظاره زرقا»، التى سمح «اسماعيل» لصاحبها ومحررها، «يعقوب صنوع»، بنشرها، من العسف والمصادرة أيضا، حينما تجرأت على السخرية من كبار الموظفين والأمراء،

بل والخديو ذاته!، أو «شيخ البلد»، كما دأبت الجريدة على نعته، والتنديد بغفلته وقسوته!

كما لم تنج جرائد «مصر» و«التجارة»، التى أصدرها المفكر والأديب اللبنانى «أديب إسحق»، من هذا المصيرأيضا، ولا شفع لها موقفها المناوئ للنفوذ الخارجى والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد، كذلك عطل «إسماعيل» جرائد «الوطن» و«الوقت» و«صدى الأهرام»، وأحالت السلطة صاحبيها «سليم وبشاره تقلا» للمحاكمة، عقابا لهما على تنديدهما المستمر بالتصرفات المالية الحمقاء لإسماعيل وأسرته وبطانته!.

واستمرت المعركة بين الطرفين محتدمة حتى تم خلع «إسماعيل» من حكم مصر، فى منتصف عام ١٨٧٩، وتولية ابنه توفيق، الذى استأنف، بعد «شهر عسل» لم يدم طويلا، محاولات السلطة الدائبة من أجل قهر الكلمة، والسيطرة على فضاء حريتها، حيث استمر مسلسل تعطيل الصحف، خاصة بعد طرد السيد «جمال الدين الأفغانى» من مصر، واستخدمت ذرائع شتى لتبرير ذلك، لعل من أطرفها، «والشئ بالشئ يذكر»، ذريعة «إطلاق الإشاعات»... بعد أن دأبت بعض الصحف على أن «تنشر أفكارا تنسبها إلى المكاتبين بدون مراعاة الصدق فى تلك النسبة، بل يعتمد صاحب الجريدة فى ذكر الخبرعلى مقتضى إشاعات تصل إليه على ألسنة الناس، ثم يعزيها إلى مكاتبه الخاص أو العام، أو ما شاكل ذلك، إيهاماً بصدق ما أثبته فى صحيفته»!.

عسف الاحتلال بحرية الصحافة

وبعد انكسار الثورة العرابية، واحتلال الإنجليز لمصر، عام ١٨٨٢، إنضاف إلى بطش الحكم المحلى، عسف الحكم العسكرى البريطانى، الذى حاصر العمل الوطنى المصرى، وفى مقدمته الصحافة الوطنية، بالأحكام

العرفية، والمصادرة، والإغلاق، وقرارات الحبس و التغريم، بل والنفى أيضا، كما حدث بالنسبة للشيخ عبد العزيز جاويش والزعيم محمد فريد، الأمر الذى أضر كثيرا بصحافة «الحزب الوطنى»، وهى التى كانت من أعمدة العمل الوطنى، والتى استفاد منها الزعيم مصطفى كامل، استفادة عظمى، فى التشهير بالاحتلال وعدوانه على المصريين، وخاصة بعد مذبحة «دنشواى»، عام ١٩٠٦.

ومع انفجار الحرب العالمية الأولى، وإعلان بريطانيا دخولها الحرب فى ٤ أغسطس (آب) ١٩١٤، ازداد موقف الاحتلال من الصحافة المصرية تعنتا، فروقبت الصحافة مراقبة خانقة، جعلتها تتوقف عن الصدور، أو تصدر بأعمدة بيضاء فى أحايين كثيرة!، كما تعرض حتى باعة الصحف وموزعيها، فى القاهرة والأقاليم، كذلك للرقابة!، وصدرت القرارات العسكرية بتعطيل أى جريدة تتجاوز التعليمات، وزاد على ذلك دعم سلطة الاحتلال لصحف عميلة، تصدر بمباركتها ومساندتها المالية والعملية، من أجل الترويج لسياسة الاحتلال ومصالحه، مثل صحيفة «المقطم»، التى رأس تحريرها الشيخ «على يوسف»، وغيرها. وفى مقابل ذلك تستميت الصحف الوطنية فى الدفاع عن حرية الوطن وطلب الاستقلال والدستور، وكلما أغلقت جريدة صدرت أخرى جديدة تحمل الراية وتكمل المسيرة: «اللواء» ـ «القطرالمصرى» ـ «العلم» ـ «البلاغ المصرى» ـ «الأهالى» ـ «الجمهور» ـ «السفور» ـ «البصير» ـ «البرلمان» ـ «الشبيبة» ـ «المحروسة» ـ «الشباب» ـ «النظام» ـ «الأفكار» ـ «المنبر»،... ألخ!.

لكن الأخطر من هذا كله أن إغلاق كل النوافذ، ومطاردة العمل الوطنى، وقصف الأقلام الحرة، لم يحطم ارادة المقاومة لدى أبناء الشعب المصرى، بل ساعد على انفجار العنف، وتفجر الثورة: فتكونت عشرات الجمعيات السرية: «جمعية الاتحاد»، «جمعية الأخاء»، «جمعية الإخلاص

الوطنية»، «جمعية التعاون الأخوى»... الخ، واغتال الشاب «إبراهيم الوردانى»، رئيس النظار (الوزراء) «بطرس غالى» الجد، فى ٢٠ فبراير ١٩١٠: (الذى وقّع اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩، ورئيس محكمة دنشواى التى حكمت بإعدام الفلاحين الأبرياء تنفيذا لتعليمات الاحتلال البريطانى عام ١٩٠٦، والذى صدر فى عهده قانون المطبوعات الجائر عام ١٩٠٩، والذى تحيّز لمحاولة مد امتياز شركة قناة السويس، فى نفس العام...)، محاولة اغتيال «الخديو عباس الثانى» عام ١٩١٢، المحاولتين الفاشلتين لاغتيال «السلطان حسين كمال» عام ١٩١٥، ومحاولة اغتيال ناظر الأوقاف «إبراهيم فتحى» فى نفس العام... الخ، وهى كلها كانت من مقدمات انفجار الثورة الوطنية الكبرى، بعد قيام سلطات الاحتلال بنفى «سعد باشا زغلول» وصحبه، فى مارس ١٩١٩.

الصحافة المصرية ـ مقدمات ثورة ١٩٥٢:

واستمرت رحلة الإبحار الصعبة للصحافة المصرية الوطنية فى هذه اللجج الهائجة، صوت الذين لا صوت لهم، وسوط فى يد الشعب يقرع به ظهر الاستبداد والفساد والاحتلال والتخلف، وفيما عدا بضع سنوات، على امتداد العقود الثلاثة التالية، تمتعت فيها الصحافة بهدنة لالتقاط الأنفاس، فى ظل حكم «حزب الوفد»، كانت قضية البطش بالصحافة، وقصف الأقلام الحرة، وقهر الرأى المستقل، على رأس جدول أعمال كل حكومات أحزاب الأقلية، المشمولة برعاية الملك والاحتلال.

وكالعادة كان البطش بالصحافة مقدمة لانتشار العنف وتفجر الثورات، إذ عادت مجددا الجمعيات السرية للتكون، واغتيل قادة الاحتلال البريطانى وكبار المتعاونين معه من المسؤولين المصريين، وعلى رأسهم الوزير «أمين عثمان»، (صاحب نظرية «الزواج الكاثوليكى» بين مصر والاحتلال الإنجليزى!)، عام ١٩٤٢، كما شن الديكتاتور «إسماعيل صدقى»، رئيس

الوزراء ورئيس اتحاد الصناعات، حملته القمعية، التى استهدفت تصفية الحركة الوطنية واليسارية، بجرائدها ومجلاتها ومراكز نشاطها الفكرى والسياسى، تحت مزاعم «ضرب المؤامرة الشيوعية الكبرى»، والتى اعتقل بموجبها ٦٩ من قادة الرأى والفكر والصحافة فى البلاد، يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٦.

ومع هذا استمرت المعركة، ولم تتراجع الأقلام الحرة عن قول كلمة الحق، وكانت كارثة نكبة ١٩٤٨، والهزيمة النكراء فى مواجهة «العصابات الصهيونية»، مناسبة مواتية لشن حملة صحفية جديدة تكشف فساد النظام، وبالأخص فى «قضية الأسلحة الفاسدة»، التى وجهت فيها أصبع الاتهام إلى الملك فاروق شخصيا، ولعبت جرائد «المصرى» ومجلة «روز اليوسف»، بقيادة الأستاذ إحسان عبد القدوس، دورا مجيدا فى تعرية الحكم وبيان هشاشته وفساده!.

... وكانت الأرض ممهدة لفجر يوم الثالث والعشرين من يوليو (تموز) ١٩٥٢!.

الصحافة فى قبضة النظام!

ومرة أخرى خاض النظام الجديد معركة طاحنة من أجل تثبيت أقدامه فى السلطة، وإحكام قبضته على الوضع فى البلاد، ومع مقدم شهر مارس ١٩٥٤، بأزمته، المعروفة كان واضحا للحكم أنه بإزاء خصم عنيد ينبغى السيطرة على أعنته، هو الصحافة المعارضة، حزبية ومستقلة.

بالنسبة للمجموعة الأولى تكفلت سياسة «التطهير»، ثم إلغاء الأحزاب ذاتها ومحاكمة زعمائها بتهم الفساد والرشوة والعمالة للملك والمحتل.. الخ، فى القضاء عليها تماما، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد تم السيطرة الكاملة عليها بالكامل، وعين صحفيين «محل ثقة»، مثل محمد

حسنين هيكل، لإدارتها مثلما حدث بالنسبة لجريدة «الأهرام»، وفرضت الرقابة الصارمة على النشر بشكل عام، كما خطت السلطة خطوة هامة أخرى، بإنشاء مجموعة من الجرائد والمجلات الناطقة باسمها، فى مقدمتها جريدة «الجمهورية» التى رأسها «أنور السادات» عضو مجلس قيادة الثورة، والمقرب من الرئيس «جمال عبد الناصر»، حتى أتى التحول الجوهرى فى هذا المسار، بإصدار قوانين «تنظيم الصحافة»، والتى عنت تأميمها فعليا، عام ١٩٦٠، لأن الثورة، حسب «صلاح الدين حافظ»: «أرادت إحداث تغييرات جذرية فى تركيبة المجتمع، ومن ثم أممت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الخاصة، لأنها كانت فى حاجة إلى جهاز اعلامى فكرى قوى يواكب التحول الاقتصادى الاجتماعى الذى تريده».

ومع انكسار المشروع الناصرى بهزيمة ١٩٦٧، ثم بانقلاب ١٥ مايو (آيار) ١٩٧١، تبدلت ـ مع فترة حكم الرئيس أنورالسادات ـ أولويات السلطة وخياراتها واستراتيجياتها، وأصبحت، فى ظل حكم الرئيس مبارك، الممتد منذ عام ١٩٨١، عام اغتيال السادات، إلى الآن، هى العقيدة السياسية الرسمية للنظام: فلم تعد السلطة الحاكمة فى مصر ترى فى نفسها جزءأ من «معسكر التحرر» و«الاشتراكية»، ولم تعد «العروبة» أو فلسطين على جدول أولوياتها، وصار «الصلح» مع العدو الصهيونى ضرورة وجودا، وغدا «التطبيع» هدفا أساسيا، و«السلام» خياراً استراتيجياً!، ولم يعد للإرادة الوطنية دورفى ظل مبدأ أن «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا!»، وتحللت الدولة من دورها الاجتماعى تجاه ملايين المواطنين من الطبقات الفقيرة،لصالح نسبة لا تذكر من كبار الملاك والأثرياء، المرتبطين عضويا بالشركات الاحتكارية الكبرى، وبمصالح «صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى» وغيرهما من المؤسسات الإستعمارية الدوليةالشبيهة.

القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

ومن هنا عاد التناقض مجددا، بين السلطة والصحافة يطفو على السطح، وتَفَجَّرَ الصراع الحاد بين الطرفين، وبلغ ذروته، حينما قدمت السلطة مشروع قانونها رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الذى سعى إلى تعديل قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، بهدف تغليظ العقوبات فى جرائم النشر والرأى، أملا فى تكميم أصوات الصحافة، واستباق عملية النهوض الاجتماعى الجديد التى كانت بوادرها تتجمع فى الأفق، ووأد عملية تبلور قوى التغيير الديمقراطى الوليدة، بما يعنيه ذلك - إن تحقق - من مخاطر حقيقية على سلطة الحاكمين وهيمنتهم وتصوراتهم لمستقبل النظام!.

وقد قاومت الجماعة الصحفية الوطنية، بقوة وبسالة، محاولة السلطة لتقييد حريتها، واستطاعت إدخال بعض التعديلات على هذا القانون الجائر، والذى صدر فى صورته الجديدة تحت رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

وبهذا القانون تكتمل ترسانة القمع «القانونية» التى تحيط بالصحافة المصرية، بدءاً من قانون فرض حالة الطوارئ (المستمرة منذ ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وحتى الآن، عدا سنة وبضعة أشهر، من ١٥ مايو (آيار) ١٩٨٠، حتى ٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨١، (حيث أعيد فرضها عقب اغتيال الرئيس السادات!)، ومروراً بقوانين العقوبات، والإجراءات الجنائية، ومجموعة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة التى أصدرها السادات: (قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧، قانون حماية القيم من العيب رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠، قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠)، إضافة الى حق مساءلة الصحفيين، (مثلما تم مع الأستاذ محمد حسنين هيكل)، أمام «المدعى الاشتراكى»، (ألغى هذا المنصب فى التعديلات الدستورية

الأخيرة)، وتقديم الصحفيين إلى المحاكم الاستثنائية،مثل «محاكم أمن الدولة العليا»، وتشريدهم من أعمالهم كنوع من العقوبات الرادعة... الخ، وكل هذه القوانين تمنح السلطة التنفيذية كل الصلاحيات للتنكيل بالصحافة المستقلة والمعارضة، وتتيح لها فرض الرقابة عليها،ومصادرتها (صودرت العشرات من أعداد جريدة «الأهالى»، الناطقة باسم «حزب التجمع»، بسبب اعتراضها على اتفاقية «كامب ديفيد»)، وإغلاقها، (مثلما حدث مع جريدة «الشعب»، التى كان يصدرها «حزب العمل» قبل تجميده)، واعتقال رؤساء تحريرها، وتغريمهم غرامات باهظة... الخ الخ!.

ومع تصاعد حدة الصراع بين الصحافة المصرية و «فيلق أعداء الحرية»، ومع احتدام المعارك بين الحكم والمعارضة على شتى الأصعدة، استخدم النظام سلاح «حبس الصحفيين» كأحد أدوات البطش بمهنة صناعة الحرية فى دول القمع والاستبداد، وعلى الرغم من «وعد» رئيس الجمهورية بأن عهده لن يشهد حبس صحفى أو كسر قلم، فقد ظل هذا «الوعد» حبراً على ورق، تلوح به السلطة كأداة للتهديد ووسيلة للتطويع، ولإرهاب الصحافة الحرة وتحطيم إرادتها، وعندما تصاعدت حدة مطالبة الجماعة الصحافية بتنفيذ هذا «الوعد الرئاسى»، جاءهم رد الدكتور/ فتحى سرور، رجل السلطة العتيد ورئيس مجلس الشعب: «الذى وعد ينفذ وعده!!».

وهكذا ظل سيف حبس الصحفيين، المعلق فوق رأس «صاحبة الجلالة» بخيطٍ واهٍ، سوط بطش النظام وقهره، يعمل جنباً إلى جنب مع «ذهب المعز» الممثل فى «إهداء» المواقع الصحافية والإعلامية المميزة، التى تدر مئات الملايين من الجنيهات كل عام، لأصحاب الحظوة من حملة الأقلام (ثروة أحد كبار رؤساء مؤسسة صحافية (قومية)، حكومية، رسمية، بلغت نحو ثلاثة مليارات جنيه، ودخله الشهرى من موقعه فى الصحيفة وحسب، تجاوز الثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه شهرياً، غير

«نصيبه» من ربح شركة الإعلانات الحكومية الأكبر فى مصر، وعمولات شراء ماكينات طباعة بالملايين من الدولارات ـ رغم عدم الحاجة لها ـ كل بضعة أعوام... الخ).

والأطرف فى هذه المعركة أن السلطة لم تأل جهداً فى استخدام «كل ما تيسر» من أسلحة، إضافة لهذا السلاح البتّار، وعلى الأخص سلاح «الفتوى» الدينية، الذى أعملته عبر «المؤسسة» الدينية الرسمية، لمواجهة الصحفيين الأحرار، إذ لم يتأخر الشيخ/ محمد سيد طنطاوى، شيخ الجامع الأزهر، عن إعلان موقف «الإسلام الرسمى»، استجابةً لحاجات النظام فى حشد قوى الدولة لمواجهة خصومه ومناوئيه، بضرورة جلد الصحفيين المقدمين للمحاكمة بتهمة ترويج «الإشاعات» عن صحة «السيد الرئيس»، ثمانين جلدة، حسب النص الفقهى من وجهة نظره!، عقاباً لهم على نشرهم هذه الشائعات، وكتطبيق لحد «القذف» على ما يقتضيه تطبيق هذا الحد من شروط لا تتوافر فى هذه الحالة بأى شكل من الأشكال.

الجهر بالحق واجب كل صحفى

وإذا ما تساءل البعض: لماذا يحيط الفاسدون أنفسهم بكل هذه القلاع من القوانين المعادية للحرية؟، ولماذا يكرهون الصحافة الحرة، ويبغضون وجودها على هذا النحو؟، لوجدنا الإجابة واضحة عند واحد من شيوخ الصحفيين المصريين، الأستاذ «أمين الخولى»، الذى كتب فى جريدة «الأخبار» عام ١٩٢٠، يقول:

«الصحافة قوة كبرى، ولذلك يخشاها المستبدون، لأنها تزلزل سلطانهم، وتكشف الغطاء عن مرمى سياساتهم».

... وكتب فى نفس الجريدة، عام ١٩٢٤ يقول: «إن الصحافة ماوجدت

إلاّ للدفاع عن الحرية،... فليعمل الجميع على الدفاع عن حريتهم ضد كل مقيد، وليصبح الجهر بالحق واجبا مقدسا يؤديه كل صحفى، ولو تحمل فى سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومات أو الأفراد أو الجماعات».

«إن واجب الصحفى يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم، وأن يدافع عن الأمة والوطن والإنسانية»!.

■ ■ ■

٥

المعذبون فى الأرض*

لم يكن «طه حسين» يظن، حين أهدى كتابه الشهير «المعذبون فى الأرض»، إلى «الذين يحرقهم الشوق إلى العدل، وإلى الذين يؤرقهم الخوف من العدل!»، أن صرخات هؤلاء المعذبين، حتى بعد عقود من هذه الصيحة الملتاعة، لازالت تدوى فى أصقاع الأرض المصرية الآمنة الطيبة، وأن أهلها لازالوا يئنون تحت وطأة الرعب والقهر، والإذلال والترويع، وأن سجل «الحكم الوطنى»، فى هذا السياق خلال ربع القرن الأخير، للأسف الشديد، سيفوق بمراحل، سجل الاحتلال والدولة الملكية الفاسدة، بل ويتجاوز كل الحدود المتصورة، فالثابت أن المصريين يتعرضون، يوميا، لممارسات وتجاوزات بشعة، سوَّدت ملف النظام وجعلته رمزا للاعتداء على الحق والافتئات على الحرية، وجعلتها تنتقل من كونها مجرد تجاوزات متناثرة، هنا أو هناك، تنتهك فيها القوانين والحقوق الإنسانية، المقررة عالميا، والموقع عليها من طرف نظام الحكم المصرى، إلى أن تصبح انتهاكا لآدمية الإنسان، وبحيث أصبح التعذيب، فى مصر، نمط حياة مستمر ومستقر، وأمرا منهجيا، أو فى أحسن الأحوال، «شبه منهجى»، كما يؤكد تقرير «لجنة حقوق الإنسان»، الصادر عن الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٢، وأصبحت هذه التصرفات الشائنة، على حد تعبير «جو ستورك»، المسئول بمنظمة «الهيومان رايتس ووتش»، «ومنذ زمن طويل، انتهاكات منهجية خطيرة»، بل أن بيان المنظمة ذاتها، الذى علقت فيه على اختيار (مصر)

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٧/١٢/٢٤.

لعضوية «مجلس حقوق الإنسان» بالأمم المتحدة، اعتبر أن سجل الحكم المصرى «المروع» فى مجال حقوق الإنسان، يجعل من قبول (مصر) كعضو فى المجلس خيارا غير ملائم».

الحرق حيا!:

يحكى الشاب «يحيى عبد الله عتوم»، الذى حققت نيابة مطروح فى وقائع تعذيبه داخل قسم شرطة سيوة ما حدث معه، فيقول: «كلمة» تعذيب هذه كلمة بسيطة لما تعرضت له. أنا «مت وصحيت» ١٠٠ مرة بسبب الحرق والطحن والفرم وكل ما تعرضت له داخل قسم شرطة سيوة. كان ضباط المباحث: أحمد زغلول وعلاء موسى ومحمد الخضرجى، ومعهم «البلوكمين» قدرى يتناوبون على تعذيبى أحيانا، وأحيانا أخرى يتشاركون فى عملية التعذيب، قاموا بتقييد يدى بحبل ووضعوا على عينى عصابة، ثم علقونى على باب الغرفة وقالوا: «هتعترف بالسرقة ولاّ نكمّل؟!... فقلت لهم «أنا برىء»! فألقونى على ظهرى على الأرض، وظلوا يضربوننى بالأحذية فى بطنى وصدرى ويقفون على وجهى ورأسى وجسدى، وحين رفضت الاعتراف بما لم أفعله ربطوا أسلاكا كهربائية على عضوى وفى مؤخرتى وفى قدمى، ثم صعقونى بالكهرباء مرات لم أذكر عددها، وعندما رأوا أننى لم أعترف قام الضابط علاء موسى بسكب «السبرتو (الكحول) الأحمر» على جسدى، بعد أن جردونى من كل ملابسى، ثم أشعل النار بولاعة سجائره فاشتعلت النار فى جسمى كله، فصرخت فيهم: «ارحمونى ارحمونى»... لكنهم كانوا مستمتعين»!! جريدة «الدستور» ـ ٢٠٠٧/٨/٤.

وباقى القصة معروفة فقد استدعى الضابط ـ بعدما أشرف الضحية على الهلاك ـ أحد سائقى سيارات النقل العاملة على خط «السلوم/ بنى غازى»، وأمره بحمل الشاب البائس إلى الصحراء الليبية، وإلقائه بها

«حتى يختفى جسد الجريمة إلى الأبد»، لكن الضحية تمكن من الهروب من السيارة والاتصال بأهله.. ومن ثم انكشفت أبعاد الجريمة الوحشية.

«يا همه يموتوا يا إحنا نموت!»

ألقت قوة كبيرة من ضباط وجنود قسم شرطة حلوان القبض على إحدى عشر شخصا من عائلة واحدة، وتعرضوا جميعا ـ كما يشير تقرير «مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف»، المعنون: «أيام التعذيب: خبرات نساء فى أقسام الشرطة» ـ لتعذيب وحشى، وذلك بهدف دفعهم للاعتراف على أحد أفراد العائلة المتهم فى جريمة قتل، وشمل ما تعرض له المعتقلون «تعليق الرجال، والتعرية الكاملة للنساء، مع التحرش وهتك العرض الذى يكاد يصل إلى الاغتصاب الفعلى، وتم ذلك (إمعاناً فى الإذلال) أمام أقاربهم وأبناءهم الذكور، كما شملت عمليات التعذيب الضرب بالكرابيج على جميع أنحاء الجسم، والتعذيب بالكهرباء فى الأماكن الحساسة!.

تقول «سعدية»، واحدة من الضحايا: «ليلة النص من (شهر) شعبان كنا بنحضّر لفرح (عرس)، هجم علينا بعد نص الليل أكثر من أربعين شخص بالأسلحة!، ابن أختى وقف للضابط وقال له رايح فين؟ فيه حريم قالعة، الضابط زقه وقعه على الأرض، دخلوا البيت والبنات طلعت بلبس النوم والرجاله بالشورتات، ضربونا كلهم وأخذونا معاهم... أنا نقلونى إلى قسم (شرطة) حلوان، قعدنا فى حاجة اسمها الشلاجة، حجرة قذرة تفوح منها رائحة البول، والضابط أمر المخبرين أنهم يبولوا قدامنا على الأرض، ضربونى بالكرباج على كل جسمى، وقلعونى هدومى وسابونى عريانه... ثلاث أيام مفيش نوم، مرتين تلاته فى اليوم يقلعونى عريانه!، والضابط «محمد الشرقاوى» قال لى انت ما تنفعيش غير فى......، وأنا متخصص فى....، وفتح بنطلونه......، وربط رجليا وأنا عريانه، كنت من غير ملابس داخلية، واحد قال له لبسها البنطلون رفض، وأصر إنه يرفع رجليا وأنا

عريانه وضربونى عليها، وفى مرة تانية قلعونى ملط وواحد منهم نام فوقى، فأغمى على، قلت لهم: موتونى، اخلعوا ضوافرى، عذبونى زى مانتم عايزين.. بس ماتقلعونيش الجلابية!.. أنا جوزى عمره ماشافنى وأنا عريانه!... أنا اتفضحت خلاص، مفيش فضيحة بعد كده، قلعونى كذا مرّة وناموا فوقى، والضابط «محمد الشرقاوى» كان بيمسكنى من حتت فى جسمى!، أنا كنت باموت، وولاد أخويا مش بس شافوا أبوهم متعلق، لأ دول كمان شافونى، وشافوا أمهم ملط، ونايم عليها واحد، وأخويا شاف المنظر ده بنفسه، و«الشرقاوى» قال لى حعمل لك محضر دعارة!، (وحقول) أنا واخدك من شقة دعارة!، وهددنى إنه ينزلنى للمساجين علشان يغتصبونى!، كنت قالعة ملط، وكان أخويا متعلق، ومراته ملط ونايم عليها واحد، وبنت أختى قالت لى إنه فى قسم شرطة مايو، واحد من اللى كان بيعذبوها قلع لها ملط، وجاب الأمناء قلعوها ملط وضربوها!، وواحدة تانية كانت وضعت طفل من أربع أيام، والطفل كان معاها، جاله (مرض) الصفرا ونزف من بقه!!.. والرجاله واحد اتحرق وواحد إيديه الاثنتين مكسرين وبنلف بيه على الدكاترة!.

وأنهت سعدية حكاية مأساتها مع عناصر الجهاز الذى كان يرفع شعار «الشرطة فى خدمة الشعب»، بقولها وهى تنتحب: «حداشر نفر من العيلة اتبهدلوا واتفضحوا، مش ممكن نسيب حقنا أو نتنازل... وماينفعش صلح ولا تعويض... ما عدش ينفع غير يا همه يموتوا يا إحنا نموت!!».

احتلال (وطنى)!

وعلى طريقة العقاب الجماعى وإجبار قوات الاحتلال الصهيونى أبناء الشعب الفلسطينى المعتقلين على خلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية وحدها، تم القبض على أكثر من خمسين مواطن فى قرية «عرندس» بالقرب من بلقاس ـ دقهلية، بينهم عدد من الأطفال وستة عشر امرأة، وذلك بعد أن قامت الشرطة بضرب حصار مسلح حول المنطقة، وقطع

الطرق المؤدية إليها، وكان الهدف هو تأديب عائلة بالقرية (تطاول) شاب منها احتجاجا على ضابط اعتدى على والده بالضرب والسب، وتم التنكيل بجميع أفراد الأسرة، وأوسعوهم ضربا، وكسّروا أبواب البيوت، وحطموا الثلاجات والتليفزيونات، وخرّبوا المواد التموينية بأن ألقوا بالجاز (الكيروسين) على الحبوب، وقبضوا على العشرات من سكان المنطقة، وفرضوا حظر التجول عليها لمدة سبعة أيام كاملة!، وتقول سيدتان من المعتقلات: «حرقوا الإيشاربات والهدوم وحبسونا مع الرجالة، وطلعونا للشارع عريانين بعد ما أخدوا هدومنا، وقت القبض علينا، وصبّوا عليها جاز وولعوا فيها، واحنا خارجين من الحبس طلعونا عرايا بالملابس الداخلية بس!، الناس كانت بتتفرج علينا، وإحنا ممعناش فلوس نأجر عربية نتدارى فيها!».

- **«دوس اللى يقف فى طريقك!»**

قُتلت الفتاة «رضا بكير شحاته»، بحى المطرية ـ محافظة القاهرة، تحت عجلات سيارة الشرطة، بعد أن أعطى الضابط المرافق لقوة تنفيذ الأحكام أمرا للسائق بأن يدهس كل من يقف فى طريقه أو يحتج على سلوكه الفظ، واعترف سائق سيارة الشرطة بأن ضابط الشرطة الرائد «وليد نجا» أمره بالتحرك بسرعة، وقال له: «دوس اللى يقف فى طريقك»، وأكد الشهود لجوء الضابط لسب وتوبيخ السائق حتى لا يتردد فى تنفيذ أوامره، وأن أحد أمناء الشرطة المصاحبين له ضرب السائق بظهر الطبنجة (المسدس) على رأسه، حتى لا يتلكأ فى تنفيذ تعليمات الضابط، وكانت النتيجة: دفع السائق للتحرك بسرعة والفتاة واقفة أمامه على «أكصدام» السيارة، وممسكة بالمراية والمسّاحة، وأن السيارة ظلت تدهس الفتاة طول الشارع، حتى لفظت أنفاسها بعد أن مزقتها عجلات السيارة لتلطخ بدماها الشارع بأكمله!! (المصدر: جريدة «الدستور»، ٢٠٠٧/١١/١٣).

ساديون ومسالخ:

هذه الوقائع التى أشرنا على لسان «أبطالها» إلى تفاصيلها البشعة والمهينة، هى نماذج حية لمئات من وقائع التعذيب التى تطال السياسيين والمواطنين العاديين، وكل من يوقعه حظه العاثر بين براثن ضباط ساديين أدمنوا انتهاك آدمية الإنسان المصرى، وحولوا أقسام الشرطة، التى كان شعارها ذات يوم «فى خدمة الشعب» إلى مسالخ بشرية، ملطخة بدماء المواطنين، حتى الذين ارتكبوا جرائم منهم، فالقانون يقر من جهة أن «المتهم برىء حتى تثبت إدانته» بالطرق القانونية المعروفة، وهو ـ من جهة أخرى ـ حدد آليات ووسائل العقاب، وحدد الجهات المنوط بها إنزال هذا العقاب على من يستحقه.. غير أن ما يحدث فى مصر من «تعذيب منهجى» تجاوز كل الحدود والصلاحيات، ويسَّرَ لضباط الشرطة، وبشكل خاص ضباط «مباحث أمن الدولة»، كل الحق فى دهس القانون وخرق القواعد!.

وليس غريبا والحال هكذا ـ ما رد به أحدهم على صرخة عضو برلمان معارض فى «مجلس الشعب»، «سيد قراره الشهير!!»، أثناء انتخابات «مجلس الشورى» الأخيرة، حينما اعتدى عليه بالضرب، ووضع رأس عضو المجلس الموقر تحت حذائه، فلما اعترض على هذا السلوك الشائن، ذاكراً له، ومذكرا، أنه نائب بمجلس الشعب، إذ أجابه بغطرسة: «أنت ومجلس شعبك ورئيسه تحت حذائى هذا»!.

ثقافة حكم

والخطير فى هذه الوضعية أنها أصبحت «ثقافة سائدة»، يعانى منها أى مواطن عادى مهما بلغ شأوه، فى أى تعامل تجبره ظروفه على أن يتماس خلاله بضابط شرطة أو حتى أمين أو مخبر، ويعرف ـ على سبيل المثال ـ سائقو التاكسى و الميكروباصات فى كل أنحاء مصر، والبائعون

الجائلون، وأصحاب المحال، وغيرهم نوعية «المعاملات» الواجبة التى تتعامل بها «الحكومة» مع «الجمهور»، وبالذات مع الفقراء من هذا الجمهور، على نحو ما ذكرنا من أمثلة هنا، وهى «غيض من فيض!»، وليس غريبا، فى هذا السياق، ما تعج به أفلام السينما والأعمال التليفزيونية الدرامية، وكذلك صفحات الجرائد، ومدونات الإنترنت، وغيرها، من إشارات هائلة لممارسات هذه النوعية من (البشر)، الذين تحولوا إلى جلادين بدلا من أن يكونوا أنصارا للحق والعدل والقانون كما يتصور البعض!، والخطير فى الأمر رؤية بعض الضباط لهذه الممارسات غير الإنسانية، باعتبارها صمام الأمان الوحيد لحماية المجتمع (!): «لولا تعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة، لأفلت الزمام، ولمزق المجتمع بعضه، حتى لا يبقى منه سوى أشلاء!!»، (جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٧/١١/١).

الصعود إلى «العالمية»!

والمضحك المبكى فى هذه القضية، أن النظام المصرى، الذى فشل فى جمع القمامة من «شوارع المحروسة»، وأخفق فى علاج مشكلات المجتمع، حاز مرتبة متقدمة، معترف بها على مستوى العالم أجمع، فى مسألة تعذيب المسجونين للحصول على «اعترافاتهم»!، حتى أن كاتبا معروفا، فهمى هويدى، منح النظام المصرى «كأس العالم فى التعذيب»!!، إذ ليس خافيا دور النظام المصرى فى «التعذيب بالوكالة» لعناصر تتهمها المخابرات الأمريكية، وجهات أمنية غربية أخرى، بالانتماء إلى جماعات «إرهابية»، تحايلا على قوانين بلدها التى تُجَرِّمُ هذا السلوك، حسبما أذاعت المصادر الأمريكية والغربية، وآخر المآسى، فى هذا السياق، قضية الشاب المصرى «عبدالله حجازى» الذى سافر لدراسة الهندسة فى الولايات المتحدة بمنحة من «الوكالة الأمريكية للتنمية»، واضطرته المباحث الفيدرالية الأمريكية إلى الاعتراف بملكية جهاز راديو متطور، زعمت أنها عثرت عليه فى غرفته

بالفندق الذى يقيم فيه، ثم تَكَشَّفَ أن هذا «الاعتراف» قد تم تحت وطأة تهديد عناصر المباحث الفيدرالية للشاب المصرى بأن يتم ترحيله إلى مصر، حيث وجد الشاب نفسه، حسب تقرير «الواشنطن بوست»، مُخَيَّراً «بين أن يُعَذَّبَ هو وأسرته فى السجون المصرية، بحيث يعيش الجميع فى جحيم، إذا أصر على تمسكه بإنكار أى علاقة له بالجهاز، أو أن يعترف بملكيته للجهاز، فينقذ أسرته ويقضى بقية حياته فى السجون الأمريكية!!، ولم ينقذ الشاب من هذا المصير البائس إلا عودة نزيل سابق بالفندق يسأل عن جهاز الراديو الذى نسيه وغادر!!.

طين وعجين:

والأغرب فى كل ما تقدم هو نوع استجابة وزارة الداخلية لهذا السيل من الأخبار والتظلمات: «ودن من طين وأخرى من عجين»، وبضع شعارات جوفاء لا تقدم ولا تؤخر، ولعل هذا الأمر هو ما جعل البعض يرى فيما يحدث فى أقسام الشرطة وسجونها نوعا من السلوك المخطط، هدفه ترويع الناس وإشاعة مناخ الخوف والقلق، وكبت ردود الأفعال وفرض الصمت من الخشية وتوقع العقاب.

فما دامت السلطة عاجزة عن السيطرة على الوضع بقوة الإقناع، فليكن هذا الأمر بإقناع القوة.. ألم يقل «الحجاج بن يوسف الثقفى» ذات يوم: «من تكلم قتلناه.. ومن سكت مات بدائه غمّاً!!»، وإلا فما تفسير هذه الموجة البشعة من التعذيب التى تجتاح مصر الآن، دون أى محاولة رسمية للسيطرة عليها، فبحسب «محمد زارع»، مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، أن التعذيب فى مصر لم يعد ذلك النوع من الضرب والانتهاكات وحسب، إنما هو «التعذيب الذى يفضى إلى موت»!!، وهناك ١١٢٤ قضية تعذيب تنظرها المحاكم نظر بعضها، وتم الحكم فيها جميعا بالإدانة، وصرفت وزارة الداخلية تعويضات بلغت ٥ ملايين جنيه، وقد أرجع «زارع»

الانتهاكات والتعذيب إلى قانون الطوارئ، المُعَدَّل تحت اسم قانون الإرهاب، الذى أعطى رجال الأمن صلاحيات كبيرة، وساهم فى التجاوزات من جانب الأمن (المصرى اليوم ٢٠٠٧/٨/١٣)، وما دام العبء المادى لهذه الممارسات تتحمله الدولة وليس الضباط (لاحظ تقرير لجنة حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة «٢٠٠٢» عدم معاقبة المتهمين عن التعذيب فى أغلب الأحيان)، فهذا معناه إسباغ الحماية على مرتكبى هذه الجرائم، الأمر الذى يشجعهم على الاستمرار فى ممارستها، ويعطيهم الضوء الأخضر بأنهم فى مأمن من أى عقاب.

طوارئ إلى الأبد!:

وحالة الطوارئ، التى أشار إليها مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، باعتبارها السبب الأساسى للانتهاكات البشعة، التى أشرنا إلى نماذج يسيرة منها،كادت أن تكون هى الوضع الطبيعى، الدائم، الممتد، فى مصر!، وبصورة بالغة الندرة، على مستوى العالم كله!:

ـ فقد فرضت الأحكام العرفية على مصر فترة الحرب العالمية الأولى، من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٤حتى نهايات عام ١٩٢٢، بواسطة الاحتلال البريطانى، وفرضت الأحكام العرفية، أثناء الحرب العالمية الثانية، بمرسوم ملكى مصرى، من أول سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩، واستمرت طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وحتى وضعت أوزارها، فرفعت فى أواخر عام ١٩٤٥، وفُرضت أثناء «حرب فلسطين»، من مايو (آيار) ١٩٤٨، وحتى أبريل ١٩٥٠، مع الإبقاء عليها ـ جزئيا ـ فى محافظتى سيناء والبحر الأحمر، ثم أعيدت بمناسبة «حريق القاهرة»، فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وظلت مستمرة حتى يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، التى قامت ومصر ترضخ تحت وطأة «الأحكام العرفية»، حيث حلت «الشرعية الثورية» محل «الشرعية الدستورية»، وحُكمت البلاد بقرارات صادرة من «مجلس قيادة الثورة»، حتى صدور

دستور ١٩٥٦ الدائم، فى شهر يوليو (تموز) من ذلك العام، وأعيدت الحالة العرفية، مع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، حتى أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القانون ١٦٢، فى ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨، (قانون الطوارئ)، الذى طبق للمرة الأولى أثناء حرب الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وبعد توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، فى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨، بين نظام الرئيس السابق «أنور السادات» و«إسرائيل»،أصبح استمرار هذه الحالة فاقدا للمعنى، ومن ثم تم رفع حالة الطوارئ من منتصف ليل ١٥ مايو (آيار)١٩٨٠، ثم لم تلبث أن فرضت حالة الطوارئ مجددا فى عقب اغتيال «أنور السادات»، فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٨١، ولا زالت مستمرة حتى الآن، و لنحو ٢٦ عاما متصلة، رغم انتفاء كل مبررات استمرارها، مع «وعد» برفعها لدى إصدار «قانون مكافحة الإرهاب»، الذى أعلن السيد «صفوت الشريف»، قطب النظام المكين، والقيادى البارز فى «الحزب الوطنى»، حزب الحكم، ورئيس «مجلس الشورى»، أن المطالبين بإلغاء حالة الطوارئ، سيندمون على هذه المطالبة حينما يطالعون بنوده (المُحكَمة!).

أى أن «حالة الطوارئ» استمرت فى مصر على مدى ٦٨ عاما من فترة الـ ٨٢ عاما الماضية، الأمر الذى جعلها الوضع «الطبيعى»، وغيرها هو الاستثناء!. ولذا كان من الطبيعى أن يكون شعار جماعة «شباب من أجل التغيير»: «أجيال ولدت فى ظل حالة الطوارئ»!، كما أنه كان من المنطقى، فى ظل هذه الأحوال، أن تتغول سلطة الأجهزة القمعية العديدة، وأن تتقزم - بالتبعية - وضعية المجتمع المدنى، بكل هيئاته ومؤسساته ورموزه وثقافته... ألخ، وأن يصبح «الباشوات الجدد»، من الضباط، هم الحكام المستبدين، المتسلطين، الذين لا يردعهم قانون، ولا يخشون التعرض، بأى صورة للمساءلة أو المحاسبة!.

المسيرة مستمرة:

وقد دفع تكرار حالات الترويع والاحتجاز غير القانونى للمواطنين العاديين، وتعرضهم للتعذيب الشديد وإساءة المعاملة داخل أقسام الشرطة، وفى أماكن احتجاز الأفراد، والاعتقال المتكرر وطويل الأمد، (الذى طال مئات من الأشخاص، بعضهم يُعاد اعتقاله لسنوات طويلة، فور إفراج المحكمة عنهم لعدم جدية أسباب اعتقالهم)، «تقرير لجنة حقوق الإنسان»، الصادر عن «الأمم المتحدة»، لعام ٢٠٠٦، إلى انتقاد ظاهرة العقاب الجماعى، والاعتقالات العشوائية واحتجاز الرهائن وإطلاق القنابل المسيلة للدموع، واللجوء إلى «الحملات التأديبية»، وأدان ظاهرة الاختفاء القسرى للضحايا لافتا إلى تزايد حالاتها، والإجراءات غير القانونية التى ترافق أعمال القبض والاعتقال، واحتجاز الأشخاص فى أماكن حبس غير قانونية لا تخضع لرقابة وإشراف النيابة العامة، ولفت إلى تردى الأوضاع الصحية والمعيشية داخل السجون المصرية، وحرمان المسجونين من حقوقهم الإنسانية المقررة، وكذلك ما تعرضت له «المنظومة الكلية لحرية الرأى والتعبير»، فى مصر، خلال عام ٢٠٠٦، من انتهاكات «عكس بعضها الموقف المتأصل للسلطات والمعادى بطبعه لحق المواطنين فى اعتناق الآراء أو التعبير عنها بصورة سلمية» (أنظر عرض للتقرير بقلم وائل على، المصرى اليوم ٢٠٠٧/٩/٥).

ميراث مبارك

وكان طبيعياً والأمر على النحو الذى رصدناه آنفا، أن يتضاءل - تدريجيا - بعد ٢٦ عاما من حكم الرئيس حسنى مبارك، حجم الإنفاق على الصحة والتعليم والدعم الاجتماعى، وباقى الخدمات الأساسية، لنحو ثمانين مليونا من المصريين، معظمهم يعيش على تخوم الفقر، مقابل النمو السرطانى للموازنة المخصصة لتدريع قوات (الأمن)، ومضاعفة أجهزتها

وأعدادها (تعداد عناصر جهاز الأمن المركزى وحده، كما نشر مؤخرا مليون وأربعمائة ألف فرد!)، يضيف إليهم باحث مصرى، عبد الخالق فاروق، ما بين «٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف من المرشدين والجواسيس والقابعين فى كل القطاعات الجنائية والسياسية، والذين ينتشرون فى الأحياء السكنية المصانع والنقابات العمالية والمهنية، والأحزاب السياسية، والصحفيين، وأساتذة الجامعات والمدرسين، وغيرهم من الفئات، وبحيث يشكلون شبكة هائلة لجمع المعلومات ونقل الأخبار»، هذا فضلا عن ضباط الشرطة (العاديين) فى الحراسات والخدمات العامة، والعاملين فى وزارة الداخلية من المدنيين والعسكريين، الذين يقدرهم الباحث المذكور بثمانمائة ألف فرد، (جريدة «الكرامة» - ٢٠٠٦/٧/٢٥)، أى أننا بإزاء قوة بطش ديناصورية عددها يقترب من الثلاثة ملايين عنصر، الأمر الذى يعنى أن جهاز الأمن المصرى المتضخم، بشكل غير مسبوق، لا وجه لمقارنته إلا بالأجهزة الأمنية العتيدة، كالتى كانت تمتلكها الدولة النازية، على سبيل المثال!.

ومن المنطقى، فى ظل هذا الوضع، كما يشير عبد الخالق فاروق، أن تقفز مصروفات هذا الجهاز من مليون وسبعمائة ألف جنيه، عام ١٩٥١، إلى ثمانية مليارات جنيه، فى موازنة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، وإلى نحو عشرة مليارات جنيه فى الموازنة التالية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)، بالإضافة إلى ٢٠ مليار جنيه أخرى مخصصة لـ «جهات حسّاسة»!.

تدمير الحياة السياسية

ولا يمكن إعفاء هذا التغول الأمنى، الذى سيطر على أحوال البلاد، طوال العقود الماضية، من مسئولية تدهور الأحوال السياسية، من جهة، وصعود الظاهرة الأصولية من جهة أخرى، فالتربص الأمنى بكافة القوى السياسية، حتى الرسمية منها، مثل الأحزاب التى وافقت السلطة على منحها رخصة (الشرعية)، ومطاردة كل أشكال النشاط الحزبى، حتى العادى أو البسيط منها، وحبس هذه الأحزاب، بقياداتها وكوادرها داخل

مقراتها، ومنع احتكاكها بالشارع، الذى قصر التعامل معه على جهاز الأمن والمؤسسات البيروقراطية للنظام، والضربات البوليسية التى توجه لعناصرها وقياداتها إذا فكرت فى تجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة، والتزييف المستمر والمتعمد للانتخابات، ومصادرة العمل النقابى وأنشطة المجتمع المدنى، والتدخل فى الرقابة على أعمال الصحف ومواقع شبكة المعلومات الدولية، وكتابات المدونين، واعتقال «المشاغبين» منهم!... كل ذلك أدى إلى رفع كلفة العمل السياسى، إلى الحد الذى جعل الأغلبية العظمى من المواطنين تدير له الظهر، مؤثرة الأمان والسلامة، كما أن تجريف الوعى السياسى للأجيال الجديدة، وتركها عرضة للاجتياح من الفكر المتطرف والعدمى، أدى إلى شيخوخة الدولة، وانعدام الحراك الجيلى، وتجمد الدماء فى عروق النظام، واختناق الصلة بينه وبين كافة قطاعات المجتمع الحيّة.

بركان الغضب

وليس غريبا، والأمر على النحو الذى أشرنا إلى شذرات قليلة منه، أن تتجمع عناصر النقمة والغضب، على السلطة، فى نفوس المصريين، يغذيها تدهور شامل لأوضاع المواطن المصرى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى أن آخر استطلاع للرأى، جرى فى ٤٧ دولة، نفذته مؤسسة أمريكية، (هى مؤسسة «بيو بول» الشهيرة)، قد توصل إلى نتيجة ذات دلالة مفادها أن «المصريين هم أكثر شعوب العالم سخطا على حكومتهم، بنسبة ٨٧٪»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٧/٧/٢٦)، ويفسر هذا الوضع جانباً من الأسباب التى جعلت عام ٢٠٠٧ هو عام انتفاضات الشارع المصرى، بعماله وفلاحينه ومثقفيه ومهنييه وعشوائييه أيضا، حتى بلغ عدد التحركات الاحتجاجية فى الشهور العشر الماضية (يناير/ كانون الثانى ـ أكتوبر/ تشرين ثانى ٢٠٠٧) أكثر من خمسمائة إضراب واعتصام وتظاهر وقطع طريق واصطدام عنيف بجحافل قوات الأمن....!.

يا عم الضابط أنت كداب!

وهكذا، فبعد ما تقدم، ليس من المستغرب أن يُعَبِّرَ شاعر العامية المعروف عبد الرحمن الأبنودى عن مشاعر المصريين تجاه ضباط (الأمن)، فيقول:

«يا عم الضابط أنت كداب

واللى بعتك كداب

مش بالذل هشوفكم غير

انتو كلاب الحاكم وإحنا الطير

انتو لصوص القوت واحنا بنبنى بيوت

إحنا الصوت ساعة ماتحبوا الدنيا سكوت

إحنا شعبين شعبين شعبين

إحنا ولاد الكلب الشعب!

وطريقه الصعب

والضرب ببوز الجزمة

وبسن الكعب

والموت فى الحرب

لكن انتو خلقكم سيد الملك

جاهزين للملك

إيدكم نعمت

من طول مابتقتل وبتقتل

ليالينا الحُلك!»

٦

برنامج «حزب الأخوان»

ليس الحل!*

منذ أن طرح «الأخوان المسلمون» مشروع برنامج الحزب الذى قدموه للمجتمع المصرى، لم يتوقف الجدل، الذى امتد وتشعب، وأفرز آراءً حادة فى الأوراق المقدمة من الجماعة.

ويحتاج الإلمام بسياق هذا البرنامج إلى التوقف عند مجموعة من الوقائع الهامة، وصولا إلى اللحظة الحرجة الراهنة.

محطات ثلاث:

لقد سبق طرح «الأخوان» لبرنامجهم، ومهد له، ثلاث محطات، على درجة بالغة من الأهمية، بل والخطورة:

(١) محطة الانتخابات النيابية ونتائجها:

فالحراك السياسى الكبير الذى شهدته البلاد طوال عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، والملابسات الدولية المحيطة، دفعا الرئيس حسنى مبارك إلى طرح بعض «التعديلات الدستورية»، المحكومة، للاستفتاء على تغييرها، أهمها تبديل نظام انتخاب رئيس الدولة، من الاستفتاء (الذى كان إجراءً شكليا باستمرار)، إلى الانتخاب (والذى ظل أمرا صوريا كذلك!)، وعلى خلفية هذه التعديلات أجريت آخر انتخابات لمجلس الشعب، خرج منها «الأخوان» أكبر الفائزين.

* جريدة «الأخبار» اللبنانية - ٢٠٠٨/٢/٤.

ففيما مُنيت الأحزاب «الرسمية» بتراجع ملحوظ، وانتكس «الحزب الوطنى الديمقراطى»، جهاز السلطة انتكاسة كبيرة، حصدت «الجماعة» ثمانية وثمانين مقعدا، من أصل ٤٤٠ مقعدا جرت المعركة حولها.

والمؤكد أن هذا الحراك الذى شهدت خلاله شوارع القاهرة وعواصم المحافظات، ولأول مرة بهذا الزخم، مظاهرات تطالب بتغيير النظام، وتعترض على مد أجل بقاء «مبارك» على كرسى الحكم لفترة خامسة، وعلى الاتجاه لتوريث السلطة إلى النجل «جمال»، لم تكن الجماعة هى التى صنعته، أو لعبت فيه الدور الرئيسى، وإنما كان المبادر به، والمؤثر الرئيسى فيه، الحركات الاحتجاجية الجديدة، والتى اصطلح على تسميتها «كفاية» و«أخواتها»، غير أن «الجماعة» الأفضل تنظيما من الجميع، والأشد التصاقا بالقواعد الشعبية، والأكثر إمكانات من كل الأحزاب والقوى المعارضة، (بعض المرشحين صرفت على حملاتهم الانتخابية مايقرب من عشرة ملايين جنيه، فى كل دائرة من الدوائر التى جرت فيها وقائع الانتخابات)، والتى بدت بمثابة «البديل» الوحيد المتاح، والذى لم يُجرب بعد، للخلاص من عفن النظام وفشله وفساده، استطاعت أن تنتزع هذا النجاح من فم الأسد، أى السلطة المتشبسة بالحكم، أومن يشاركها فيها والتى لاتريد بأى حال أن تفقد ميزاته الضخمة وعوائده الهائلة، والتى تركت لها الباب مواربا، حتى تدخل المصيدة بقدميها، (لغرض فى نفس يعقوب) سيبدو جليا فيما بعد.

ولقد كان لهذا الانتصار المدوى أكثر من مردود هام، وعلى أكثر من صعيد:

- **أولها:** وهو الأخطر، أن الجماعة داخلها غرور قاتل بأن السلطة «قاب قوسين أو أدنى»، وبدأت تخطئ بالتصرف وفق هذا الوهم، فأطلق بعض قادتها من العناصر (المنفتحة)، المشهود لها بالحنكة السياسية،

تصريحات أقلقت قطاعات نافذة فى المجتمع، مثل الدكتور «عصام العريان»، الذى ذكر أن «التيار الإسلامى قد وصل إلى سدة الحكم فى فلسطين، وعلى أبواب الوصول فى المغرب، والمحطة الثالثة ستكون مصر»... الخ. لقد دقت هذه التصريحات التى صدرت عن عناصر من قادة الإخوان توصف عادة بـ «الاعتدال»، فضلا عن تصريحات وتصرفات جناح «الصقور» فى «الجماعة»، أجراس الإنذار، فى أسماع الأعداء والخصوم والمتربصين والمتخوفين والمتحفظين... دفعة واحدة.

- **وثانيها:** أن النظام، الذى أدار المعركة مع «الإخوان» بكل طاقاته وإمكاناته، استغل ماحققوه فى المعركة الانتخابية - ببراعة يحسد عليها - للضغط على الأمريكيين والأوربيين، حتى يكفوا عن مطالبته باحترام حقوق الإنسان، والاستجابة لمطالب الرأى العام المصرى فى تحقيق الديمقراطية وإنجاز التغيير المأمول، واستخدم فزّاعة «الأصوليين»، الذى بالغ فى قوتهم، وصورهم بأنهم يدقون أبواب مصر وعلى وشك التهامها، فى إثارة ذعر الولايات المتحدة، والغرب، من أى تغيير ديمقراطى يحدث فى مصر، لأن معناه سقوط مصر، بعد فلسطين فى أيدى «المتطرفين» الإسلاميين.

- **وثالثها:** أن هذا «الإنجاز» البرلمانى، غير المسبوق، قد سبب صدمة عنيفة لأقباط مصر، وساعدت تصريحات مستفزة، كان قد أطلقها قياديون بارزون بالجماعة، راحلون، كالمرشد الراحل، «مصطفى مشهور» الذى اعتبرهم «أهل ذمة»، غير مؤهلين لخدمة العلم، ويتم إعفاؤهم من العسكرية مقابل «بدل نقدى»، ومعاصرون، على رأسهم مرشدها العام الحالى، السيد «محمد مهدى عاكف»، الذى سخر من دواعى قلقهم ولم يبد اكتراثا لمخاوفهم، أو توجسهم من مستقبل يلعب فيه الإخوان دورا حاكما فى البلاد، وهو ما دفع مفكر بارز، مثل الدكتور «ميلاد حنا»، إلى

التهديد بأن «أقباط مصر سوف يهاجرون منها، إذا وصل» الإخوان المسلمون «إلى سدة الحكم فيها»، ودفع آخرون إلى المطالبة بـ «حزب للأقباط» أو جماعة لـ «الإخوان الأقباط» أسوة بجماعة «الإخوان المسلمون»، كما أن هذا الموقف حرم قوى التغيير فى المجتمع من طاقة أقباط مصر الضخمة، وألقى بمياه قبطية كثيرة، فى طاحونة النظام، بتوهم أنه هو الذى يحميها من تغول «الأصولية» الإسلامية، التى تهدد وجودهم وعقيدتهم.

(٢) محطة «معركة الحجاب»:

وقبل أن تضع هذه المعركة أوزارها، بدأت مخاوف قطاعات واسعة من المجتمع «المدنى» هى الأخرى فى التصاعد، على خلفية الشعور العام بالخطر من وعود ورعود «الإخوان» المستقبلية، فممثليها البرلمانيين وكوادرها السياسية استغلوا ملاحظة لوزير الثقافة، «فاروق حسنى»، حول حجاب إحدى الصحفيات، فى إقامة الدنيا، وتسيير المظاهرات الحاشدة، وإشعال نار الحرب المقدسة، ونافسهم فى إذكاء أوارها حزب السلطة، «الوطنى الديمقراطى!»، الذى زايد عضوه البارز، الدكتور «أحمد عمر هاشم»، رئيس «اللجنة الدينية» بمجلس الشعب، على الجميع، باعتبار «أن قضية الحجاب... مسألة» أمن قومى «لمصر، يحظر المساس بها».

لقد أثارت هذه الموقعة، (ومواقع أخرى شبيهة حول بعض مشاهد الأفلام السينمائية، وملابس بعض الفنانات وبعض الأغانى والكتب التى طولب بإخضاعها للرقابة والمساءلة، والتى أثارها نواب الإخوان فى مجلس الشعب)، القلق من المستقبل، والخوف على «الدولة المدنية» بين النخب الثقافية والفئات «الحداثية» فى المجتمع، وهى فئات قد تكون محدودة العدد نسبيا، لكنها واسعة النفوذ، بالغة التأثير، وتضم قطاعات مهمة من كوادر الطبقة الوسطى التكنوقراطية والبيروقراطية والمثقفين ورجال

الأعمال وجماعات حقوق الإنسان والأحزاب المدنية... إلخ. وقد جاءت هذه التطورات فى اتجاه يخصم من حساب «الجماعة المحظورة»، التى أصر النظام على وصفها، أو وصمها، بهذ الاسم، حتى يفصلها عن المجتمع، ويحاصر تأثيرها داخله، وأشاعت الريبة فى موقفها الحقيقى، أو المبطن، من مسألة الديمقراطية والتغيير السياسى فى البلاد، ومنحت خصوم الجماعة مصداقية تسوغ عداوتهم لها، وتبرر رفضهم لمساعى دمج من أسمتهم «المتأسلمين» فى الحياة السياسية المصرية، للخروج من أزمة التحول الديمقراطى المستحكمة، وعلى أساس قواعد وشروط الدولة المدنية ومتطلباتها.

(٣) تدريبات المليشيا العسكرية «لشباب الإخوان»:

لكن المحطة الأكبر فى هذه الممهدات أتت على خلفية ارتكاب «الجماعة» لخطيئة قاتلة، جاءت هدية من السماء للسلطة ولخصوم الإخوان معا، حيث نظم منتسبو الجماعة من شباب «جامعة الأزهر» استعراضا شبه عسكرى، ارتدوا فيه الملابس المموهة، وغطوا رؤوسهم بالأقنعة، وربطوا شعورهم بالعصابات التى تحمل شعارات تحض على المنازلة وتنادى بالموت فى سبيل الإسلام نيلا لفضل الشهادة، وأخذوا - أمام عدسات التلفزيون وكاميرات الصحافة، يستعرضون - بالأسلحة البيضاء - قدراتهم على القتال والمواجهة!، على النحو الذى كانت الفضائيات تنقله من استعراضات القوة لعناصر حركة «حماس»، الإخوانية، فى غزة.

كان هذا الأمر أقسى مما يمكن احتماله بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع، حتى من غير أعداء الجماعة، ومنحت السلطة زادا هائلا فى معركتها مع «المحظورة» فى الداخل والخارج، واستدعت من الذاكرة الجمعية أشباح مرحلة «الجهاز السرى» أو «التنظيم الخاص» للإخوان، وعمليات

اغـتـيـال الخـصـوم فى الأربعـينـيـات من القـرن الماضى (النقـراشى باشـا، والقاضى الخازندار... وغيرهما من الأعداء أو أعضاء الجماعة المتمردين أو العـصـاة) بل ومـحـاولة اغـتـيـال الرئيس «عـبـد الناصـر» فى أوائل الخمسينيات، وهى مرحلة كان يُظن أن الجماعة قد تجاوزتها إلى غير رجعة وطوت صفحتها تماما، بعدما كبدتها، وكبدت الوطن، خسائر فادحة، دفعت المعارضة جميعها، ودفع الشعب، ثمنها الباهظ، ولازال يُدفع حتى الآن.

لقد أدت هذه التطورات السريعة، المتلاحقة، إلى إحياء هواجس عديدة من مواقف الإخوان التى كانت قد نجحت إلى حد ملحوظ، فى إقناع الكثيرين، بأنها تجاوزتها، وبالذات فيما يخص الموقف من أقباط مصر، ومن المرأة، ومن الإيمان بقيم الديمقراطية والتعددية، وعاد الوضع مجددا إلى المربع الأول، حيث يشهد الواقع انتشار حالة «الخوف من الإسلام، الذى انتاب أناسا عاديين من الطبقة المتوسطة والمتعلمة على الأقل، فضلا عن الطبقات الأعلى بطبيعة الحال، وقد سمعت بأذنى انطباعات من ذلك القبيل، وأعرف أناسا يصلون ويصومون فكروا فى مغادرة البلد، أو لجأوا إلى شراء بيوت فى الخارج، تحسبا لحدوث «الانقضاض» (من التيارات الأصولية والإخوان، على السلطة)، الذى تحدثت عنه وسائل الإعلام»، على نحو ما يشرحه الأستاذ «فهمى هويدى»، الكاتب الإسلامى والصديق للجماعة، فى جريدة «الأهرام» (١٥ يناير ـ كانون ثانى ٢٠٠٨).

لقد استغل النظام هذه التطورات السلبية فى مسيرة «الإخوان»، ومارس ضغوطا مكثفة لحصار الجماعة، ولتوجيه ضربة موجعة لها، تمثلت فى اعتقال المئات من نشطائها وقيادييها، وبالذات من أعمدة الجهاز الاقتصادى الذى يدير إمبراطوريتها المالية، وفى مقدمتهم المهندس «خيرت الشاطر»، نائب المرشد العام، وأحد الرجال الأقوياء فى الجماعة،

ولم تلق الجماعة تعاطفا يليق بحجم الضربة الذى وجهت لها من قبل الحكم، أو نوعيتها، بعدما أضرت توجسات المجتمع مما تضمره للبلاد، بحجم الثقة فيها، وفى غايات ودوافع النزاع بينها وبين السطة، وجلس الناس، بلا مبالاة، ينتظرون من الذى سيكسب فى النهاية الجولة، ومن الذى سيربح الحرب، فى الختام.

والبرنامج أخيرا!

وبعد طول تمنع وتملص، بل وإنكار أيضا (مثلما صرح المرشد العام للجماعة، الاستاذ «محمد مهدى عاكف»: لسنا فى حاجة إلى حزب سياسى «قبل عامين من طرح البرنامج للحوار العام!، (جريدة «نهضة مصر»، ٢٠٠٥/٩/٥) وعلى هذه الخلفية، وما تضمنته من صراع، وعزلة، ورفض، ومحاولة للخروج من القمقم، وكسر حاجزالحصار، واستعادة التواصل المقطوع مع أقباط مصر ومثقفيها، وسائر فئات المجتمع المدنى المروُع، طرحت الجماعة مشروعا مبدئيا لبرنامج حزب مقترح،على نحو خمسين من المفكرين والسياسيين والإعلاميين، لإبداء الرأى، وتسجيل الملاحظات وتقديم النصيحة، وسرعان مانُشر هذا المشروع فى الجرائد ووسائل الإعلام، وأصبح محلا لحوارموسع بين أطياف النخبة السياسية والفكرية فى مصر، وموضعا لاهتمام مستحق فى العديد من الصحف والمنتديات الفكرية ومواقع الإنترنت والقنوات التلفزيونية والندوات والأبحاث الأكاديمية.. ألخ.

والمشروع الأوُلى لـ «برنامج حزب الأخوان»، يتكون من مائة وثمانين صفحة من القطع الكبير، وينقسم إلى ستة أبواب، عناوينها:

١ ـ مبادئ وتوجهات الحزب.

٢ ـ الدولة والنظام السياسى.

٣ ـ التعليم والتنمية البشرية.

٤ ـ الاقتصاد والتنمية المستدامة.

٥ ـ الدين والمجتمع.

٦ ـ النهضة الثقافية.

ثلاث قضايا رئيسية ومضمون طبقى:

وعلى عكس ما أمل واضعو البرنامج، زاد طرح تفاصيله من عمق الهوة التى أشرنا إلى سياقها فى السطور السابقة، وقد انصبت انتقادات المثقفين والرأى العام السياسى والإعلامى، على ثلاثة مواضيع رئيسية كانت محل إجماع بين معظم الذين كتبوا أو تحدثوا عنه، وهذه القضايا هى:

١ ـ قضية «هيئة كبار العلماء»:

تضمن المشروع فى فصله الثالث الخاص بـ «السياسات والاستراتيجيات» أن «مقاصد الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات فى مجال الدين والنفس والعرض والعقل والمال، تمثل السياسة الحاكمة فى تحديد أولويات الأهداف والاستراتيجيات»، وأناط المشروع مهمة تطبيق الشريعة الإسلامية بـ «الأغلبية البرلمانية فى السلطة التشريعية»، التى يتوجب عليها، أى على هذه السلطة التشريعية، أن «تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين فى الأمة، على أن تكون منتخبة أيضا انتخابا حرا مباشرا من علماء الدين، ومستقلة استقلالا تاما وحقيقيا عن السلطة التنفيذية فى كل شئونها الفنية والمالية والإدارية، ويعاونها لجان ومستشارون من ذوى الخبرة وأهل العلم الأكفاء، فى سائر التخصصات العلمية الدنيوية، الموثوق بحيدتهم وأمانتهم، ويسرى ذلك على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوة القانون فى غيبة السلطة التشريعية، ورأى هذه الهيئة يمثل الرأى الراجح

المتفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع»، (ص: ١٣ من مشروع البرنامج).

وقد رفض الخبراء ورجال السياسة والأكاديميون، وفيما يشبه الإجماع، هذا التصور لدور وتكوين « هيئة كبار العلماء»، التى اعتبرها الكاتب «صلاح عيسى»، «مناورة لتمرير فكرة الدولة الدينية من خلال مسحة مدنية»، (المصرى اليوم، ٢٠٠٧/١٠/٢٨) ورأى فيها الدكتور «عمرو الحمزاوى» دعوة لتقويض الدولة المدنية، عبر استحداث هيئة منتخبة من كبارعلماء الدين، ينبغى على السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية حين يمارس صلاحياته الاستثنائية فى التشريع استشارتها، لضمان اتساق القوانين مع مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية.. وواقع الأمر أن اقتراح تكوين هيئة فوق تشريعية من علماء الدين، ذات طابع وصائى فى علاقتها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية... (مما يمثل) نزوع نحو تأسيس دولة ثيوقراطية، قريبة الشبه من نموذج ولاية الفقيه فى الجمهورية الإسلامية بإيران»، (جريدة «الكرامة»، ٢٠٠٧/١٠/٢٢).

٢ ـ قضية «المواطنة» والموقف من الأقباط:

على الرغم من تضمن مشروع البرنامج العديد من النصوص التى تتكلم عن «مبدأ المواطنة» باعتبار مصر، كما جاء فى نص المشروع: «دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها، وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون، وفق مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص» (ص: ١٥)، إلا أن واضعى المشروع، عادوا وانقلبوا على هذا المبدأ، بنصهم على أن «رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، طبقا للنظام السياسى القائم، عليه واجبات تتعارض مع غير المسلم، مما يجعل غير المسلم معفى من القيام بهذه المهمة، طبقا للشريعة الإسلامية»، وقد فَصَّلَ المشروع هذه الواجبات، والتى تمنع غير المسلم، أو المسيحى المصرى من تولى موقعى رئيس

الجمهورية ورئيس الوزراء: «حماية وحراسة الدين... حراسة الإسلام وحماية شئونه والتأكد من عدم وجود ما يعترض الممارسة الإسلامية من العبادة والدعوة والحج... وهى الوظائف الدينية التى تتمثل فى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، طبقا للنظام السياسى القائم!»، (ص: ١٧).

٣ ـ قضية وضع المرأة المصرية:

على الرغم من أن تاريخ المرأة المصرية، طوال قرن من الزمان،عامر بالكفاح من أجل التحرر من القيود، والتخلص من أسر المفاهيم المتخلفة، وتحقيق المساواة، وعلى الرغم من الشوط الواسع الذى قطعته فى هذا المضمار حتى احتلت أرفع المناصب: وزيرة، أستاذة جامعية، سفيرة، قاضية... ألخ، بل وعلى الرغم من إيراد مشروع حزب الإخوان مبدأ المساواة، بأكثر من صيغة، ومنها إقراره بوجوب «عدم التمييز بين المواطنين فى الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون»، إلا أن واضعى المشروع يقعون فى تناقض آخر بالتأكيد على حرمان المرأة من تولى منصب رئاسة الدولة، التى يشترط فيمن يتولاه أو يترشح له: «أن يكون مسلما (ذكرا!)... حيث اتفق الفقهاء ـ كما يقول المشروع ـ على عدم جواز توليها لها!»، (ص: ٢٤).

وقد انتقد المفكر الإسلامى الدكتور «محمد سليم العوا» هذا التوجه، على الموقع الإليكترونى لـ «حزب الوسط» الإسلامى، حيث ذكر أنه فيما يتعلق بموضوع الأقباط والمرأة، ومدى جواز رئاستهم للدولة: «فهذه ليست دولة الخلافة التى منع الفقهاء ـ فى ظلها ـ أن يكون الرئيس غير مسلم، لأنه كان يؤم الناس فى الصلاة ويعيِّن القضاة، فالرئيس هو الذى يأتى بالانتخاب الحر غير المزور، سواء رجلا أم سيدة، عسكريا أو مدنيا، كفؤا تأتى به الأصوات، أما أن أحرم الرئاسة على قبطى أو امرأة، فإن هذا أمر غير متفق مع القواعد الإسلامية قطعا».

المضمون الطبقى لمشروع البرنامج:

غير أن واحدة من أهم مشتملات هذا المشروع، لم يلق عليها ضوءا كافيا، هى مسألة المضمون الطبقى لمشروع برنامج «حزب الإخوان»، فدراسة هذا المضمون تفصيليا تمدنا بضوء كاشف عن انحيازات الإخوان الاجتماعية، وعن تصوراتهم لحل المعضلات التى يرزح الاقتصاد المصرى تحتها، وهى تصورات يغلب عليها التبسيط والمعالجة الأخلاقية، فضلا عن الانحياز لآليات السوق والقطاع الخاص وسيادة الملكية الفردية.

ففى الباب الرابع، المعنون بـ «الاقتصاد والتنمية المستدامة»، يؤسس المشروع لحل مشكلات الفقر والبطالة والتضخم وضعف الموارد واهتراء المؤسسات الاقتصادية للدولة... إلخ، على مرجعية «النظام الاقتصادى الإسلامى» الذى تتمثل غايته فى عبادة الخالق تبارك وتعالى، عبادة بمعناها الواسع (ص: ٤١)... ويرى أن حل مشكلات المجتمع يمكن توفيره من خلال «التكافل الاجتماعى من خلال الزكاة والصدقات التطوعية»، وحيث يتم النشاط الاقتصادى لهذا النظام، من خلال السوق الإسلامية، التى تقوم على أساس المنافسة التعاونية،... ومن خلال قوى العرض والطلب وميكانيكية الأثمان «ويقر المشروع» أن الملكية الخاصة هى جوهر موضوع الملكية فى الإسلام «رغم عدم الممانعة فى وجود دور للقطاع العام والدولة»، لا يعدو أن يكون دورا خادما للقطاع الخاص، وللمخاطرة بتحمل الكلفة العالية للهياكل الأساسية والمرافق العامة «التى يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص» (ص: ٤٣).

يُجمل الدكتور «وحيد عبد المجيد» الرأى فى «برنامج حزب الإخوان»:

«البرنامج ردة فى موقف الإخوان الذى بدأ فى التطور منذ الثمانينات باتجاه الاندماج فى الحياة السياسية الحديثة، التى لا مجال فيها لسلطة

دينية عليا فوق الشعب والمجتمع.

لقـد ارتدّوا فى وقت كـانت فـيـه البـلاد بحـاجـة إلى دورهم، وبهـذا البرنامج عزلوا أنفسهم، واختاروا أن يكونوا ضد الشعب وضد الحريات»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٧/٩/١٨).

■ ■ ■

٧

قانون «مكافحة الإرهاب» ودولة القهر العام*

لم يكن الرئيس الراحل «أنور السادات» يهزل، حينما ابتدع مصطلح «ديمقراطية الأنياب»، «أو مفرمة القوانين»، فالفكر الحاكم فى عصره وعصر أسلافه، لم يكن يؤمن بالديمقراطية ابتداء، وهو إن اضطر، اضطرارا، لترديد مقولاتها أو التشدق بمصطلحاتها، مواكبةً للعصر أو مجاراة للشعارات السائدة، فى البلدان التى يتوجه لها بالخطاب، طلبا للدعم والمعونة، كالولايات المتحدة وأوروبا،كان يبذل أقصى جهده، وجهد «ترزية القوانين» العاملين فى خدمته، من أجل التحايل على الأمر برمته، وتفريغ كل المفاهيم المرفوعة من محتواها الحقيقى، والانقلاب على مضمونها، لكن بشرط، وهذا هو المهم دائما، أن يكون «كله... بالقانون».

ولذلك كان من الطبيعى أن يواجه السادات الانتفاضة الشعبية فى ١٨و١٩يناير (كانون الثانى) ١٩٧٧، باعتبارها «انتفاضة حرامية»، وبدلا من أن يتفهم دوافعها الموضوعية ومبرراتها الواقعية، فيعمل على رفع الأعباء التى تثقل كاهل المواطنين، لجأ لاستخدام أقصى درجات العنف فى مواجهتها، فبمجرد استعادته للسيطرة على مقاليد الأمور، بعد نزول الجيش إلى الشارع، شرع فى التنكيل بخصومه من الشيوعيين واليساريين، بتهمة التحريض على الانتفاضة، وأحال ١٧٦ من قياداتهم إلى المحاكمة العاجلة، وشن حملة ترويع واسعة النطاق، مرر عبرها سلسلة من القوانين

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/٣/١٠.

المعادية للحرية، على رأسها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧، الذى سُن على عجل، ليصدر عن «مجلس الشعب» فى ١٩٧٧/٢/٣ (أى فى أقل من أسبوعين بعد الانتفاضة!)، والذى «يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير» أوشارك فى «اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر!»، وكذلك «يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا، متفقين فى ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك، إذا كان من شأن هذا الإضراب تهديد الاقتصاد القومى»!.

والأطرف فى هذا القانون أنه نص على أن هذه العقوبات «تطبق على مدبرى التجمهر، ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين!»، وهى عقوبة يبدو من ظاهرها أن المشرعين من «ترزية القوانين» فصّلوها على مقاس قادة القوى والأحزاب المعارضة والمفكرين من «الأفندية الأراذل» على حد وصف السادات، الذين لم يثبت اشتراكهم فى الأحداث، لكن النظام رأى الانتقام منهم - بالمناسبة - لسبب فى نفس يعقوب!.

ومن أسوأ القوانين التى أصدرها السادات، فى تلك الفترة «قانون حماية القيم من العيب»، الذى أصدره فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٨٠، فى ذكرى مؤامرة استيلائه على السلطة عام ١٩٧١، وهو قانون مستمد من التقاليد النازية والفاشية، يصطنع محكمة استثنائية خاصة، أُطلق عليها اسم «محكمة القيم» يُجر إليها كل خصوم السادات أو النظام، ودون ضمانات، بعيدا عن قاضيهم الطبيعى، بتهم مائعة، فضفاضة، حتى يمكن الانقضاض عليهم وحرمانهم من كافة حقوقهم المدنية، كما صادر هذا القانون كل حريات التعبير الأولية، ومنها «القول أو الصياح العلنى جهراً، أو بترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية، أو أذيع باللاسلكى، أو أى طريقة أخرى، أو بالإيماءة أو الإشارة!!».

وفضلاً عن ذلك كان نظام السادات قد كبّل المواطن المصرى، والقوى السياسية، بحزمة من القوانين الاستبدادية التى عزّ نظيرها: «القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية»، و«القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والخاص بنظام الأحزاب السياسية»، و«القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى»... الخ، وهى ترسانة قوانين القمع التى قضت على الحياة السياسية فى مصر، وفتحت الباب على مصراعيه أمام عمليات النهب المنظم للثروة الوطنية، وأطلقت موجات التطرف الدينى والأصولى التى عمت البلاد، وانتهت بأن دفع السادات حياته ثمناً لإطلاقها، وتسببت، بشكل عام، فى تردى الأوضاع إلى درجة غير مسبوقة، ووصول الأزمة المركّبة، فى الفترة الراهنة، إلى ماهى عليه من شدة واحتدام.

لكن الرئيس مبارك لم يكتف، بعد توليه الحكم، بهذا القدر من القوانين المكبلة للحريات، الذى قل نظيره فى أى دولة من الدول، وإنما أضاف إليها مجموعة جديدة من القوانين القامعة، مثل «القانون ١٠٠ بشأن تنظيم النقابات المهنية»، والذى يتيح للنظام فرض الحراسة على النقابات المهنية، العصيّة على السيطرة، وهو ماحدث ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة لنقابة المهندسين، التى أخضعت للحراسة منذ ١٢ عاما، وحتى اليوم، وكذلك «قانون الصحافة» لسنة ١٩٩٦، الذى يعاقب بالحبس الانتقامى والغرامات الباهظة من ينتقد النظام، وبموجبه يُحاكم خمسة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية، وصحفيين آخرين الآن!، كما استحدثت المادة ٧٩ فى التعديلات الدستورية الأخيرة، والتى تمنح جهاز الأمن سلطات استثنائية فى القبض على الأشخاص واحتجازهم، دون أمر قضائى مسبق.

لكن الأخطر من كل هذه الترسانة القانونية المعادية للحريات، هو الفرض الممتد لـ «حالة الطوارئ» التى أعلنت منذ اغتيال السادات فى

السادس من شهر اكتوبر عام ١٩٨١، ولا زالت مستمرة حتى اليوم، أى منذ ٢٧ عاماً، بالتمام والكمال!، وفى ظل هذا الوضع الشاذ، انتهكت كل الحريات الأساسية للمواطنين، وتغوّل جهز الأمن إلى درجة غير مسبوقة، (عدد قوات الجيش المسمى «الأمن المركزى»، والمخصص لمواجهة التحركات المعارضة والشعبية،كما نُشر مؤخراً، يبلغ مليون وأربعمائة ألف جندى مدجج بكل أدوات القمع الحديثة!).

وفى ظل هذه الحالة بلغ الاستهانة بالحياة الإنسانية مداه، وسجلت فترة حكم مبارك أعلى معدلات إعدام فى تاريخ مصر الحديث، بمرحلتيه: الملكية والجمهورية، وتتضمن القوانين المصرية، كما بينت دراسة أخيرة أكثر من ٥٧ نصاً تجريمياً فى القوانين المصرية، تم وضعها فى ربع القرن الأخير وحسب، كان من نتيجتها صدور أحكام بإعدام نحو تسعمائة مواطن، منها مائة وخمسة وخمسين حكماً بالإعدام صدرت عن محاكم عسكرية واستثنائية، نال منها عناصر جماعات العنف (الإسلامى) مائة حكم، نُفذ منها ٧٦ حكماً، والبعض الآخر فى انتظار التنفيذ (جريدة «الدستور»، ٢٠٠٨/١/٢٣).

ومع تصاعد وتيرة الانتقاد الداخلى والخارجى لوضع حالة الطوارئ الممتد منذ سبعة وعشرين عاماً، بلا ضرورة تجيزه، لم يجد النظام بُداً من الزعم بالتحول عن هذه الحالة دون أن يعنى ذلك، بأى حال، التخلى عن هيمنته المطلقة على السلطة، وانفراده الكامل بالحكم!، ومن هنا أعلن عن اتجاهه لإلغاء «حالة الطوارئ»، واستبدالها بقانون جديد لـ «مكافحة الإرهاب»، رغم أن ترسانة القوانين التى يمتلكها النظام فيها الكفاية وزيادة، وفى وقت سابق، عندما اشتد إلحاح القوى السياسية المصرية على إلغاء حالة الطوارئ، طمأنهم «صفوت الشريف»، الأمين العام للحزب الحاكم، وأحد الأركان الأساسية فى النظام، بأنهم سوف يندمون على

مطالبتهم هذه، حينما يصدر قانون «مكافحة الإرهاب»!.

ولم يخلف السيد الشريف وعوده!، فمواد القانون التى سربتها الصحافة غير الحكومية، (جريدة «المصرى اليوم»، عدد ٢٠٠٨/٢/٢٠) والتى أقامت الدنيا ولم تقعدها، بينت للجميع ـ بوضوح لا مزيد عليه ـ أن صياغة مواد القانون لم يُقصد منها مواجهة «الإرهاب» المزعوم، وإنما اتت سيفاً مسلطاً على رقاب الأحزاب والقوى (الأخوان المسلمين)، والحركات السياسية الجديدة (مثل كفاية وأخواتها)، والاتجاهات المعارضة، وجماعات المجتمع المدنى، والتحركات الشعبية، فى المقام الأول، ولم يكن واضعو نصوص القانون معنيون بمجابهة ظاهرة «الإرهاب»، بمعناه العلمى المعروف (وهى عموماً منخفضة الوتيرة فى السنوات الأخيرة، وهناك فى القوانين القائمة ما يردعها وزيادة!)، وإنما استهدفوا فى المقام الأول، المعارضة السياسية، والحركات الجماهيرية، التى اتخذت أبعاداً بالغة الخطورة فى الشهور الماضية، باتت تقض مضاجع القائمين على الحكم، وتدفعهم إلى محاولة إجهاضها فى المهد، قبل أن يشتد عودها وتصبح عصية على الاقتلاع، خاصة مع انضمام موظفو الحكومة، لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩ إليها، كما حدث فى إضرابات الـ ٥٥ ألف من موظفى «الشهر العقارى»، أوائل هذا العام، حين عسكروا فى الشوارع، بالعاملين وأسرهم وأطفالهم، حول مقر «مجلس الوزراء»، رغم البرد والمطر، وسط تعاطف جماهيرى جارف، لما يقرب من أسبوعين كاملين، حتى أجبرت السلطة على التراجع والتسليم بمطالب المعتصمين.

فآخر الإحصاءات تشير إلى أن وتيرة الممارسات الاحتجاجية (إضراب ـ اعتصام ـ مظاهرة ـ وقفة احتجاجية ـ قطع طريق ـ صدام بين الأهالى والأمن ـ جمع توقيعات ـ مؤتمرات اعتراضية،... إلخ)، قد فاقت الألف موقعة، على امتداد العام الماضى (٢٠٠٧)، وما انقضى من هذا العام، وهى

مرشحة للتزايد والتعمق والتوحد، بفعل العجز الموضوعى للنظام عن تلبية الحاجات الضرورية لأكثر من ٧٥ مليون مصرى، والتى لم يعد من الممكن تأجيلها، بأى صورة من الصور، كما أن «تابو» السلطة، الذى كسرته حركة «كفاية»، منذ مظاهرتها الأولى فى ١٢ ديسمبر (كانون أول) عام ٢٠٠٤، لم يعد يرهب أبناء الشعب، خاصة مع الاتساع الهائل فى الفروق الطبقية، وفساد جهاز الحكم، وعجزه عن النهوض بأبسط واجباته، مثل: تنظيف الشوارع أو تنظيم المرور، أو حفظ أمن المواطن، فضلاً عن توفير رغيف الخبز الصالح للأكل، أو المياه الصالحة للاستخدام الآدمى، أو السكن اللائق (ولو فى حده الأدنى)، أو كفالة الصحة العامة للمواطنين، الذين تنهشهم الأمراض دون حماية أو مساندة!.

ولأن النظام قد اهترأ وتفسخ، وأعجزه الفساد والتفكك، وأنهكته صراعات المصالح بين أركانه وعزلته عن الناس، وحالت بينه وبين الإحساس بنبض الشارع، أو إدراك الأسباب الحقيقية التى جعلت المواطن المصرى يتجاوز «الخط الأحمر»، ويتخلى عن حذره الموروث فى الاصطدام بالسلطة، على هذه الشاكلة غير المسبوقة فى تاريخه القديم أو الحديث، فلم يعد يملك ـ فى مواجهة هذه الأزمة التاريخية المستحكمة ـ سوى تصدير جهازه الأمنى فى مواجهة كل حدث اجتماعى أو سياسى، وهو أمر بات متكررا ومتراترا (!)، وأصبح من الشائع المشاهدة اليومية لجحافل قوات الأمن المدججة بالسلاح، وفرق «الكاراتيه» والبلطجية (لزوم مواجهة المحتجين والمعارضين!)، وهى تسد الشوارع، فى العاصمة والمحافظات، لمواجهة أبسط التجمعات، وأهون أشكال الاعتراض الشعبى!.

وبدلاً من السعى لإيجاد حلول (يعلم جيداً بصعوبتها، وربما باستحالتها، فى ظل ظروفه الراهنة)، فقد لجأ إلى الطريق الأقصر والأسوأ، والمعتاد فى كل النظم التى تواجه أعراض العجز والشيخوخة:

طريق البطش بالمعارضة، والتلويح بإغلاق كل النوافذ، فى الحياة السياسية، والجامعة، والصحافة...، ثم بتفعيل آلة القمع القانونية المجربة، واستنساخ قانون استبدادى جديد (هو قانون «مكافحة الإرهاب»!)، يضاعف من عزلته، ويدفعه إلى صدام لا رجعة فيه مع الحركة الشعبية الوليدة، والنامية، والتى، وهذا هو المهم، لم يعد لديها ما تخسره، أبدا، فى هذا الصراع!.

ماذا يتضمن قانون «مكافحة الإرهاب» إذن؟!

القراءة الأولية لمسودة القانون (الذى يُفترض وضعه موضع التنفيذ قبل انتهاء فترة الطوارئ الحالية فى ٣١ مايو (آيار) المقبل)، تشى بغاياته، و تكشف المستهدف من إصداره، فهى تشير بشكل لا لبس فيه إلى أن تعريفه للفعل «الإرهابى»، يتجاوز تماماً الاقتصار على مواجهة هذا الأمر المرفوض والمدان، إلى محاصرة كل النشاط السياسى المعارض، ويستهدف تحويل مصر إلى دولة للقهر العام، يحكمها الرعب والترويع، ويهددها التطبيق المتعسف لقانون يماهى بين قاتل يسفك الدماء البريئة، ومتظاهر هده الجوع فخرج يجأر بالشكوى من سوء الحال!.

إذ عرّف القانون الفعل الإرهابى بأنه «كل تهديد أو ترويع أو تخويف، يهدف للإخلال بالنظام العام أو يعطل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح، أو يمنع ممارسة السلطات العامة، وكل سلوك يضر بالاتصالات أو النظم المعلوماتية (!) أو الاقتصاد الوطنى، أو يضر بمعالم الدولة فى الداخل والخارج!» (مادة ١)!.

كما حظر المشروع وجّرم وعاقب «كل من أنشأ أو أسس أو نّظم أوأدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة، يكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين، أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو مقاومة هذه

السلطات، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن (!) أوغيرها من الحريات أو الحقوق العامة التى كفلها الدستوروالقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية (!)، أو أمدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذى تدعو إليه»! (مادة ١٠).

وكما هو واضح فقد دسَّ «ترزية القوانين»، من أشياع النظام، بين طيات نصوص قانون يفترض فيه محاصرة ظاهرة الإرهاب، مجموعة من البنود الموجهة ـ بالدرجة الأولى ـ لمحاصرة خصومه السياسيين، وبالذات فى جماعة «الأخوان» وحركة «كفايه»، مثلما يرى عمرو ربيع هاشم، الباحث بـ «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»، فكل مواد «قانون الإرهاب» تهدف، بالأساس، إلى حماية أمن النظام الحاكم الذى بات يعتبر أى عمل لا يرضى عنه إرهابا، عن طريق العبارات الهلامية الواسعة (ومنها «سلامة المجتمع»، أو «إلحاق الضرر بالبيئة!» أو «الإضرار بالأحوال الشخصية»...)!.

كما لفت الباحث إلى أن البند الخاص بالمعلومات قُصد منه محاصرة ظاهرة «المدونين» من الشباب، التى سببت صداعا مستمراً للنظام فى الفترة الأخيرة، بعد نشرها سلسلة من «الكليبات» التى فضحت عمليات تعذيب جهاز الأمن للمواطنين العُزل!.

ويتفق مع هذا الرأى د. وحيد عبد المجيد، نائب رئيس المركز المذكور، الذى وصف العبارات الواردة بالمشروع بـ «الفضفاضة»، ومنها «الإخلال بالنظام العام»، فهى كلمة «فضفاضة جداً، يدخل فيها كل أنواع السلوك»، ولفت إلى أن القانون «يسمح بمحاكمة كتّاب المقال أو المشاركين فى الندوات السياسية!، فضلاً عن المساواة فى العقوبة بين من يقوم بعمل إرهابى يقتل فيه ١٠٠ شخص، ومن يلوح بالتخويف، وإن لم يقصد من ورائه عملاً إرهابياً، كما أن كل كلمة تقال (يمكن أن) تفسر على أنها دعماً للإرهاب»! (المصرى اليوم، ٢٠٠٨/٢/٢١).

أما جورج إسحاق، المنسق الأول لحركة «كفاية»، إحدى الأطراف المعنية مباشرة بـ «قانون الإرهاب»، فقد أكد على أن «المرحلة المقبلة، خاصة بعد إقرار هذا القانون، ستكون مرحلة لتكميم الأفواه نهائياً، ولن ينجو أى معارض من الاتهام المباشر بالإرهاب، فهذا القانون وضع لمحاكمة المعارضين السياسيين، ولإسكات المعارضة»، فيما طالب المستشار على جريشة، القيادى بجماعة الإخوان الرئيس مبارك بـ «هدنة مع الإخوان المسلمين مدتها عشر سنوات، يضمن فيها الإخوان للنظام عدم التعرض له تعرضا يهزه أو يسىء إليه، فى مقابل أن يضمن النظام للإخوان حرية التعبير وحرية الحركة الظاهرة تماماً، وفى خلال هذه السنوات العشر إن وجد النظام الإخوان صادقين، فلتتحول الهدنة إلى حلف، وإن وجدهم غير صادقين فلا يلومه أحد فيما يتخذه ضدهم!».

أما مجدى الجلّاد، رئيس تحرير جريدة «المصرى اليوم»، التى فجرت القضية، بنشرها مشروع القانون قبل عرضه على مجلس الشعب لـ «سلقه» كالعادة، فقد علقّ، متهكماً، على تصريحات الدكتور مجدى راضى، المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء، والتى قال فيها «أن مشروع مكافحة الإرهاب لم يتبلور بعد»، فكتب: «إن تصريح المتحدث الرسمى، الذى جاء تأكيداً لما نشرناه، قد تضمن عبارة خفيفة الدم: «لم يتبلور بعد»، فهذا يعنى أن علينا انتظار «البلورة»، وحتى ندرك معنى الكلمة وخطورتها، بحثت عنها فى «المعجم الوسيط»، فوجدت التالى: بلوره أى جعله بلورات... وبلور المسألة أو الفكرة أى استخلصها.. ونفى عنها الغموض أو الفضول،... إذن فمهمة «مطبخ قانون الإرهاب» الآن، هو توضيح المواد والعقوبات التى نشرناها... أى تحديد الذين سيدخلون السجن بالاسم،... أما الذين سيعلقون على المشانق: فسوف تتم «بلورتهم» قبل الإعدام، وقطعا سوف يسألهم عشماوى، (مُنفذ حكم الإعدام): نفسك فى إليه قبل البلورة».

٨

مصر ٢٠٠٨: تحليل أزمة*

١ ـ نظام شائخ.. ومعارضة مرتبكة

تعيش مصر منذ عدة عقود، فى أتون أزمة مستحكمة، أبرز ملامحها عجز النظام الحاكم عن إنجاز عملية التطوير المجتمعى «الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى» بحيث تصبح مصر قادرة على التوافق مع العصر ومتطلباته وشروط العيش فيه، ومهيأة لمواجهة احتياجات التنافس العالمى تحقيقاً للأهداف المبتغاة والمكانة المرجوة، والأخطر أنها تراجعت، حتى عن مستويات الأداء الضعيفة، التى كانت عليها منذ عدة عقود.

وتردت الأوضاع فيها إلى حد غير مسبوق، أصبح فيه جهد المجتمع موجهاً بالكامل، لاقتناص بضعة أرغفة من الخبز، أو موقع قدم فى الشارع، بدلاً من الانصراف إلى المستقبل، واجتماع الكلمة على برنامج لتطوير المجتمع وتحقيق خيره وخير مواطنيه، وضمان أوضاع الأجيال الجديدة، ومكان مصر ومكانتها فى المنطقة والعالم.

لا يحتاج الأمر إلى تعداد مظاهر هذه الأزمة وتجسداتها، من بطالة خانقة وبالذات فى أوساط الشباب، إلى انتشار مريع للفقر، وانهيار لحالة التعليم وللبيئة، ولأوضاع الناس الصحية، وارتفاع هائل فى أسعار السلع الأساسية يأكل استقرار المجتمع ويهدد جميع طبقاته، وانتشار سرطانى لغول الفساد، وتردٍ لأداء جهاز الدولة التاريخى، لم يسبق له مثيل.. إلخ إلخ.

ويمكن أن نجمل الوضع فنقول إنها أزمة هيكلية شاملة، تتغلغل فى

* هذه الدراسة نشرت فى جريدة «البديل»، على خمس حلقات، أولها بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢.

مجمل أوصال نظام الحكم، بل والمجتمع ذاته، بعدما فرضت قوانينها وقواعدها وأعرافها على جميع أوجه الحياة، دون استثناء يذكر، فبفعل استمرار هذه الأزمة، وتعمّقها طوال عشرات السنين الماضية، خلقت أوضاعاً شديدة البؤس، لم يعد فيها نظام الحكم وحده هو الفاسد وحسب، بل امتد الفساد حتى غمر قطاعات متعاظمة من المجتمع ذاته، ولم يعد الفساد أو التربح من الموقع الوظيفى أو استغلال المنصب، وقفاً على الشريحة العليا من موظفى الدولة والنافذين فيها، لكنه امتد إلى الأغلبية العظمى من المواطنين، الذين وجدوا أنفسهم «إما مجبرين أو متواطئين»، منغمسين فى ممارسات فاسدة، ولم تعد قيم العمل، أو العلم، أو الجهد أو الإتقان أو نظافة اليد، أو الشجاعة الأدبية، وغيرها من القيم العليا التى تبنى عليها الأوطان وتشيد الممالك، هى القيم الحاكمة أو السائدة، فتراجعت مكانتها، وضعف مقامها، بل راح البعض يعتبرها «أنتيكات» من بقايا زمن بائد لا تصلح لعصرنا الراهن، بحال من الأحوال.

وتؤكد كل المؤشرات المتوافرة للأسف الشديد الانعكاسات الكاشفة لهذه الأزمة، وهى مؤشرات دولية محايدة، تُجمع على تراجع دور مصر، وتخبط سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وتدنى تأثيرها فى محيطها وفى العالم وهو أمر طبيعى لا غرابة فيه، إذ إن مكانة الدولة، ودورها الخارجى هو انعكاس مباشر فى المقام الأول لإنجازها الداخلى ولأوضاعها المجتمعية وقدراتها المحلية، ولا يمكن أن نتوقع مكانة خارجية لا تستند إلى ركائز داخلية حقيقية، بعيداً عن البروباجندا الإعلامية التى قد تخدع الناس فى الداخل لفترة لكنها عاجزة دوماً عن خداع العالم، الذى يرانا «عراة»، مكشوفين، لأنه يعرفنا جيداً، ولأنه الذى يمدنا بأسباب الحياة، من أول رغيف الخبز.. حتى البندقية.

وقد كان من الممكن أن تشكل هذه الأزمة بوابة التغيير ولاستعادة

لحمة المجتمع وبناء المكانة مجدداً، فهناك شعوب عديدة مرت بأزمات أكثر استحكاماً، وبعضها تعرض لما هو أمرَّ وأنكى، مثلما حدث مثلاً فى اليابان التى نكبت بأول كارثة للاستخدام المأساوى للقنابل النووية مرتين وألمانيا التى هُزمت وتحطمت قواها العسكرية والاقتصادية، وتم احتلالها وتمزيقها من قبل قوات الحلفاء، فى الحرب العالمية الثانية، أو كوريا التى انشطرت قسمين، وتعرضت لهوان الاحتلال والحرب الدامية، وكذلك فيتنام التى تعرضت لويلات الدمار بواسطة آلة الحرب الأمريكية العدوانية الجبارة، أو حتى الهند أو الصين، اللتان تحركتا تحت وطأة العبء الهائل لمئات الملايين من السكان الفقراء، لكن كل هذه المجتمعات أو النظم أو الشعوب، استطاعت أن تحول أزماتها الطاحنة إلى قوة دفع إيجابية، حملتها من قاع الفقر والمرض وبؤس الأحوال، إلى مواقع متقدمة، حققت لشعوبها قدراً من التقدم معترفاً به، ولأوطانها مكانة دولية محترمة ومرموقة.

لكن جانباً من أزمة المجتمع المصرى المستحكمة يعود فى الواقع، إلى أزمة القوى المعارضة التى غابت عن توازنات الصراع، وتركت فراغاً خطيراً فى أوضاع البلاد، راح النظام الحاكم يستغله لكى يعيث فساداً فى المجتمع، يبث سمومه، وينفث أمراضه، ويفكك بنيته ومقوماته، دون مقاومة تذكر، إلا فى السنوات القليلة الماضية.

فالمعارضة «الرسمية» المكونة من أحزاب «معترف بها» من قبل النظام، وخرجت من صلبه، عرفت جيداً شروط بقائها، التى هى فى الواقع شروط وفاتها، فقبعت مستكينة فى مقارها، مكتفية بجريدة محدودة التأثير، منبتة الصلة عن الناس والواقع، عاجزة عن النهوض بأبسط مبررات وجودها، أو تحدى النظام حتى فى الحد الأدنى من المواقف، وردت لها الجماهير «التحية» بالمثل، إذ انفضت عنها، وأدارت الظهر لها ولرموزها!

وأكبر تجمعات المعارضة، وهى «جماعة الإخوان» التى نمت نمواً متضخماً طوال عقود الغزل مع النظام، والاتحاد فى مواجهة العدو المشترك: اليسار، لا تتحرك إلا وفق أجندة عمل ترتبط أولاً وأخيراً بحساباتها ومصالحها، وهى غير معنية إلا ببرنامجها لأسلمة المجتمع، دون النظر إلى ما يخص المجتمع وحاجاته، وفى كل موقعة تحتاج وجودها تخذل أنصارها والآملين فيها الخير قبل خصومها أو حتى أعدائها، وقد اجتمع الطرفان الأحزاب والإخوان، على التنصل من أى دور فى معركة التغيير، وربما كان فى موقفهما من أحداث يوم ٦ أبريل الأخيرة، أبلغ دليل على محددات الحركة التى تؤطر فعلهما، وتمنعهما من أن يكونا ـ ما لم يحدث متغير حقيقى ـ قوة يعتد بها، من القوى المركزية التى يستند إليها فى قيادة الحركة من أجل بناء المستقبل، وإنجاز عملية التغيير السلمى المنشود.

أما باقى القوى المتحركة فى الساحة، وعلى رأسها الأحزاب الجديدة، وقيد التأسيس، أو الحركات الاحتجاجية والسياسية الناشئة مثل حركة «كفاية» وغيرها من الحركات الشبيهة، فهى وإن اتخذت مواقف صحيحة من حيث المبدأ، وحققت إنجازات كبيرة معترفاً بها،و وعلى رأسها فتح بوابة الاحتجاج الشعبى، وكسر «التابوهات» السياسية المستقرة لعقود، ورفع شعارات التغيير الشامل للمجتمع وللنظام.. إلخ إلا أنها حتى الآن لم تبن نفسها كقوة رائدة لعملية التغيير المأمول، واكتفت أحياناً برفع شعارات عامة صارخة، دون أن ينصرف جهدها لبناء جبهة حقيقية للتغيير يمكنها أن تقنع المجتمع بوجود بديل حقيقى يمكن الوثوق به وقادر على قيادة سفينة المجتمع إلى بر الأمان، وسط البحار الهائجة والعواصف والأنواء الضارية المحيطة.

ومن جماع، ما تقدم نظام انتهى عمره الافتراضى، حظى بما لم يحظ به نظام حاكم فى مصر من عزلة وكراهية، بل ومقت غير مسبوق.

ومعارضة مرتكبة: إما مستأنسة، أو أنانية، أو ضعيفة لم تكتمل

أدواتها بعد، أضيف إليها فى الفترة الأخيرة مجتمع يتفجر بالغضب العفوى، والاحتقان المتراكم، واليأس من الوعود، وافتقاد البديل الموثوق.. تتشكل مكونات لوحة مصر اليوم لوحة بها من مقومات الأمل ومقدمات الفرح الكثير، وبها أيضاً من أسباب القلق ما ينذر بعواقب مخيفة.. فإلى أى من التوجهين تجنح مصر المحروسة؟! هذا هو السؤال.

٢ ـ أزمة هيكلية.. ومتغيرات موضوعية(*)

لدى الحديث «عن الأزمة الشاملة» التى تضرب بأطنابها فى أركان النظام، يأتى الرد دوماً من ممثلى الحكم بأن العالم كله يمر بأزمة، وهى ليست وقفاً على مصر وحدها، وآخر من عبر عن هذه الفكرة السيد جمال مبارك فى حديثه الطويل للتليفزيون المصرى، منذ أيام حيث أفاض فى شرح إنجازات السلطة، مركِّزاً على ما تم تحقيقه فى السنوات الثلاث الأخيرة، وكأن السلطة التى تهيمن على مقدرات البلاد منذ سبعة وعشرين عاماً ليست مسئولة عن أوضاع الوطن والناس فى كل هاتيك السنوات الطويلة العجفاء!، فما الفرق إذن بين طبيعة الأزمة فى العديد من دول العالم والأزمة الراهنة للمجتمع والحكم فى مصر؟

تتصف الأزمات التى تتعرض لها العديد من بلدان العالم بأنها أزمات عارضة وجزئية ومؤقتة، وبالتالى فإن إمكانات السيطرة على تداعياتها ووضع حلول مناسبة للخروج منها ممكنة ومتاحة، وفيما عدا الأزمات الشاملة ـ ذات الطبيعة الاستراتيجية، التى تتعرض لها المنظومة الرأسمالية ودوراتها المعروفة ـ فإن تفعيل آليات الرقابة وإعمال قواعد الشفافية والمساءلة وحيوية النظم السياسية وكفاءة أدائها، وكذلك الدور المهم والمحورى للإسهام الشعبى، عن طريق منظومات المجتمع المدنى النشطة، واستخدام العلم ووسائله، كل ذلك يسهم بفاعلية فى إخراج هذه المجتمعات

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٤/٣٠.

من أزمتها، وإيجاد حلول عملية لآثارها، بحيث تظل نتائجها السلبية فى الحد الأدنى.

وعلى العكس من ذلك تماماً، فالأزمة التى تعصف باستقرار النظام المصرى «تتميز» بثلاثة معالم رئيسية متلازمة ومتداخلة.

أولها: إن هذه الأزمة شاملة فهى لا تمس جانباً واحداً من جوانب الحياة وحسب وإنما تمتد لكى تحكم خانقها حول كل مناحى النشاط، وتحاصر المواطن المصرى من كل جانب.

■ فهى **ذات طبيعة سياسية** تنعكس على الأوضاع الدستورية للبلاد فغياب الديمقراطية وتعليق الحقوق العامة واستفحال مظاهر العصف بالحريات، واستمرار حالة الطوارئ بلا مبرر على امتداد العقود الماضية وتكبيل المجتمع بترسانة من القوانين المعادية للحريات، وسيادة التعذيب المنهجى فى السجون والمعتقلات، وتغول جهاز الأمن فى كل قطاعات المجتمع، والانتهاك المتعمد للدستور والقانون وأحكام القضاء، وهيمنة السلطة التنفيذية على شئون الدولة، وفردية اتخاذ القرار... إلخ، كل ما تقدم ملامح لهذه الأزمة السياسية المستحكمة، التى بلغت ذروتها فى فترة الإعداد لمد الفترة الرئاسية الخامسة لحسنى مبارك، وما واكبها من احتجاجات سياسية تحت شعار «لا للتمديد.. لا للتوريث»، ومازالت مظاهر هذه الاحتجاجات قائمة حتى الآن، وآخرها دعوة شباب الـ «Face book» لإضراب ٤ مايو القادم بدلالته الرمزية الواضحة، (٤ مايو يوم ميلاد الرئيس حسنى مبارك).

■ وهى ذات **طبيعة اجتماعية ثقافية** تتبدى قسامتها فى تفكك أوصال الدولة التاريخية، وتردى أداء مؤسساتها، وانهيار منظومة التعليم والقيم الحاكمة فى المجتمع وتدمير الطبقات العامة والفقيرة، وتهميش الطبقة الوسطى، وصعود فئات وطبقات اجتماعية عشوائية، وعزل

الكفاءات، وإهدار المنجز التاريخى للوطن، وشيوع ثقافة الأنانية والخلاص الفردى والفهلوة على حساب مفاهيم العمل والكدح والإبداع، وصعود ثقافة التكفير، وتراجع قيم المواطنة إلخ.

■ وهى **ذات طبيعة وطنية** تتمثل ملامحها فى انهيار الدور المصرى الريادى فى المنطقة والعالم، وتراجع مكانتها الثقافية والحضارية فى المنطقة، وتهميش وجودها المادى والمعنوى، وتراجع نفوذها السياسى فى العالمين العربى والإفريقى، والتهديدات الاستراتيجية التى تحيط بها من كل جانب، فى فلسطين والعراق وسوريا ولبنان والسودان وإيران.. إلخ، ويضاف إليها تحديات بيئية عصيبة مثل تلك المتعلقة باحتمالات غرق دلتا وادى النيل فى السنوات القادمة، فضلاً عن التهديدات المستمرة الناجمة عن الأطماع الأمريكية والصهيونية والنظم العملية فى المنطقة.

وثانيها: إن تأجيل حل كل هذه المشكلات وتراكمها، بسبب شيخوخة الحكم، وبطء استجابته للتحديات، وشيوع المحسوبية، وغياب الدور الرقابى، والفساد الهيكلى للنظام وأنانية السياسات المطبقة لخدمة فئات محددة على حساب عشرات الملايين من أبناء الشعب، قد أدى إلى تفاقم كثير من هذه المشكلات التى كان يمكن حلها، واستعصاء العديد منها على الحل نتيجة الإهمال والتراخى، وصعوبة حل بعضها الآخر نتيجة تبديد الموارد، والتفريط فى الملكية العامة والنهب المنظم للثورة الوطنية وتجريف المال العام وتهريبه للخارج، والتصرف الأرعن والمشبوه فى أراضى الدولة وملكياتها والإفراط الأنانى الطابع فى استنزاف موارد الدولة التى لا يمكن استعواضها (كالبترول والغاز الطبيعى).

وثالثها: إن اتساع مدى هذه الأزمات وديمومتها على امتداد ما لا يقل عن أربعة عقود، «منذ هزيمة عام ١٩٦٧ حتى الآن»، والتراكمات الموضوعية والطبيعية المترتبة على طول مدة معايشتها بلا أمل فى الحل،

أو بوادر الخرج للخروج منها، مع اتساع نطاق التأثيرات السلبية البالغة الحدة، التى نزلت بثقلها على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كانعكاس مباشر للسياسات «النيوليبرالية»، والخصخصة، وإعادة الهيكلة.. إلخ، التى عنت فى النهاية تخلى الدولة عن كل دور اجتماعى لها تجاه مواطنيها وتكريس جهودها لخدمة طبقة رجال المال والأعمال الحاكمة والمتحكمة والمحتكرة، لكل قرارات السلطة والعوائد المادية والاقتصادية والاجتماعية لسياسات النظام.. كل هذا أدى إلى وصول الجماهير الشعبية «خاصة من العمال والمهمشين وشرائح المثقفين والمهنيين» إلى لحظة نفاذ الصبر التاريخى، التى تعنى بوضوح وبساطة أن استمرار الحال الراهن من المحال، وأن استمرار الحكم فى قيادة البلاد ـ كما كان يفعل طوال العقود الماضية ـ غير ممكن حتى لو لجأ إلى مضاعفة آليات القهر الاجتماعى، والعنف والاستبداد، تحت تصور أن ذلك يتيح له إمكانية السيطرة، على ما يتصوره «فتنة» محدودة، بفعل قوى متآمرة وعناصر إجرامية تسعى لهز استقرار المجتمع والنيل من ثبات النظام(١).

وحين تصل أزمة أى مجتمع إلى ما وصلت إلى الأزمة فى مصر، بمعنى أن تكون أزمة ذات طبيعة شاملة تمس كل قطاعات المجتمع وطبقاته وفئاته، وتتخلل جميع مستويات الحياة «سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ووطنية» من جهة أخرى، وأن تكون هذه الأزمة مستحكمة وممتدة فى الزمان والمكان وغير قابلة للتسويف أو التأجيل بفعل التراكمات التاريخية والجغرافية والنفسية أيضاً، وحينما يصل الملايين إلى فقدان الثقة فى النظام ورموزه، ويلجأ البعض منهم إلى فعل رمزى دال كعملية «تحطيم الصنم» التى استثارت غضبة الحكم الضارية، فمن الضرورى للغاية أن ينتبه الجميع إلى دلالات ما يحدث وهى دلالات خطيرة لوقائع بالغة الأهمية من أبرزها:

١ ـ تنامى ثقافة الاحتجاج فى مصر فمنذ أواخر عام ٢٠٠٤ والذى شهد أول مظاهرة لحركة «كفاية» حركة كفاية، لا تكاد تتوقف جحافل المواطنين المنضمين إلى صفوف القوى المحتجة بالتظاهر أو الاعتصام أو الإضراب أو الاصطدام، أو أى شكل آخر من الأشكال الشبيهة، وهناك إحصاءات مؤكدة تشير إلى أن عام ٢٠٠٧ وما انقضى من هذا العام، قد شهدا أكثر من ألف عملية احتجاجية شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، كما شملت أغلب الفئات الاجتماعية، وامتدت إلى مواقع بكر لم تشهد مثل هذه النشاط من قبل، وإلى قرى وأحياء عشوائية ومناطق مُهَمشَّة لم يسبق لها المشاركة أبداً فى مثل هذا الأمر.

٢ ـ وصول هذه الثقافة إلى قطاعات مهمة فى المجتمع لم يعرف عنها ـ تاريخياً ـ استجابتها لهذه النوعية من صور المقاومة، إلا فى ظروف خاصة للغاية مثل موظفى الدولة، كموظفى الضرائب العقارية، مما يعنى أن الأزمة عميقة إلى حد أنها أجبرت قطاعات ساكنة على الحركة، وتشير إلى إمكانات وصولها لقطاعات أخطر، وليس بعيداً على الذاكرة تحذيرات «لجنة الأمن القومى» بمجلس الشعب من إمكانية انتشار ظاهرة الإضراب إلى ضباط الشرطة أنفسهم.!

٣ ـ وصول هذه الثقافة إلى مناطق جغرافية حسّاسة، وبالذات على الحدود والتخوم المصرية مع الدول المجاورة، ويلفت الانتباه فى هذا السياق احتجاج أهالى النوبة على الظلم التاريخى الواقع عليهم بسبب تحويل مياه نهر النيل وإغراق أراضيهم وتهجيرهم منها، واحتجاج أهالى سيناء على التعسف الشديد فى تعامل أجهزة الأمن معهم والتشكيك المستمر فى ولائهم وانتمائهم للوطن، واحتجاج أهالى السلوم على عنف أجهزة الأمن معهم فى سلوكهم الاستفزازى مع المواطنين، وبما يعنى أن النظام الذى اصطدم داخلياً مع العمال والفلاحين والمهمشين والعشوائيين والمهندسين والأطباء

وأساتذة الجامعة والقضاة والطلاب.. إلخ، وصل بسياسته الصدامية المأساوية تلك، إلى آخر منطقة كان وينتظر منه أن يفعل فيها ذلك، وهى المناطق الحدودية، التى تتمتع بحساسية خاصة توجب التعامل بطريقة مختلفة مع أهلها، لتأمينها وحماية المصالح العليا للبلاد.

وهكذا: فالأزمة المستحكمة، المستعصية على الحل، الممتدة، المنتشرة أفقياً ورأسياً، وضعت نظام الحكم فى وضع لا يُحسد عليه، حيث يواجه - لأول مرة بهذه القدر من الكثافة - استحقاقات هائلة مؤجلة ،فواتير ضخمة ماطل فى سدادها طوال ما مضى من عمره، وهو كثير.. وعليه أن يطرح حلولاً حقيقية الآن، وفوراً لمشكلات عمرها أكثر من نصف قرن، وهو بالتأكيد أعجز من أن يفعل فى شيخوخته ووهنه، ما لم يستطع أن يفعله فى يفاعته وفتوته.

٣ ـ الشروط الموضوعية.. والبديل الغائب(*)

تناولنا فى القسمين الأولين من هذا المقال طبيعة الأزمة البنيوية العميقة التى تعصف بالأوضاع فى مصر، من حيث هى، أزمة شاملة، ومستمرة، ومستعصية على الحل بواسطة نظام فاسد وتسلطى، ومنعدم الكفاءة وشائخ مثل نظام الرئيس حسنى مبارك، الذى يهيمن على مقاليد السلطة منذ ٢٧ عاماً.

ولمسنا مظاهر نهوض الحركة الشعبية المضادة التى تفجرت منذ أواخر عام ٢٠٠٤ ،حينما بدأت التحركات المعارضة لمساعى مد فترة الرئاسة الخامسة لمبارك، وارتفاع وتيرة الجهود التى تصب باتجاه التمهيد لإتمام عملية «التوريث»، وصولاً إلى حالة «الحراك الاجتماعى» الراهنة، التى تمظهرت فى معدلات متسارعة لحركة الطبقات والفئات الاجتماعية المغبونة تاريخياً، وبالذات العمال وصغار العاملين بمؤسسات وأجهزة الدولة، وفى

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٥/١٥.

ارتفاع وتيرة ومظاهر التعبير عن حالات الغضب والنقمة، بسبب الآثار المباشرة للسياسات «النيوليبرالية» للنظام التى سرَّعت من معدلات إفقار قطاعات واسعة من المجتمع، وأضافت لجيوش الفقر والبطالة الملايين من «المستورين» الذين تعروا، بسبب الخطط الاقتصادية للحكم، من كل سند، وأصبحوا يواجهون الواقع الاقتصادى الساحق دون سند أو نصير.

ونناقش هنا الوجه الآخر لـ «الأزمة المصرية» والتى تعوق، على العكس مما هو متوقع، تحول هذه الحالة من مجرد أوضاع احتجاجية واسعة النطاق، ومنتشرة ـ أفقياً ورأسياً ـ فى كل أنحاء البلاد، إلى تيار شعبى جارف ،قادر على تحقيق حلم الشعب المصرى فى التغيير الديمقراطى، وبناء مجتمع العدل والحرية المنشود.

من الوجهة النظرية: اكتملت منذ سنوات طويلة فى مصر الشروط الموضوعية» لعملية «التغيير» بكل متطلباتها ومدخلاتها.

ونقصد بعملية «التغيير» ليس مجرد استبدال وجوه بأخرى، فى ظل استمرار نفس السياسات وذات التحالف الطبقى المهيمن والمعادى لمصالح الأغلبية العظمى من المصريين، وإنما المقصود بها عملية إزاحة هذا التحالف الطبقى نهائياً، وإيصال تحالف طبقى جديد يعبر عن الطبقات العاملة والمحرومة فى المجتمع، وهى تمثل ما لا يقل عن ٩٠ ـ ٩٥٪ من أبناء الشعب ،إلى مراكز صنع القرار الاقتصادى والسياسى، ومواقع إعادة توزيع الثروة الوطنية وصياغة الاستراتيجية الحاكمة فى البلاد.

وينظر البعض فى صفوف المعارضة إلى هذه العملية باعتبارها أمراً هيِّناً ودانى القطوف، بل يُبَسِّطون احتياجاتها الضرورية إلى مجرد مظاهرة من مائة ألف تزيح النظام وتنهى الأمر برمته.

ومع افتراض حسن نوايا القائلين بهذا التصور، فلا شك أن الوضع ليس بهذه الصورة من البساطة، التى تكاد أن تكون صورة كاريكاتورية،

فيها إسقاط للأمنيات والأحلام على الواقع الصعب والعصى، وهو تصور يهمل التعلم من دروس التاريخ وخبرات الواقع، داخل مصر وفى العالم أجمع، إذ إن النظم الديكتاتورية لا تستسلم بسهولة، ولا تسلم كراسيها ببساطة، وإنما، وهذا أمر طبيعى، ومفهوم، تقاوم حتى النفس الأخير، وبضرارة، كل محاولة للاقتراب من المواقع التى اغتصبتها وتمرست فيها وحققت بواسطتها عمليات السطو على الثروة الوطنية، ونهبها، وتهريبها، فضلاً عن أن لهذه القوى حلفاء فى الداخل والخارج يدعمونها دعماً لمصالحهم، ويساندونها ويمدونها بأسباب الحياة، ونشير هنا إشارة سريعة مثلاً إلى الدور المعروف الذى لعبته وتلعبه أجهزة المخابرات الأمريكية، وعلى رأسها الـ «C.I.A»، المخابرات المركزية الأمريكية فى إجهاض الكثير من الحركات الثورية، وفى التدخل الفاجر السافر لدعم عملائها فى شتى بلدان العالم ،فضلاً عن أن هذه النظم، التى تعرف مدى كراهية الشعوب لها، تستنزف جانباً كبيراً من دخل البلاد فى تدعيم أجهزة القمع ومؤسساته، فالنظام المصرى على سبيل المثال اقتطع ملياراً ونصف المليار من الجنيهات من ميزانية التعليم البائسة، فى موازنة ٢٠٠٨، أضيفت إلى مخصصات وزارة الداخلية ،التى لم تكتف بجيشها القمعى الجرّار وتعداده كما نُشر فى الخارج مليون وأربعمائة ألف من المجندين، وإنما طالبت بزيادة المخصصات بمبلغ ٢٤٦ مليون جنيه هذا العام، لمواكبة نتائج ارتفاع الأسعار على تكاليف بناء السجون والمعتقلات، وشراء أجهزة التعذيب وأدوات التجسس على المعارضين.

وفى مثل هذه الوضعية ينبغى على «قوى التغيير» التحلى بسعة الأفق، والتمسك بـ «العملية» والوعى، فى مواجهة المهمات الضرورية لتوفير فرص النجاح فى إنجاز مهماتها، فتوقع أن النظام على وسط السقوط وينتظر فقط مظاهرة المائة ألف، يظل حلماً منشوداً يحتاج حتى يتحول من مجرد «أمنية ذاتية» إلى «إمكانية موضوعية»، لجهد

كبير ودءوب ومستمر ومتراكم، يعالج عناصر القصور فى الحالة الشعبية الراهنة، ويؤسس لحالة أخرى، جديدة متطورة... فما هى مظاهر القصور التى تعوق تطور الأوضاع فى مصر إذن؟

يستطيع المتابع أن يرصد فى تحليله للوضع الاحتجاجى الحالى الظواهر التالية:

أولاً: إن هذه التحركات فى مجملها، والتى انتشرت أفقياً ورأسياً فى أغلب المحافظات والتجمعات، مازالت اقتصادية الطابع، تطالب بتحسينات فى الوضع الراهن، وبعدة مطالب مهنية ومكاسب مادية محدودة ومباشرة، ولازالت بعيدة عن أن تطرح برنامجاً للتغيير السياسى الشامل.

وهذا أمر منطقى وطبيعى ومفهوم، فالحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى مصر مازالت وليدة، وتحتاج بعض الوقت لكى تتعلم من تجربتها الخاصة الدروس الضرورية، وهذاالأمر يتم بسرعة وكفاءة لكن لا يمكن القفز عليه، أو إسقاط رغبتنا الملحة، ونافذة الصبر، على القائمين بأموره، إذ يجب أن تصل هذه الجموع، وأغلبها يمارس تجربة الاحتجاج للمرة الأولى، إلى النتائج التى تعرفها الكوادر السياسية، وتتحرق شوقاً للوصول إليها، عبر تجربة هذه الجموع ذاتها.. التجربة العملية والمباشرة ودون توجيه أو وصاية من أحد، وبالذات من خارجها!

ثانياً: كما أن هذه التحركات مازالت حتى اللحظة الراهنة تحركات جزئية، لا يربطها بغيرها من التحركات رابط، سوى أنها نتاج حالة السخط العام والتململ من سياسات النظام، وهذا أيضاً أمر طبيعى، لكن استمراره خطأ، ويعوق تطوير الحالة ونقلها من وضعية أوَّلية لوضعية أخرى أكثر تطوراً.

ويحتاج الأمر فى مثل هذه الحالة إلى الوعى بضرورة الربط بين نضالات العمال فى مجالات العمل الواحد، كعمال قطاع النسيج مثلاً،

وصولاً إلى تنسيق أوسع مدى فى قطاعات متعددة، وهو أمر ستفرض ظروف النضال المطلبى وديناميكيتها الخاصة إنجازه، لكنه يحتاج بعض الوقت لكى يستكمل مقوماته.

ثالثاً: نأتى إلى أهم نقائص حركة الاحتجاج الاجتماعى الجديدة، من وجهة نظرى، وهى وضعية «العوار التنظيمى» أو «التخلف التنظيمى» أو «البدائية التنظيمية»، وأياً كانت التسمية فالمؤكد أن نقطة الضعف الرئيسية فى هذه الحركة هى افتقادها الأطر التنظيمية الفاعلة، التى تربط بين جزرها المنعزلة، وترقّى مستوى تحركاتها، وترفعه من حالة النضال الاقتصادى والجزئى ،إلى وضعية النضال «السياسى» بالمفهوم الشامل الكلى، أى من حالة التحرك لتحقيق بضعة مكاسب أوليّة وحسب، إلى التحرك لإحداث تغيير استراتيجى فى طبيعة الحلف الطبقى المهيمن، وبما يعنيه ذلك من التحول إلى وضعية تتيح إعادة توزيع ثروة البلاد، لصالح تنمية أوضاع الملايين الغفيرة من الفلاحين والعمال والطبقات الشعبية، والشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى، وهم الأغلبية الغالبة للمواطنين الذين يعانون مُرَّ المعاناة من السياسات الراهنة للنظام.

إن أخطر ما تعانيه حركة الاحتجاج هو غياب هذا الأفق عن ذهنية العديد من المنحازين لها، والمبشرين بها، على صفحات الجرائد المعارضة والمستقلة، وفى المؤتمرات والندوات، حيث يبدو تقديس «العفوية» فى أجلى معانيها، وتشيع تصورات «طوباوية» ذات خلفية انقلابية، تتصور أن التغيير سيتم «إذ فجأةً»، بين عشية وضحاها، دون حاجة لتنظيم قوى الشعب، أو وجع الدماغ فى ترتيب صفوف الجماهير، وتنسيق تحركاتها المتناثرة، أو بناء الآلية التنظيمية الضرورية لتحقيق ذلك.

ويُسقط بعض دعاة التغيير المحدودى الخبرة، والنافذى الصبر، رغباتهم على الواقع الذى يحتاج لجهد شاق حتى يمكن دفعه للأمام، إذ

ليس من المتصور أن تتغير الأوضاع هكذا وبـ «ضربة لازب»، كما يقولون، دون تمهيد أو تعبئة أو إعداد. لم يحدث ذلك إلا فى الأحلام أو الأوهام.. إنما الواقع يحتاج إلى بذل العرق والتعب من أجل توعية الناس بأهمية أن ينظموا صفوفهم، فى نقابات مستقلة وروابط بديلة وجمعيات واتحادات وهيئات وحركات وأحزاب، على كل المستويات، وفى شتى المواقع والجهات، حتى تصل «دعوة التغيير» إلى كل مكان، وتصبح أنشودة الشعب الكادح كله، وليست مجرد «دندنة» الطلائع حسنة النوايا، لكنها عفوية الوعى عشوائية الحركة، ذاتية الرؤى!

رابعاً: كذلك فإن الحركة الاحتجاجية المصرية الجديدة تفتقد «برنامج للتغيير»، لا يكتفى بتحديد ما تشكو منه وتأمل فى الخلاص من قيوده، وإنما يحدد بدقة طبيعة المرحلة الراهنة، والمستهدف من عملية التغيير المنشود، وطبيعة مطالب حركة التغيير الشاملة، وبرنامجها الاستراتيجى، وخططها التكتيكية، وقواها الأساسية، وشكل قيادتها.. إلخ.

وهذا الأمر ليس «منظرة» أو ترفاً، إذ بدونه تتهدد «حركة التغيير» بانحرافات شتى، ولن يكون مضموناً أن تحقق أهدافها، فليس من المطلوب، على سبيل المثال أن تؤدى حركة التغيير للخلاص من ديكتاتورية رأس المال والسلطة، مستبدلةً إياها بديكتاتورية رجال الدين، كما دعا برنامج الإخوان مثلاً، أو أن تطيح بالدولة المدنية القائمة لكى تنشئ على أنقاضها دولة دينية، يحكمها «آيات الله». الجدد فى مصر.

وفى غياب هذا البرنامج، ومع تعدد القوى الراغبة فى فعل التغيير والداعية لإنجازه، تتضاعف الحاجة لهذا البرنامج، حيث يجب أن يتم الاتفاق، وبوضوح، إلى أين تتجه قافلة التغيير، وما هو شكل المجتمع المنشود وتوجهاته الاستراتيجية وبدون توافر هذا الشرط تصبح الحركة مهددة برياح عاصفة، وقد تستفيد قوى متربصة، كما يحدث أحياناً، من

جهود دعاة التغيير، لكى تسطو عليها وعلى نتائج كفاحها، ثم ما أسهل الانقلاب على الشعارات والمبادئ بعد التمكن والسيطرة، ودروس التاريخ الحى مليئة بالعبر، وفيها الكثير مما ينبغى ـ بتواضع ـ تعلمه واستيعابه.

٤ ـ دروس «٦ أبريل»(*)

فى هذا المقال الرابع من هذه الدراسة الأوليّة، التى جاء عنوانها: **«مصر ٢٠٠٨ .. تحليل أزمة»** اجتهاد لمحاولة استكمال وضع اليد على عناصر أزمة المجتمع المصرى بشقيه: «الحكم» و«المعارضة»، أو «النظام» و«قوى التغيير»، وسأتناول هنا تحليل حدثين مهمين، لازالا ماثلين فى الأذهان، وموقف الأطراف المعنية منهما.. هذان الحدثان هما «أحداث ٦أبريل، ووقائع «يوم ٤ مايو».

تدفع عناصر التدهور العام فى الأوضاع والصعوبات التى أحالت حياة طبقات المجتمع العاملة إلى جحيم لا يحتمل، الكثير من التجمعات والفئات الاجتماعية إلى الحركة دفاعاً عن الوجود، وقد شهد العامين الماضيين انفجار حركة احتجاج عمالية وشعبية واسعة النطاق، بعد التحركات النخبوية التى ميزت عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ فى أعقاب تكوين حركة «كفاية» وأنشطتها التى باتت معروفة، وبالذات فى المجال الديمقراطى.

وبرز فى مقدمة التحركات الاحتجاجية التى أشرنا إليها تحركات عمال نسيج المحلة الكبرى، هذه المدينة العمالية العقيدة، وتطورت هذه التحركات حتى وصلت إلى ذروتها باعتصامها الشهير.

وقد بادرت الحكومة بعد وصول الأزمة إلى نقطة التفجر بالتفاوض مع ممثلى العمال، وقدمت وعوداً التزمت بتنفيذها: مقابل فض العمال لاعتصامهم، الذين قبلوا بهذا الاتفاق، معلنين أنهم سيعاودون الدعوة للتحرك

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٥/١٧.

إذا لم تنفذ الدولة وعودها، وكالعادة تنصل الحكم من بنود الاتفاق، وبدأ فى التلاعب والمماطلة ومحاصرة قيادات الحركة والضغط على قواعدها.. إلخ، وهو مادفع العمال إلى إعلان يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨ يوماً للإضراب، احتجاجاً على تسويف النظام، ورفضه الوفاء بعهوده، بعد فض الاعتصام السابق.

وعلى الخط دخل شباب الإنترنت، الذين كانوا قد نشطوا فى تكوين مواقع لهم على «الفيس بوك» ،وانضموا متحمسين إلى الدعوة لتوسيع نطاق إضراب المحلة، ليصبح إضراباً عاماً فى مصر، والبعض فى خلط بيِّن، يُعزى إلى انعدام الخبرة السياسية، وَسَّعَ الدعوة إلى حدود «العصيان المدنى» الشامل، وتباينت مفاهيم أولئك وهؤلاء، غير أن البُعد الظاهر للمسألة كان هو مساندة عمال المحلة بفعل شعبى مؤثر، وسرعان ما انتشرت هذه الدعوة انتشار النار فى الهشيم، واتسع نطاقها، واتخذت بُعداً أوسع، وأصبحت قضية لا يمكن للأحزاب والقوى السياسية تجاهلها.

ومنذ البدء تحفظت الأحزاب السياسية التقليدية، «عدا الناصرى»، وأعلن «التجمع»، على لسان الدكتور رفعت السعيد، أنه لن يستجيب لدعوة مجهولة المصدر، لم يُناقش فى أمرها، وكذلك كان موقف حزب «الوفد»، بينما اتخذ الحزب «الناصرى» موقفاً معتدلاً: فلم يرفض المشاركة لكنه لم يشارك فعلياً، أما الأحزاب الجديدة «الوسط ـ الكرامة» وهما حزبان من الوجهة الرسمية «تحت التأسيس» فقد أيداً هذه الدعوة، وبالذات حزب «الكرامة» الذى أيدها بحماسة ظاهرة، بدت مظاهرها فى تبنى جريدة «الكرامة» وتخصيصها صفحات عديدة لدعمها، كما أيد هذه الفكرة حزب «الجبهة الديمقراطية» وإن لم يشارك فيها بحكم ظروفه عملياً، أما شباب حزب «الغد» «جناح د. أيمن نور»، فقد كانوا مبادرين بالمشاركة فى الدعوة لهذا الإضراب والاشتراك الحماسى فيه، واعتقل كثيرون منهم فى أحداثه.

أما جماعة «الإخوان المسلمون» فقد تميز موقفها بالميوعة التقليدية، وظل متراوحاً ما بين إعلان عدم المشاركة، «لأنهم لم يشاركوا فى تنظيمه»، بمعنى أنه لا يخضع لتوجيهات الجماعة! أو أنهم يدرسون الموقف منه، ولن يعلنوا عنه سوى قبل يوم ٦ أبريل مباشرة، ثم انتهى الوضع فى الواقع العملى بعدم المشاركة، وهو ما آثار حنق جماعات «الفيس بوك» التى رأت فيه تخلياً جديداً من الجماعة عن حركة الشعب فى الشارع، كذا تعرض هذا الموقف لانتقادات حادة من شباب الجماعة على مواقعهم فى شبكة الانترنت، وكان حساب الجماعة مؤسساً على عدم الرغبة فى استثارة النظام، الذى كان يحاكم مجموعة من القيادات المالية والتنظيمية للجماعة أمام محكمة عسكرية، ستصدر أحكامها خلال أيام، ظناً منها أن هذا الموقف الليِّن الجانب، سيساعد على استخلاص عناصرها المحبوسة بأقل أحكام ممكنة.

وفيما يخص حركة «كفاية» فقد كان موقفها المؤيد متوافقاً منطقياً مع تاريخها ودعوتها، فهى اعتبرت أن دعوة العمال للاعتصام حق مشروع، دفاعاً عن مصالحهم المهدرة وحقوقهم المسلوبة، وهى وإن لم تكن صاحبة المبادرة بالدعوة للإضراب إلا أنها أيدتها بقوة، ودعت المواطنين لمساندتها وشاركت فى أنشطتها السلمية فى المحافظات، واعتُقل العشرات من كوادرها، على رأسهم الأستاذ «جورج إسحق» أول منسق للحركة، ولا زال عدد منهم حبيساً حتى اليوم.

ويبقى موقف السلطة، الذى كان فى رأى، أحد أهم أسباب النجاح لهذه الدعوة، فالذعر الكبير الذى حل بأعطاف النظام، وجعله يُجَيِّشُ الجيوش، ويحيل القاهرة والمحلة والإسكندرية وباقى عواصم المحافظات إلى ثكنات عسكرية، ثم البيان العسكرى الذى أصدرته وزارة الداخلية وأذاعته بكثافة، وكذلك حملات كورس أعوان النظام «وبالذات فى مجلة وجريدة «روز اليوسف»».. كل هذا أدى إلى إيصال رسالة واضحة للملايين،

أن هناك شيء خطير سيحدث يوم ٦ أبريل يحسن معه المكوث فى البيت، ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدارس.. إلخ، وهو ما منح الدعوة للإضراب زخماً كبيراً، بدت معه القاهرة والمحافظات وكأنها تستجيب لدعوة الإضراب بشكل لا بأس به.. وأضيف إلى ذلك العنف الشديد فى مواجهة عمال المحلة ومواطنيها، وإطلاق الرصاص الحى وقتل ثلاث ضحايا أبرياء، والاعتقالات العشوائية.. إلخ.. فهذا كله أدى فى النهاية إلى منح يوم ٦ أبريل مذاق الانتفاضة الشعبية الناجمة، والتى أصبحت معها هذه اللحظة جزء من سياق لحظات النضال الجماهيرى التاريخى فى مصر، مثل يوم ٩ و ٢١ فبراير ١٩٤٦، ويومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.. وغيرها.

● ـ ... وأخطاء « ٤ مايو »(*)

قبل أن تستوعب حركة المعارضة نتائج يوم ٦ أبريل بحلوها ومرها، بمكاسبها وخسائرها، بإيجابياتها وسلبياتها، بدروسها وخبراتها، أطلق شباب «الفيس بوك»و الذين خرجوا من ذلك اليوم منتشين بانتصار كانوا أبرز صانعيه، وتحولوا معه إلى نجوم فى الصحافة وبرامج التليفزيون الفضائية والمنتديات» دعوة جديدة لإضراب جديد، يوم ٤مايو، يوم مولد مبارك، أى بعد أقل من شهر واحد على الإضراب السابق، وبدت فى هذه الدعوة حميَّة الشباب وحماسهم، ولكن أيضاً عكست قلة خبرتهم وضعف وعيهم السياسى، «وهو أمر طبيعى لا يعيبهم»، وكالعادة تراوحت مواقف أطراف المعارضة والنظام:

● فوصفهم الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب «التجمع»، باعتبارهم «عيال لاسعين»! وكذلك كان موقف حزب «الوفد»، الذى أعلن على لسان رئيسه د. محمود أباظة، رفضه للمشاركة فى هذا اليوم وبكلمات حادة.

(*) جريدة «البديل» ـ ٢٠٠٨/٥/٢٨.

• وتباينت مواقف الأحزاب الجديدة، والتى تحت التأسيس، ففيما لم يتضح موقف حزب «الجبهة الديمقراطية»، أيد شباب «غد د. أيمن نور» كالعادة، وتحفظ حزب «الوسط»، وبدا أن حزب «الكرامة» لم يحسم أمره، ففيما رفض أمين اسكندر القيادى بالحزب، بدت الجريدة مترددة فى إعلان موقفها، لكن حمدين صباحى، نائب البرلمان ووكيل المؤسسين، أيد بحرارة!.

• وفيما يخص حركة «كفاية»، فقد أعلنت بداية وعلى لسان إحدى قياداتها، د. كريمة الحفناوى، بعد اجتماع شارك فيه ممثلون عن أحزاب «الكرامة والناصرى والغد وجماعة الإخوان» أنها لن تشارك رسمياً فى إضراب ٤ مايو، مع تأكيد التضامن معه، موضحة أن «الشباب لديهم مطلق الحرية فى تشكيل إضرابهم بشكل فعلى، دون أى تدخل من القوى الوطنية»، (جريدة الدستور ـ ٢٠٠٨/٤/٢٦).

لكن عناصر داخل كل من «كفاية» و«الإخوان» مارست ضغوطاً شديدة للعدول عن هذا الموقف، الذى اعتبرته ـ بالنسبة لحركة «كفاية» تخلياً عن الجماهير «!» فيما رأت «الإخوان» وخاصة بعد صدور الأحكام المشددة من المحكمة العسكرية على عناصرها، أن من الضرورى لا المشاركة وحسب، وإنما تبنى الدعوة لهذاالإضراب، تعويضاً عن الموقف من إضراب ٦ أبريل الذى خسرت منه الجماعة كثيراً، من جهة، ورداً على النظام الذى لم يكافئها نظير عدم مشاركتها فى ذلك اليوم، بل شدد النكير عليها، من جهة أخرى،.. وهكذا فقد عكس هذين الموقفين ارتباكاً مستجداً وخضوعاً للابتزاز السياسى: «كفاية»، وانتهازية محضة: (الإخوان)، تحملت الأخيرة نتائجه بصورة أكبر وأفدح!.

• لكن الجهة الوحيدة التى استفادت من درس ٦ أبريل كان هو النظام، الذى تحرك على عدة جهات؛ **الأولى**: سياسية، بإعلان مبارك عن علاوات (سَخِيَّة!) فى «عيد العمال»، امتصت جانباً من الاحتقان الشعبى

الذى ساعد على نجاح إضراب ٦ أبريل، **والثانية**: بالهدوء فى التعامل الأمنى مع هذا اليوم.. فلا بيانات ولا عصبية، وإنما حركة - فى الكتمان - لإجهاض يوم ٤ مايو دون أن يبدو شيئاً على السطح، مع تجاهل شبه كامل، إعلامياً، لهذا اليوم، حتى لا يلفت الأنظار.. صحيح أن هذه (الإنجازات) المحققة لصالح الحكم تم إهدارها بأسرع ما يمكن، (مما يعكس بالفعل غباءً سياسياً مستحكماً) بالتحميل المباشر للشعب الفقير، أعباء علاوة مبارك للعاملين فى الحكومة، لكن هذا مجال آخر للحديث بعيداً عن القضية التى نناقشها هنا!

إن المشكل الأساسى فى الدعوة لإضراب ٤ مايو يتمثل فى عدم إدراك شباب «الفيس بوك» أن مسألة الإضراب ليست «لعبة» أو «Game» على النت، مثل المباريات الافتراضية على شاشة الكمبيوتر.

فالدعوة للإضراب هى دعوة لاستخدام سلاح تكتيكى ذو تأثيرات استراتيجية، أى أنها دعوة للجوء إلى أداة سياسية بالغة الخطورة،ولا يجب استهلاكها «عمّال على بطّال»، حتى لا يتم ابتذالها وإفقادها قيمتها، مثلما فعل البعض بسلاح المظاهرات، التى بدأت قوية هزت مصر كلها، ثم انتهت، بفعل استهلاكى شبه اليومى، إلى تجمع «كاريكاتورى» على سلم نقابة الصحفيين، لا يضم سوى بضعة أفراد، أو بضع عشرات، فى أحسن الأحوال، فانعدم تأثيرها وضوئل مردودها.

كذلك فالدعوة للإضراب لها أصولها وشروط نجاحها، وأولها :وجود قوة حاملة للفكرة، وقد توافر عمال المحلة لحمل هذه الفكرة، والتى كانوا هم المبادرين لإطلاقها، يوم ٦ أبريل، ولم يتوافر هذا الشرط يوم ٤ مايو.

وثانيها: وجود سببت مقنع لإطلاقها (ويوم ٤ مايو لم يكن سبباً مقنعاً للجماهير الغفيرة، وليس لقسم محدود من النخبة).

وثالثها: اختيار زمنى مناسب (واختيار ٤ مايو، بعد أقل من شهر على إضراب ٦ أبريل، لم يترك فسحة زمنية كافية لإعداد جيد)، وأخيراً: اختيار ظرف موات لإطلاق هذه الدعوة، وقد ضربت السلطة هذا الاختيار فى مقتل بعد «منحة» عيد العمال الشهيرة.

وفى المقابل، فلقد أخطأت أغلب قوى المعارضة فى التعامل مع هذا الحدث:

ـ أخطأ حزب «التجمع» و«الوفد» بالسخرية من أصحاب هذه الدعوة، والتهجم عليهم وعليها، فبدا أنهما فى واد والحركة الجماهيرية فى واد آخر.

ـ وأخطأ حزب «الكرامة» أو جانب منه، فى عدم وضوح تحفظه على هذه الدعوة، بل والحماس لها، دون إعمال الفكر فى إمكانات نجاحها.

ـ وأخطأ فى حركة «كفاية» قسم منها، باندفاعه غير المدروس، وضغطه للإعراض عن الموقف الأول الصحيح، «أى التحفظ على المشاركة فى هذا اليوم، دون إدانته أو التهجم على الداعين له».

ـ أما الخاسر الأكبر، فقد كان بالأساس جماعة «الإخوان» التى حاولت تصحيح خطأها يوم ٦ أبريل فارتكبت خطأ أكبر، بمحاولة «ركوب» يوم ٤ مايو، (راجع تصريحات الأستاذ محمد عاكف مرشد الجماعة قبل هذا اليوم)، وكان أن تحملت بشكل رئيسى وزر عدم نجاحها.. فخسرت فى الحالتين، وهو أمر يحتاج لمراجعة عميقة، لأنه دائم التكرار.

وهكذا، فالتحليل الدقيق لوقائع يوم ٤ مايو، يثبت بشكل واضح أن لا أحد من المعارضة استطاع أن يحلل بعقل بارد الدعوة لهذا اليوم، وإمكانات نجاحها، ولم يستطع أى طرف فيها أن يملك الشجاعة لكى يقدم نقداً حقيقياً لموقفه الخاطئ، ومر الحدث المفجع مرور الكرام، كما مرت مواقف أخرى كثيرة قبله، وطويت صفحتها للأسف الشديد، دون أن نتعلم منها، أو نستنتج الدروس الواجب استنتاجها!.

القيادة السياسية الحقيقية، هى التى تملك الشجاعة على اتخاذ الموقف الصحيح، المبنى على التحليل العميق لتوازنات القوى و تغيرات الظروف، وإذا ما تكرر خضوع هذه القيادة لابتزاز عناصر منها قد تكون مخلصة لكنها تتحرك بالعواطف، ولا تقيم اعتباراً للوعى، وتغفل الجهد التنظيمى الضرورى لبناء الحشد الشعبى القادر على الإنجاز، ولاتستطيع أن تقول «لا» حينما يتطلب الأمر ذلك، فإنها تفقد كثيراً من أهليتها للقيادة، ولا تصبح جديرة بالثقة، وهى بدلاً من أن تتعامل بعقلانية مع الظروف الحرجة، تندفع - دون رويّة - فتخسر، وقد تقود لكوارث يصعب على الجماهير تحمل تكاليفها، وتسبب تراجعاً كارثياً لحركتها!، وتؤدى فى النهاية لإجهاض حلم التغيير الديمقراطى السلمى، ودفع الأمور إلى مجاهل خطيرة.

يقول لينين: «أمس لم يكن الوقت قد حان.. وغداً يكون الأوان قد فات.. اليوم»... وهى دعوة واضحة لإحسان تقدير الظروف وبناء أدوات القوة، حتى تأتى اللحظة المناسبة.

سيناريوهات خمسة: التغيير أو الطوفان!

وإذا كانت ملامح الأزمة الشاملة، فى مصر، هى على النحو الذى أشرنا إلى بعض قسماته فى السطور السالفة، فإلام تؤدى هذه الأزمة المتفاقمة إذن ؟!:

- إلى «هبّة شعبية» على غرار انتفاضة ١٨ و١٩ يناير / كانون الثانى ١٩٧٧، يتم من خلالها تصحيح بعض الأوضاع بصورة مؤقتة، ثم لا تلبث السلطة أن تستعيد سيطرتها على الأمور، فتعمل آليات البطش والتنكيل بالشعب والمعارضة؟!،

- أم إلى «ثورة شعبية» تغير من طبيعة النظام والطبقة الحاكمة تغييرا جوهريا؟! على غرار ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مثلا،

- أم إلى احتمال «الفوضى الشاملة»، كما يتوقع بعض المحللين السياسيين؟!

- أم إلى سيناريو «التدخل» أو «الحسم» أو «الانقلاب العسكرى» ، كما يُرَجِّح البعض الآخر؟!.

- أم ينتصر سيناريو «الوضع السائد» ، الذى يُرَجِّح بقاء الوضع على ماهو عليه الآن، مع إمكانية إجراء بعض «التعديلات» الشكلية، وبحيث تستمر السلطة فى الإمساك بأعنة الأمور لفترة طويلة قادمة.

فى واقع الأمر فإن كل احتمال، من الاحتمالات الخمسة المشار إليها آنفا، يحمل قدرا من المعقولية، ويستند القائلون به، إلى جملة من المبررات الوجيهة:

فالاحتمال الأول، أى احتمال «الهّبة الشعبية» احتمال قائم، بسبب تفاقم الضغوط والتحديات التى يتعرض لها المصريون يوميا، وهى تفوق كل قدرة على الاحتمال، بما تلقيه من أعباء ضخمة على الكاهل المثقل للأغلبية العظمى من المواطنين، وآخرها، على سبيل المثال، رفع أسعار السولار والبنزين وتكاليف استصدار رخص السيارات... إلخ، بعد أقل من أسبوع على قرار الرئيس مبارك صرف علاوة على المرتبات الهزيلة لموظفى الدولة، وبما يعنى إلهاب الأسعار بأضعاف ماوفرته العلاوة المحدودة للمواطنين المستفيدين (نحو خمسة ملايين فقط)، والدخول فى دوامة جديدة من دوامات الغلاء والتضخم. وهناك مقدمات كثيرة تشير إلى أن الجماهير تمارس، يوميا، ما يشبه الهبّات التحضيرية للهّبة الضخمة المرتقبة، فقد أفاد حصر عدد الأفعال الاحتجاجية التى وقعت فى العام الأخير، (٢٠٠٧)، إضافة إلى الربع الأول من هذا العام، إلى انها تجاوزت بكثير رقم الألف فعل احتجاجى: مظاهرة - اعتصام - إضراب. بعضها ضخم شارك فيه عشرات الآلاف من العاملين، مثل إضراب عمال النسيج فى المحلة (٢٧ ألف عامل إضافة لأسرهم)، أو إضراب موظفى الضرائب العقارية الناجح (٥٥ ألف موظف إضافة إلى أسر بعضهم)، وكلها بمثابة «بروفة» لهذا المشهد الكبير المتوقع.

والاحتمال الثانى، وارد أيضا، فتراكمات الأوضاع فى مصر، لم يعد يصلح معها أى علاج مؤقت، وتتطلب ثورة عميقة، تعيد تقليب الأرض المصرية من الجذور، وتعيد بناء الدولة المضعضعة والمجتمع المنهك، والتحالف الطبقى الضيّق الحاكم، وتوزيع الثروة المجتمعية، والتخطيط لنهضة جديدة.. إلخ.

ما يعيب هذا التصور هو الغياب الفادح لقوة بديلة، وقيادة موثوق بها، وبرنامج محدد للتغيير، وآليات واضحة للعمل، مقنع للناس ويتمتع بالقبول والصدقية، وقبل ذلك كله عمل تنظيمى كفؤ، يؤطر الطاقة الجماهيرية، ويوجهها لخدمة الغرض النهائى المأمول.

ويقف حجر عثرة تمنع تبلور هذا الاحتمال، حتى الآن، عدة أسباب، أهمها:

ضعف الأحزاب السياسية (الرسمية)، وعزلتها، وارتهانها لمقتضيات (الشرعية) الحكومية، وكذلك أنانية جماعة «الأخوان»، التى تؤثرالحركة من أجل تحقيق أجندتها الخاصة على حساب العمل المشترك، إلاّ فيما يخدم برنامجها... إلخ، وأيضا ضعف «حركات التغيير»، وعجزها عن ترجمة الزخم الإعلامى والحركى الذى أحدثته فى المجتمع، إلى آليات تنظيمية فاعلة.

لكن هذا الوضع غير أبدى، ومن الممكن أن تدفع تحديات الواقع، ومتطلبات الوضع، وضغوط السلطة، إلى تسريع وتيرة العمل فى هذا الاتجاه، غير أن هذا السيناريو، عموما، مؤجل إلى أن يتم إيفاء هذه الاستحقاقات.

أما الاحتمال الثالث، أى سيناريو «الفوضى الشاملة»، فهو من وجهة نظر القائلين به، وارد بسبب نضوج الظروف الموضوعية للتغيير، وغياب العنصر الذاتى، الأمر الذى قد يؤدى إلى انفجار «برميل البارود»، دون

انتظار أو استئذان، على نحو عشوائى، عدوانى تخريبى شامل، وقد يكون مدفوعا إليه من قوى «فاشية»، أو جهة صاحبة مصلحة فى استغلال الأزمة الرهيبة التى تمر بها مصر، لتحقيق أغراض خاصة، وعلى غرار «حريق القاهرة» فى يناير/كانون الثانى عام ١٩٥٢ الشهير، وإن كان بمقاييس أكبر، نتيجة لعنف التناقضات المجتمعية، وضخامة الفوارق الطبقية، وتعقد المشكلات.

ويراهن الكثيرون على ضعف احتمالية هذا السيناريو، بالنظر للطبيعة السمحة للمصريين، على رغم ما شابها من تشوهات بفعل الأزمة الراهنة، وإلى كراهيتهم للعنف، وميلهم الفطرى للسلم، وتراثهم الحضارى البناء الموروث.

وهناك الاحتمال الرابع، أى «الخيار العسكرى»، وهو خيار له تقدير واسع بين الخبراء والمتخصصين، (وآخرهم الدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس حزب «الجبهة الديمقراطية»، ورئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية»)، ويستند المرجحين لهذا الاتجاه إلى الدور الحاكم الذى تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية، منذ ستة عقود وحتى الآن، وإلى كونها أكثر مؤسسات الدولة فاعلية وتماسكا، وإلى القبول العام الذى تحظى به فى المجتمع (مقابل الكراهية التى نالها جهاز الأمن مثلا)، وإلى انضباطيتها وإمكاناتها الضخمة، فضلا عن إمساكها الفعلى لأعنة عدد كبير من المواقع القيادية فى الدولة، ويلفت النظر، فى هذا السياق، أن التعيينات الأخيرة للمحافظين تضمنت تكليف ١٦ محافظا من أصول عسكرية، من ٢٦ محافظاً، (أى بنسبة ٦١٪)، وهى نسبة ذات دلالة، على كل المستويات.

ويبقى الاحتمال الخامس، والأخير، وهو أن يتمكن النظام من إجراء بعض عمليات «الترميم» الجزئى، بإجراء تغييرات محدودة فى الوجوه والسياسات، تسمح للإيحاء بالقيام بعملية «تحسين» شكلية للمسار، تساعده على التغلب على أزماته، ولو لفترة زمنية قادمة.

ويرى البعض إمكانية «دمج» هذا السيناريو، مع سيناريو «التوريث»، وبحيث يكون إتمام هذه العملية مناسبة (طبيعية)، تتيح نوع من الحل (من داخل القصر)، لجانب من أزماته، وتمنح الفرصة للتخلص من الحمل التاريخى لرموز النظام القديمة، المكروهة، المستهلكة.

مايعيب هذا السيناريو هو أنه يتطلب:

أولا: إتمام عملية «التوريث» بنقل السلطة، فورا، إلى جمال مبارك، وهذا أمر مستبعد، إن لم يكن مستحيلا، بالنظر إلى الظروف المعقدة الراهنة، فى مصر، التى تجعل من مهمة إجراء هذا التحول، والآن، مهمة بالغة الصعوبة.

ثانيا: وحتى بافتراض تحقق هذا الأمر، فإن قدرة «جمال مبارك» على إجراء هذا التحول ليست مطلقة، فضلا عن أنه، و «جماعتة»، أو «شلته»، كما يُفَضِّلُ الدكتور «نادر الفرجانى» أن يطلق عليهم، من طبقة «رجال الأعمال»، وسياسيى «النيوليبرالية»، المعولمين ، هم - فى الواقع - جزء كبير من أصل المشكلة، ولا يمكن أن يكونوا، أبدا، بسياساتهم المتطرفة، المنحازة ضد الطبقات والفئات العاملة والفقيرة، طرفا فى الحل.

ثالثا: وحتى لو تحقق هذا الاحتمال، المستبعد الآن، فسيظل النظام، لأسباب موضوعية، أشرنا إلى بعض أهمها آنفا، أعجز من أن يقدم حلولا حقيقية لمشكلات المجتمع، الأمر الذى يعنى مزيدا من التدهور والإفقار والتحلل والعجز، أى مزيدا من التعميق للأزمة ومظاهرها، ونتائجها وتحدياتها.

وهو ما يُعيدنا مجدداً للمربع صفر، أو إلى الاحتمال الأول، «حيث لا يصح إلا الصحيح».

٣ ـ قوى التغيير

والخلاصة: لا يمكن المراهنة سوى على قدرة «الجماهير الغفيرة من الطبقات الشعبية (عمال وفلاحين وموظفين ومثقفين ومهنيين وطلاب وشباب.. إلخ)، على تنظيم الصفوف، وتوحيد الإرادة وتجميع الهمة، وتكاتف الحركة، لإحداث عملية التغيير السلمى الديمقراطى المطلوب.

هذا.. أو الفوضى!.. هذا أو الطوفان!.

■ ■ ■

٩

شبح «ثورة الجوع» يُحلّقُ فى سماء المحروسة!*

يقول تقى الدين أحمد المقريزى فى كتابه «المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار» (القرن الخامس عشر)، أن الله عندما خلق الدنيا أعطى لكل شيء فيها زوجاً:

قال العقل: «سأذهب إلى سوريا»، فقالت الفتنة: «سأذهب معك».

قال الفقر: «سأذهب إلى الصحراء»، فقالت الصحة: «سأمضى معك».

قال الرخاء: «سأذهب إلى مصر»، فقالت الطاعة: «سوف أصحبك».

لكن مصر الخصب والرخاء، أو «سلطان الأرض كلها»، و«خزائن الأرض» كما وصفها «أبو بصرة الغفارى»، أو «شبه الجنة»، كما وصفها «كعب الأحبار» فى كتب التراث... «أم الدنيا» و«فريدة الزمان»، أو «المحروسة»، كما كانت تسمى، لم تعد الآن كذلك، لم تعد أرض الرخاء والنماء، ولا أرض الطاعة والصبر، أيضاً.

فبعد أكثر من ثلاثة عقود، قضتها تحت حكم حسنى مبارك، (نائباً للرئيس، ثم رئيساً)، أصبحت، بعد أن تم تجريف ثرواتها، ونهب خيراتها، على العكس تماماً، أرض العطش والجوع، والبؤس والمعاناة، وموئل العنف والغضب، تحيا على تخوم الانفجار، ويُخيم عليها شبح حريق جديد للقاهرة، يتضاءل بجواره ماحدث فى منتصف القرن الماضى، وكان أحد

* جريدة «الأخبار» اللبنانية - ٢٠٠٨/٤/٧.

مقدمات ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، وأبرز النذر المبشرة بزوال عصر الملكية، وانهيار حكم الملك فاروق، الذى ينظر إليه الكثيرون الآن نظرة تعاطف، لأن ماكان يعيشه المصريون، فى عهده، من مشقةٍ ومن جهدٍ، يهون كثيراً، بالقياس لما يكابدونه فى الوقت الراهن من معاناة ومهانة، وما يواجهونه من عذابٍ وكمدٍ، للحصول على أبسط متطلبات الوجود، وللبقاء على الحافة الحرجة للحياة، يستوى فى ذلك الفلاح البسيط، والعامل الكادح، وساكن أكواخ الصفيح وعشش العشوائيات، أوابن الطبقة الوسطى، التى كانت تسمى، فى الماضى، «الطبقة المستورة»، فإذا بها تنحدر، بدون رحمة، إلى أسفل سافلين!.

ولا يمكن تحديد مجال دون آخر للحديث عن التدهوره الذى شمل كل مناحى الحياة فى مصر، البلد التى كانت سبّاقة إلى التطور، ومبادرة إلى بناء مرتكزات الدولة الحديثة، منذ نحو القرنين، مع بدايات القرن التاسع عشر، وتولى «محمد على» مسئولية الحكم، عام ١٨٠٥، فيها.

منذ ذلك التاريخ سعت مصر لامتلاك نظم خدمية متطورة، حتى بالنسبة للعديد من دول أوروبا ذاتها، فكانت من أوائل الدول التى بنت خطوط السكك الحديدية، وأنشأت شركات للطيران والملاحة، وعرفت السينما والصحافة والبرلمان، والبورصة والنقابات والمستشفيات والنوادى الرياضية، والهيئات التعليمية، كما اهتمت بإرسال البعثات الطلابية للخارج، وبنت مؤسسات كبرى للخدمات العامة: الصحة والنظافة والنقل والتعليم والمواصلات (البرية والبحرية والجوية) والاتصالات والثقافة... إلخ، فضلاًعن المؤسسة الأهم والأعرق: المؤسسة العسكرية، التى كانت فى صلب عملية التحديث المستمرة للمجتمع، وعنصراً رئيسياً من عناصر تماسكه وتطويره.

لكن هذا الوضع أخذ فى التآكل، بدءاً من هزيمة يونيو (تموز) ١٩٦٧،

ثم أخذت وتيرة التآكل فى التسارع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حتى أصبحت الدولة المصرية، «بجلالة قدرها»، عاجزة عن أن تنظف شوارع عاصمتها التاريخية، «القاهرة»، من القمامة، حتى بعد الاستعانة بشركات أجنبية!، وفاشلة فى تنظيم حركة انسياب السيارات فى شوارعها التى كادت تصاب بالشلل الكامل، أو السيطرة على معدلات التلوث التى وضعتها على قمة أكثر المدن تلوثاً فى العالم.

أوضاع لا تحتمل!

غير أن الفشل الأعظم لنظام حكم مبارك، تجسد فى عجزه المشين عن توفير مياه الشرب والرى للمواطنين الذين خرجوا يقطعون الطرق، غضباً، بعدما أُجبروا على شرب المياه الملوثة، ووقفوا يشهدون حقولهم تموت من العطش، فى البلد الذى وصفه هيرودوت باعتباره «هبة النيل»، والتى كانت مهمة تنظيم مد المصريين بمياهه، وضمانة استخدامها الرشيد، هى مهمة حكومتها المركزية منذ فجر التاريخ، ومبرر وجودها الأساسى... ثم انضاف إلى هذا العجز عجزاً آخرَ لا يقل خطورة، يرج مصر رجاً، فى الأسابيع الأخيرة، هو العجز المزرى عن توفير الحد الأدنى من الخبز للناس.

يُسمى المصريون الخبز «العيش»، تأكيداً لنظرتهم له باعتباره مكوناً حيوياً من مكونات الحياة ذاتها، وهم يقسمون بـ «العيش والملح» إذا احتاج الأمر للقسم!، وإذا وجد واحد منهم قطعة خبز ملقاة فى عارضة الطريق، تُحَتِّمُ ثقافته الشعبية المتوارثة إبعادها عن مواطئ الأقدام، فالخبز، بالنسبة للمصرى، ليس مجرد نوع من الغذاء، يمكن الاستغناء عنه، أو استبداله بغيره من أنواع الطعام، لكنه يمثل غذاءاً أساسياً يحظى باحترام يقترب من حدود التقديس، وهو أمر مفهوم لشعب تليد، يمتلك واحدة من أقدم الحضارات الزراعية فى التاريخ، كانت زراعة القمح وتخزينه واستخدامه من أبرز وأهم إنجازاته!.

ثم أن هناك أمر آخر جعل لرغيف الخبز هذا القدر من الأهمية، فى مصر، وبالذات فى الفترة الأخيرة،هذا الأمرهوالارتفاع المضطرد لأسعارباقى المواد الغذائية، وبشكل غير منطقى، (ولا مثيل له فى أى دولة أخرى، حتى تلك التى تشكو من ظاهرة ارتفاع الأسعار)، فهى تتزايد، بشكل جنونى، كل يوم، وبصورة دمرت أى قدر من الاستقرار فى المجتمع، وجعلت أغلب طبقاته تجأر بالشكوى، وخاصة بعدما بدا عجز جهاز الحكم المهترئ، والفاسد، عن التدخل لوقف التدهور الشامل فى أحوال الأغلبية العظمى من المواطنين!، أو بالأحرى تواطؤه، مع كبار التجار والمحتكرين، لعدم إيقاف هذا التدهور.

السبب الأساسى لهذا الوضع الخطير يعود إلى سيطرة نخبة من رجال الأعمال، المحدثين، الجشعين، ومجموعة من الوزراء عديمى الخبرة السياسية (درس أغلبهم فى أمريكا)، أتوا حاملين لأجندة «نيو ليبرالية» متشددة، لا تكره، قدر ما تكره، إلا الحديث عن أدنى دور اجتماعى للدولة، أوحتى للقطاع الخاص، وتؤمن إيماناً غيبياً، وغبياً، بنجاعة «اقتصاد السوق»، وضرورة «الخصخصة» الكاملة للملكية العامة، وإطلاق يد القطاع الخاص، فى الحركة، دون إلزام، أو رقيب، أو قيود.

وقد ضاعف الفساد الهيكلى الذى وسم النظام المهترئ، فى العقود الأخيرة، من معاناة المواطن المصرى (شهد جهاز الحكم، حسب الإحصاءات الرسمية، ١٦٤ ألف قضية انحراف مالى وإدارى، خلال عام ٢٠٠٧ فقط، تم كشفها)، وما خفى كان أعظم!، (جريدة «نهضة مصر» - ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٨)، وهو ما سرّع من وتيرة افتضاح النتائج المدمرة لممارسات المجموعة الحاكمة (التى يتزعمها جمال مبارك، أمين «لجنة السياسات» بالحزب الوطنى)، وبرامجها الاقتصادية، المتحررة من أى رقابة أو مساءلة أو مراجعة، والتى تنحاز انحيازاً كلياً لفئات محدودة للغاية من نخبة المجتمع،

وتهمل إهمالاً جسيماً مصالح عشرات الملايين من المواطنين، وترفض رفضاً قاطعاً الالتزام بأى مسئولية تجاه الفقراء أو محدود الدخل، أى تجاه «المواطن مصرى»، الذى يمثل الأغلبية العظمى فى المصريين الآن.

يؤكد ذلك تقريرصدر عن «المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية»، التابع للمجالس القومية المتخصصة، (وهى هيئة حكومية)، يشير إلى أن ٧٧٪ من سكان الريف المصرى يعيشون تحت حد الفقر المقدر (بمتوسط ٢٥٠٠ جنيه سنوياً)، أى مايوازى ٧ جنيهات يومياً (أى أقل من دولار ونصف)، وهذا الوضع لم يعد حكراً على الريف وحده، بل شمل جميع المصريين، إلى حد دفع صحفى محسوب على الحكم، هونقيب الصحفيين، «مكرم محمد أحمد»، إلى الاعتراف بأن «كل فئات المجتمع المصرى تكتوى بموجة غلاء متصاعد شملت جميع السلع الغذائية بدون استثناء، (حيث) ترتفع كل أسعار السلع بلا تمييز بنسبة تزيد على الضعف خلال عام واحد، كما شملت زيادات الأسعار مواد البناء، خصوصاً الأسمنت والحديد (وهما احتكار مغلق لكبار قادة الحزب الوطنى وأبناء النظام)، التى ترتفع أسعارها بمعدلات أسبوعية، إضافة إلى زيادة أسعار الوقود وخدمات النقل». (جريدة «الأهرام» ـ ٢٠٠٨/٣/٨).

لقد فجَّرت هذه الحالة غير المسبوقة، ومن قبلها الصراع حول الخيار الديمقراطى للبلاد، موجات من التظاهرات والاعتصامات والإضرابات الواسعة المدى، شملت جميع المحافظات ومجالات العمل والطبقات: فلاحين، عمال، موظفين حكوميين، أساتذة جامعيين، أطباء، صيادلة، مهندسين، صحفيين، قضاة، مواطنى العشوائيات والمهمشين، أهل سيناء وبدو الصحراء الغربية وأهل النوبة... إلخ، وهو أمر دفع «لجنة الدفاع والأمن القومى» بمجلس الشعب، إلى التحذير من عواقب استمرار تدنى أجور حتى ضباط الشرطة، وباقى العاملين بوزارة الداخلية، وبما قد

يدفعهم إلى الانضمام إلى جحافل المضربين!، وأشارأحد عناصر اللجنة إلى أن «الأحوال المالية المتدنية كانت وراء تورط فئة صغيرة من الضباط فى تجارة المخدرات»، ولفتت إلى أن كل منظومة المرتبات فى الدولة تحتاج إلى إعادة نظر، فمن «غير المقبول أن يتقاضى القاضى وضابط الشرطة والطبيب رواتب هزيلة لا تكفى الحد الأدنى من الحياة الكريمة». (جريدة «البديل» - ٢٠٠٨/٢/٢٥).

ثورة الجوع:

على هذه الخلفية جاء تصاعد «أزمة رغيف الخبز» التى أصبحت الشغل الشاغل للجميع: حكومة ومعارضة، صحافة وتلفزيون، أحزاب وحركات سياسية، فالصراع من أجل الفوز ببضعة أرغفة، أصبح قضية بالغة الأهمية، ليس فى العاصمة الأولى، (القاهرة)، أو العاصمة الثانية، (الإسكندرية)، فحسب، وإنما فى جميع المحافظات، وفى وقت متزامن، بعد أن عض الجوع بنابه الملايين، وسقط ١٢ «شهيداً من أجل لقمة العيش!» فى الطوابير المتزاحمة، والمتلاطمة، حتى الآن، كان آخرهم سيدة مسنّة من مدينة الإسكندرية، بينما فى محافظة «المنوفية» يقف الناس منذ الثانية فجراً، فى الطوابير، من أجل الحصول على خمسة أرغفة، وفى «البحيرة» أنشأت المحافظة مشروعاً لتوزيع خبز «لا يصلح للاستخدام الآدمى»، ببطاقات التموين، ويسميه الناس «المشروع القومى لإذلال المواطنين!»، أما فى محافظة «الفيوم» ، فيخرج الآلاف فى مظاهرات حاشدة فى القرى والمدن، احتجاجاً على اختفاء الخبز، ويحطمون مكاتب التموين، (ورغم بؤس الحال، لم يفقد المصريون حس الدعابة والسخرية، فرداً على مظاهرات الحزب الوطنى التى كانت تخرج للهتاف: «بالروح.. بالدم نفديك يا مبارك» أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، أخذ المواطنون الغاضبون يهتفون: «بالروح والدم نفديك يادقيق!»، (جريدة «الدستور» -

٢٠٠٨/٢/٢٥)، أما فى محافظة «المنيا»، (بصعيد مصر)، فقد أنذر تقرير «الاتحاد النوعى لحماية المستهلك»: المحافظة مقبلة على «ثورة جياع» تأكل ما تجده أمامها من أخضر ويابس!. (جريدة «البديل» - ٢٠٠٨/٣/١٧)، وفى محافظة الإسماعيلية، أرسل مواطن بدرجة مدير عام، رسالة للرئيس مبارك، يطالب برحيل «نظيف» (رئيس الوزراء)، «قبل أن تحدث ثورة جياع ويفلت الزمام»!، وكتب لرئيس الوزراء نفسه: أحب أن أوضح لسيادتكم، بعد سماع أغنية شعبان عبد الرحيم «أنا باكره إسرائيل»، أننى أكره «نظيف» وحكومته، فإسرائيل تجوع الفلسطينيين، وحكومتكم تجوع الشعب المصرى بأكمله، وسيادتكم تتحدثون عن القرية الذكية، بينما الناس مش لاقية الفول والطعمية... باكرهك... باكرهك... باكرهك». (جريدة «المصرى اليوم» - ٢٠٠٨/٣/١٧).

ويصف الصحفى «سعيد عبد الخالق»، وضع الشارع المصرى الآن: «إن الشارع يغلى، وأصبح أشبه بالماء المغلى الذى قد يطيح يوماً بغطاء الحلة!. إن الشعب لن يتحمل ما تفعله الحكومة يوماً بعد آخر، ويقال بأن هناك أكثر من ٤٥٪ من المصريين يعيش تحت خط الفقر... وهناك الكثير من الأزمات بسبب غياب الرقابة والمحاسبة على الوزراء، الذين راحوا يعبثون فى البلاد، ويزيدون الطين بلة، ويضعون مصر فوق فوهة بركان.. واحذروا انفجار... سوف يدوس وقتها الأخضر واليابس» (جريدة «الوفد»، ٢٠٠٦/٣/١٢).

الطوفان قادم!

يعترف المهندس «رشيد محمد رشيد»، وزير الصناعة والتجارة، بحجم الكارثة التى أطاحت بصبر الناس وقدرتهم على الاحتمال: «بلغت الزيادات فى أسعار بعض المنتجات الحيوية مابين ٤٠٠٪ و٥٠٠٪، وأسعار الأغذية زادت بنسبة ٧٠٪ العام الماضى، وبنسبة ٣٠٪ خلال يناير وفبراير

الماضيين، وزادت أسعار الحبوب بنسبة ١٥٠٪!!»، وعملاً ببيت الشعر الشهير القائل **«وداونى بالتى كانت هى الداءُ!»**، فالطريف أن روشتة علاج هذا الوضع المتردى التى يكتبها الوزير، لا تتضمن مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكارثية النتائج، المفروضة من البنك الدولى ونظرائه، وإنما «اتباع المزيد من سياسات» الإصلاح الاقتصادى «!!»، (جريدة «البديل»، ٢٠٠٨/٣/١٨)، وهو الأمر الذى يعنى استمرار العمل بالسياسات التى دمرت أحوال المصريين، دون أية نوايا للتراجع، أو حتى المراجعة!، مما يقطع الطريق على أية نية لـ «التصحيح الاقتصادى»، تماما كما حدث فى قضية «الإصلاح السياسى»، الذى انتهى إلى غير رجعة، وأصبح أمراً فى ذمة التاريخ!.

والحديث عن «الانفجار الاجتماعى»، أو «الزلزال» المرتقب، أصبح حديث الجميع الآن، فهاهو نائب مجلس الشعب، الصحفى «مصطفى بكرى»، يحذر من أن «مصر مُعرّضة لانفجار خطير قد يحدث فى الفترة المقبلة، لأن هناك بركاناً داخل المصريين لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية المتردية والوضع السياسى المتدهور، إضافة إلى تقزم سياسات مصر الخارجية، وفقدها لدورها القيادى»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٨/٣/١١).

والمؤسف أن الحكم واجه هذا الوضع الصعب، بالتهديد بالضرب على أيدى من يعتصمون أو يتظاهرون احتجاجاً على تدهور الأوضاع، بدلاً من تفهم الأسباب و الدواعى،.. ورغم ذلك استمرت وقائع الاحتجاج والغضب، ذلك أن الموشك على الموت جوعاً، كما يقول الصحفى «عزت القمحاوى»، «لن يستمع إلى تحذيرات الدكتور نظيف (رئيس الوزراء)، من عواقب الإضرابات والاعتصامات... ولا يمكن أن تستمر الحياة فى بلد وصل فيه سعر كيلو العدس إلى عشرة جنيهات، بينما يتقاضى الطبيب خمسمائة

جنيه بعد خمس عشرة أو عشرين سنة خدمة... ولا أن تستمر الاستثمارات التى يحاولون مراكمتها لدى قلة من المحتكرين (الذين سدد سبعة عشرة منهم فقط حقوق الدولة من الضرائب هذا العام)... ولايمكن للنشاط الاقتصادى الخاص أن يتوسع إلى الأبد وسط شعب سقطت غالبيته فى الفقر المذل... إن هناك أيدى خفية تدفع الأمور باتجاه الفوضى... وهذا احتمال غير مستبعد!». (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٨/٣/١١).

بل أنه، حتى الصحف الأجنبية، لفت أنظارها، بشدة، «مدخلات» هذا الوضع الخطر، الذى تتجمع نذره - فى فضاء «المحروسة»، ويشم مقدماته كل صاحب حواس متيقظة، فتوقعت جريدة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية: «أن تشهد مصر ربيعاً ساخناً من المظاهرات والاعتصامات، حيث ينوى الأطباء تنظيم إضراب يوم ١٥ مارس (آذار)، (تأجَّلَ لفترة لاحقة)، يتبعه إضراب لأساتذة الجامعات فى ٢٣ مارس (آذار)، ومن بعده عمال النسيج فى ٦ أبريل (نيسان)».

وتقول الصحيفة: «إن هذا الانتشار والتمدد للمظاهرات والإضرابات، من القطاعات العمالية إلى القطاعات المهنية، يكشف عن أن الارتفاع المتوالى فى أسعار الغذاء والوقود قد ألقى بقطاعات عديدة فى محرقة الفقر، وهناك إحصائية تقول أن أسعار المواد الغذائية زادت بمقدار ١٢٢% مرة واحدة، فى الآونة الأخيرة، وتشكل كل هذه التطورات تحديات لنظام حسنى مبارك الذى يقبع فى السلطة منذ ٢٧ عاماً، وقد تعيد مرة أخرى انفجار مظاهرات الخبز التى اندلعت فى ١٩٧٧». (جريدة «العربى»، ٢٠٠٨/٣/٩).

أما النائب حمدين صباحى، فيكتب فى جريدة «الكرامة»، (٢٠٠٨/٣/١٧)، صارخاً فى آذان أصابها الصمم: «ستنفجر مصر... لن

يبقى المواطن، رجلاً أو امرأةً، واقفاً فى طابور المذلة وامتهان الكرامة وإهدار الحقوق، إلى الأبد.. سيخرج المذلون المهانون يوما، أراه قريباً، من الطابور إلى الانفجار، وعندها لن يصدّ الجياع فى انفجارهم أحد: لا الرئيس، ولا الوريث، ولا أحمد عز (الملياردير، وصاحب أكبر احتكارات حديد البناء، وأمين تنظيم الحزب الوطنى، ورجله القوى)، ولا «الأغلبية» البرلمانية، ولا المحليات المزورة، ولا صحف النفاق، ولا الحزب الوهمى (الحاكم)، ولا الحكومة الفاشلة.. لا سلطة، ولا قوة، ولا أمن مركزى، ولا قوات خاصة، ولا حرس جمهورى، ولا جيش!!. سيأتى الطوفان... ويجرف كل شىء!».

■ ■ ■

١٠

المحنة المصرية: من «الشدة المستنصرية» إلى «الشدة المباركية»!*

القاهرة فى اكتئاب، والأنس عنها غاب
من عتمه تدخل لعتمه، كأنها فى سرداب
وقريه مرمى عليها ضل هجّانه
الحظر م المغربيه، بأمر مولانا
ومصر فى الليل بتولد، والبوليس ع الباب

صلاح جاهين

استُقبل الرئيس «حسنى مبارك» يوم ٤ مايو/ آيار الماضى استقبالا جديدا من نوعه، إذ لأول مرة فى تاريخه الممتد، يحتفل بيوم ميلاده، (الثمانينى)، وسط ضجيج دعوة واسعة النطاق، أطلقتها قطاعات متعاظمة من الشباب اليافع، نشطت على مواقع شبكة الإنترنت، واستخدمتها كمنتج تكنولوجى متيسر، هى ورسائل الـ «SMS» المرسلة بواسطة التليفونات المحمولة (الخليوية)، من أجل بث الدعوة «للإضراب فى هذا اليوم عن العمل والدراسة، وارتداء الملابس السوداء، ومقاطعة عمليات الشراء، والمكوث فى المنازل، وإطفاء الأنوار، وتعليق الرايات السوداء والأعلام الوطنية، وحمل شارات الاحتجاج على الصدور، والتظاهر فى الميادين

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/٥/٢٢.

العامة إن أمكن»، اعتراضا على استمرار بقاء «مبارك» على كرسى الحكم لمدة ٢٧ عاما، منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن، وقبلها لمدة ست سنوات أخرى، نائبا للرئيس السابق «أنور السادات»، واحتجاجا على التدهور الشامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأزمة الطاحنة التى تضرب أركان البلاد، ومناحى الحياة كافة، وللمطالبة برحيله ورحيل نظامه، اللذان دفعا بالبلاد إلى أوضاع من اليأس والمعاناة لم يمرا بها فى تاريخها المعاصر.

واللافت أن الدعوة لهذا الإضراب الجديد، على الرغم من أنها لم تحقق النتائج المأمولة، وما كان لها أن تحققها بسبب غياب شروط عديدة، أهمها أنها أتت ولما يمض على الدعوة لإضراب يوم ٦ أبريل/ نيسان الماضى إلا أقل من شهر واحد، ففى ذلك اليوم المشهود الذى دخل التاريخ المصرى من أوسع أبوابه، باعتباره الإضراب الشعبى الأول، فى مصر، منذ ما لا يقل عن ستة عقود، وبسبب الاستجابة الجماهيرية الملحوظة من جهة، ولمشاركة عمال «المحلة الكبرى»، المركز الصناعى الشهير فى دلتا وادى النيل بمحافظة الغربية من جهة أخرى، هذه المشاركة التى أعطت الدعوة للإضراب زخما قويا، خاصة بعد اصطدام أهل البلدة بجحافل أمن النظام، التى احتلت المدينة وحولتها إلى ثكنة حربية، وخاضت حرب شوارع مجهدة فى مواجهة الجموع العمالية الغاضبة، المحتجة على تدهور أوضاعها، والمطالبة بتحسين هياكل الأجور، وظروف الحياة المتردية، ولجأت السلطة، خلال وقائع ذلك اليوم، إلى العنف الدموى، بكل أشكاله، لإجهاض هبة الجماهير العمالية، وصولا إلى استخدام السلاح الحى، الذى أدى إلى استشهاد ثلاث ضحايا أبرياء، وسقوط مئات الجرحى، واعتقال مئات آخرين.

دولة الـ «Face Book» الديمقراطية:

وكان أبرز مافى ذلك اليوم المشهود، هو إبداع الشعب المصرى فى

مواجهة نظام متسلط ومستبد وفاسد.

فبعد ما تصور الحكم أنه نجح فى السيطرة على الأحزاب (الرسمية) وقمعها وتدجينها، وفى توجيه ضربة عنيفة ومؤثرة لجماعة «الإخوان»، (المحظورة)، بالمحاكمات العسكرية الجائرة التى طالت عددا من أبرز ركائزها الاقتصادية وكوادرها السياسية والعلمية، وفى محاصرة حركة «كفاية» ولجم اندفاعاتها القوية، فوجئ، ومن حيث لا يحتسب، ببروز جيل جديد من المعارضين العنيدين، ممثلا فى عشرات الآلاف من الشباب فى سن اليفوعة، كلهم من مواليد «العهد المباركى الميمون»، أو من «الأجيال التى ولدت وعاشت فى ظل حالة الطوارئ الممتدة للعام السابع والعشرين على التوالى»، شباب فى ميعة الصبا، أغلبهم فى العقد الثانى أو بدايات العقد الثالث من العمر، استطاعوا باستخدام موقع الـ «Face Book»، على شبكة الإنترنت، أن يسببوا اضطرابا واسعا للنظام، لعل أبرز مظاهرة هو حالة «الهلع» الأمنى فى مواجهة هذه الظاهرة الجديدة، والتى دفعته للإقدام على خطوات قمعية عشوائية، غير مسبوقة: (كاعتقال نشطاء هذه المواقع، والإعداد لفرض الرقابة الأمنية عليها، وتعقب البارزين من مستخدميها، ومتابعة رسائل الـ «SMS»، والتدخل الأمنى، عبر شركات التليفون المحمول لتتبع مرسليها... إلخ).

والمدهش أن هذه الهجمات الانتقامية، كانت عنصرا إضافيا لاشتعال غضبة «مواطنى دولة الـ «Face Book» الديمقراطية»، ولاتساع نطاق المشاركين فى حملاتها، (والمقدرين بربع مليون فتى وفتاة)، وانضمام قطاعات أكبر من الشباب (غير المسيّس) إلى حملاتها، أغلبهم فى عمر «أحفاد» الرئيس «مبارك»، ومعظمهم لم يعرف رئيسا للبلاد سواه، والذين صعّدوا من دعوتهم لـ «الإفراج عن مصر»، و «لوقف النزيف وبيع مقدرات البلاد»، و «لانتزاع حقوقنا وأموالنا المنهوبة»، حسبما جاء فى بياناتهم وملصقاتهم التى امتلأت بها المواقع الإليكترونية الخاصة بهم.

بين «الرئيس المؤمن» و «الرئيس المزمن»:

ولم تكن هذه الدعوات للإضراب والاعتصام والتظاهر، بأى صورة، مفاجأة لكل من يتابع منحنى تدهور الأوضاع فى مصر، وتطوراته الدرامية، وبالذات فى الفترة القريبة الماضية، ويجزم كل متابع للوضع فيها أن هذه الموجة من الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات لن تكون الأخيرة بأى حال... فى المواجهة المتصاعدة بين الشعب، بفئاته وطبقاته ومكوناته المتعددة، وبين الحكم المترهل الفاسد، برمزه، «حسنى مبارك»، وإذا كان الرئيس «أنور السادات» قد أطلق على نفسه اسم «الرئيس المؤمن»، فقد أطلق المصريون، اللاذعو اللسان وصف «الرئيس المزمن»، على «حسنى مبارك»، فهو صاحب ثالث أطول فترة حكم ممن جلس على كرسى «المحروسة»، (بعد رمسيس الثانى «فرعون المجد والانتصار»، ومحمد على باشا «بانى مصر الحديثة»)، وكما كتبت صحف المعارضة، فقد استهلك «حسنى مبارك» حكم أربعة رؤساء أمريكيين، ويوشك أن يشهد الرئيس الخامس، وثمانية رؤساء حكومات إسرائيلية، واثنتى عشر رئيس وزراء إيطالى، وأربعة مستشارين ألمانيين، وأربعة رؤساء حكومات بريطانيين، وثلاثة رؤساء فرنسيين، وثلاثة ملوك سعوديين، ورحل أغلب الحكام العرب الذين رافقوه، فى بداية مشواره، ولم يعد معظمهم فى السلطة، وأصبح يجلس فى مؤتمرات القمة مع أبنائهم.

شيخوخة نظام... شيخوخة دولة

وفى عصره شاخت الدولة المصرية التليدة، وأصابها الهرم، وحل بأعطافها الخمود، وأصاب شرايينها الجمود، وأصبح حالها: «عجوز يحكم عواجيز، ويعارضه مسنون»، إذ ليس هو وحده الطاعن فى السن، ولا أركان حكمه فحسب، كما يكتب «محمد إسماعيل»، فى جريدة «البديل»، وإنما امتدت هذه الحالة البائسة فشملت أركان «المعارضة»، (الرسمية ـ الشرعية)،

و(المحظورة)، كذلك: «فمرشد» الإخوان «سيحتفل بعيد ميلاده الثمانين بعد الرئيس بشهرين، وضياء داوود، (الحزب العربى الناصرى)، بلغ الثانية والثمانين، ولا يزال متشبسا برئاسة الحزب، ود. رفعت السعيد، (قومسيير حزب التجمع)، على أعتاب الثمانين»، أمد الله فى أعمارهم جميعا!.

تراجع الدور المصرى:

وفى عهد الرئيس «مبارك» تراجع الدور الريادى، السياسى والحضارى لمصر، ضمن وطنها العربى، وعالمها (الثالث)، والعالم أجمع، تراجعا مأساويا، وفقدت مصر مكانتها المرموقة التى تحققت لها فى العهود السابقة، وبالذات فى حقبة احتدام معارك التحرر الوطنى المشهودة، خلال فترة حكم الرئيس الأسبق «جمال عبد الناصر»، وتقزم الدور المصرى بصورة محزنة حين تخلت إدارة مصر «مبارك»، عن ثوابتها الاستراتيجية ومستهدفاتها العليا، لصالح الدولة الصهيونية، ومراكز النفوذ النفطى الخليجية، التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، فتقلص اهتمام النظام بالقضايا العربية والأفريقية، حتى المصيرى منها، كالعدوان الصهيونى المستمر على الشعب الفلسطينى واللبنانى والسورى، أو الاحتلال الإجرامى الأمريكى للعراق، أو التهديدات الكارثية فى السودان التى تهدد مصدر الحياة الأساس لمصر (النيل)،... الخ.

ومع الإعلان عن أن «خيار النظام الاستراتيجى هو السلام»، وأن «حرب أكتوبر/ تشرين هى آخر الحروب»، انطلقت الدولة الصهيونية تعربد فى المنطقة بلا رادع، وتدعمت مسيرة «هرولة» النظم العربية إلى أحضانها، وتكرس «التطبيع» السياسى والاقتصادى، وأصبح الشغل الشاغل لمبارك وأركان حكمه إثبات أنهم الأجدر، والأقدر، على النهوض بمهمة خدمة السياسة الأمريكية فى منطقتنا، وضمان وحماية المصالح الأمريكية المستهدفة فيها: النفط، وأمن إسرائيل، وبقاء أنظمة التبعية والاستخذاء.

تغول جهز الأمن:

وفى عهده اتسع دور وسطوة وجهاز الأمن بدرجة هائلة، مقابل تقلص دورالهيئات السياسية إلى حالة محزنة، وتضخمت أحجام قوات القــمع إلى مستوى بالــغ الخطر (أشارت مجلة «الإيكونومست» البريطانية إلى أن عددهم بلغ مليون وأربعمائة ألف مجند، مدجج بالعتاد والســلاح)، وتغولت ممارساته حتى أصبح انتهاك الأعراض، والتعذيب المفضى إلى الموت، والاعتقال المتكررحتى لمن يصدر القضاء أحكاما تبرء ساحتهم، واستخدام سلاح البلطجة، والقمع المفرط لرموز وكوادر المعارضة السياسية، (بل وللمواطنين العاديين)... أمرا طبيعيا، وممارسة يومية ومنهجية، حولت مصر إلى دولة بوليسية بامتياز، يتم فيها التجسس على كل تحركات وتليفونات المعارضين، وعلى رسائلهم البريدية والإليكترونية، دون خشية من عقاب أو حساب على جريمة انتهاك القانون والدستور،وقد كان رد «حبيب العادلى»، وزير داخلية «مبارك» حينما ووجه بهذا السلوك الشائن قاطعا ودالا: «من يخاف لا يتكلم».

ومن الطبيعى والحال كذلك، أن تكون الأولوية، فى موازنة عام ٢٠٠٨، لمتطلبات جهاز أمن النظام، الذى خصص له مبلغ تسعة مليارات جنيه، فيما تم اقتطاع مليار وتسعمائة مليون جنيه من مخصصات التعليم، الذى يعانى من أزمات ضخمة بسبب ضعف الإنفاق عليه للعجز عن تدبير الموارد المطلوبة.

والأطرف أن وزارة الداخلية لم تكتف بهذا المبلغ الهائل، وإنما طالبت بزيادة قدرها ٣٦٤ مليون جنيه، لمواجهة فاتورة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومستلزمات بناء «منشآت جديدة»، (سجون ومعتقلات ومراكز تدريب لقوات القمع)، ولمعادلة الزيادة فى سعر «اليورو»، (الذى تستورد به آلات التعذيب وأدوات فض المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، وأجهزة تتبع المعارضين والتجسس عليهم).

عاطلين بلا أمل!:

وفى عصر الرئيس «مبارك»، ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل فى مصر إلى أعداد غير مسبوقة، يقدرهم الدكتور «نادر الفرجانى»، الخبير الاقتصادى المعروف، باثنى عشر مليون مواطن، أكثرهم من الشباب، يزيدون إلى أربعة وعشرين مليونا إذا وضعنا فى الاعتبار الحصول على عمل جيد يتناسب مع إمكانات الفرد، من بلد تعداده نحو ٧٨ مليونا (أى ما بين ١٥٪ و ٣٠٪ من إجمالى المواطنين عاطلين عن العمل، بصورة أو أخرى).

تضخم واحتكار:

وفى عهد «حسنى مبارك»، أيضا، تدهورت معيشة فئات اجتماعية كانت «ميسورة» أو«مستورة» إلى مهاوى الفاقة والعسر، وازدادت أعداد الفقراء من بين أبناء الشعب المصرى، وبلغوا نحو ستين مليون فرد، وحسب تقديرات الدكتور الفرجانى، تفاقمت الفوارق الطبقية، حيث انخفضت عوائد العمل والأجور والمعاشات من الدخل القومى، من ٤٤٪ عام ١٩٧٥ إلى أقل من ٢٠٪ الآن، وبما يعنى أن «الجانب الأكبر من الدخل القومى (نحو ٨٠٪) تحتكره السلطة الحاكمة مع من يسميه الدكتور نادر الفرجانى فى، حديثه لجريدة «الأهالى»، (٢٠٠٨/٤/٣٠)، «الشلة» المحيطة بها، التى تحتكر - بشكل كامل - السلطة والثروة فى مصر، ممثلة فى هذا التزاوج الخطر «بين أعمدة الحكم فى السلطة السياسية وبين فئة رجال الأعمال الكبار».

وفى عصره، كما اعترف المهندس «رشيد محمد رشيد»، وزير الصناعة والتجارة فى وزارة الدكتور «أحمد نظيف» الحالية: «ارتفع التضخم فى أسعار عدد من المنتجات الحيوية وخاماتها بنسبة تتراوح بين ٤٠٠٪ و ٥٠٠٪، وزادت أسعار الأغذية بنسبة ٧٠٪، فى العام الماضى،

وبنسبة ٣٠٪ خلال شهرى يناير وفبراير/ كانون ثانى وشباط الماضيين، أما أسعار الحبوب فارتفعت بنسبة ١٥٠٪»!. (البديل ٢٠٠٨/٣/١٨)، فى الوقت الذى قدر «برنامج الغذاء العالمى»، متوسط ارتفاع الأسعار، خلال عام واحد فقط (٢٠٠٧)، بـ ١٢٢٪.

من «الشدة المستنصرية»... إلى «الشدة المباركية»!:

وهكذا، فيمكن القول أن نظام الرئيس «حسنى مبارك»، «قاد» البلاد إلى أوضاع غير مسبوقة، ربما لا يماثلها إلا «الشدة المستنصرية»، التى عاشتها مصرعلى عهد الخليفة «المستنصر بالله»، حين ضرب القحط البلاد بسبب انحسار مياه النيل لسبع سنوات متتالية، وكان أن أكل المصريون آنذاك، لحوم القطط والكلاب، لندرة الغذاء، وبادلت بنت شهبندر التجار وعاءا من الذهب بآخر من الخبز لندرته.، وملأت الجثث المتعفنة، التى قضت من فرط الجوع، الحارات ومجارى النهر المجدب،على نحو ما يذكر المؤرخون من معاصرى تلك الفترة الكئيبة.

وفى مقابل «الشدة المستنصرية» التى استمرت سبع سنوات، دامت «الشدة المباركية» سبعة وعشرين عاما، وفيها أكل المصريون «لحوم الحمير والكلاب»، وسقط ١٣ قتيلا فى حروب الحصول على بضعة أرغفة من الخبز لا تسمن ولا تشبع، ونشبت «حروب المياه»، بين القرى والمواطنين لرى الأرض الظمأى، أو للحصول على «شربة ماء» (ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمى)، وينتحر الفقراء، فى مصر «مبارك»، يأسا وإحباطا، وقنوطا وكمدا، وآخرهم «زينب محمد الشبيبى»، من مدينة طنطا، محافظة الغربية، التى قتلت نفسها، وهى فى ريعان الشباب، منذ أيام وجيزة، بعد أن أعيتها الحيلة لتدبير احتياجات حياتها وحياة أسرتها المتواضعة، وكانت آخر كلماتها: «العيشة طين، والمسؤولين عايشين فى قصور ومش حاسين».

على أعتاب ثورة جديدة:

كتب «جون برادلى»، الصحفى البريطانى، والخبير المتخصص فى شئون الشرق الأوسط، فى صفحات كتابه، الذى صدر مؤخرا بالولايات المتحدة، بعنوان «Inside Egypt»، يسجل نبوءته الكاشفة:

«مصر على أعتاب ثورة جديدة... حيث التدهور السريع فى كل القطاعات، والغنى يزداد ثراء، والفقير يزداد فقرا، والهوة بين النظام والشعب تزداد اتساعا، فالأسعار الآن زادت ثلاثة أضعاف ماكانت عليه عام ١٩٩٩، فيما لا تزال أجور أصدقائى المصريين ثابتة... هناك شىء ما لا تستطيع تحديده: مزيج من الإحباط والغضب واليأس منتشر فى كل مكان، مصر الآن قريبة من حدوث تغير دراماتيكى، والمصريون الآن يعيشون فترة مثل تلك التى سبقت ثورة ١٩٥٢، ومثل تلك التى سبقت اغتيال السادات... لقد حول النظام شعبه إلى عدو، وتعيش مصر الآن فى ظل حكم تسلطى أدى إلى انتشار الخوف وفقدان الأمل وطغيان الفساد فى المجتمع، وتحولت البلد الذى تمتع شعبه طوال تاريخه بالانفتاح والتسامح إلى مكان يكسب فيه الأصوليون أرضا جديدة كل يوم، ونظامها أصبح أكثر النظم العربية قسوة، حيث يمكن أن يسجن فيها، أى مواطن أو يتعرض للتعذيب فى أى وقت، وبدون أى سبب!، ومع غياب أى نوع من شرعية النظام، فإن ما يبقيه فى الحكم هو التخويف، والترهيب لا غير».

أما جريدة «الواشنطن بوست»، فقد عكست رؤية مجموعة من الخبراء والاقتصاديين لدلالات «أزمة الخبز» التى اندلعت فى مصرمؤخرا، ولازالت مظاهرها قائمة، فقالت: «إن هذه الأزمة كشفت عن عدم قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، بعد أن حرمهم النظام السلطوى من الحقوق السياسية والاقتصادية، ولم يبق سوى أن يحرمهم من الخبز المدعوم، الذى يعتبر وسيلة البقاء، فى البلد الذى يشتمل على

أكثر من ثلاثين مليون فقير»، «وأشارت إلى أن الوضع الحالى فى مصر يهدد بثورة شعبية، على غرار ثورة ١٩٧٧، التى أطلق عليها «ثورة الجياع»، والتى قام بها المواطنون، عندما أقدمت الحكومة على رفع الدعم عن الخبز، وهو الأمر الذى أدى إلى اندلاع انتفاضة شعبية واسعة فى مصر، فى عهد الرئيس الراحل «أنور السادات»، وسرعان ما نجح المواطنون فى استعادة الدعم»، ونقلت قول الدكتور «عمرو الشوبكى»: «المزاج العام للشعب هو الغضب، وأعتقد أن الدولة على حافة الانهيار».

هذه هى الحال، فى قاهرة المعز، يوم بلوغ «حسنى مبارك» عامه الثمانين.

■ ■ ■

١١

وقائع «اليوم التالى»

مصر إلى أين؟!*

حكى لى أحد الأصدقاء من رؤساء تحرير إحدى الصحف المستقلة، أن وزيراً بارزاً، فى الحكومة الحالية، طلب لقاءه يوماً على فنجان قهوه، فلما أن وصل إلى مكتبه، أغلقه عليهما، ثم اقترب منه متسائلاً بصوت متهدج ومنخفض النبرة: «ممكن تقول لى إحنا رايحين على فين؟!».

وبالطبع أبدى الصحفى اندهاشه، لأن هذا السؤال، بالتحديد، كان من المفترض أن يوجهه هو إلى الوزير المسئول، وليس العكس.

والحقيقة أن مستقبل مصر، لم يكن، فى يوم من الأيام، على مدار تاريخها المعاصر، بالغموض الذى يبدو عليه هذه الأيام، وهو ماجعل ذلك الوزير المتنفذ، يسعى لمعرفة إلى أين تتجه البلاد من صديقه الصحفى، لأن أوراقاً كثيرة قد تداخلت، وملفات عديدة تشابكت، ويبدو أن الحابل اختلط بالنابل، ولا أحد يعرف إلى أين تندفع قاطرة الوطن، التى تتحرك بسرعة كبيرة، بلا فرامل (كوابح)، وبلا سائق أيضاً.

أزمة حكم شاملة:

فهناك أزمة شاملة، مستحكمة، ممتدة، تضرب بعنف كل مناحى الحياة فى مصر، لا تستثنى مجالاً أو منطقة أو طبقة.

وهذه الأزمة ذات طبيعة اجتماعية حادة، تمس مسألة توزيع الثروة

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/٧/٧.

فى المجتمع، بعد أن اختطفت قلة محدودة من كبار (رجال الأعمال)، بفضل تداخلهم العضوى مع السلطة، كامل الملكية العامة التى كانت مملوكة اسمياً للشعب، وفعلياً للدولة، من مصانع ومرافق وأراض وعقارات ومؤسسات وخدمات... إلخ، بلا مقابل تقريباً، واحتاج تمرير هذا الوضع إشاعة مناخ ذى سمات خاصة أبرز مظاهره شيوع الفساد، الأمر الذى مهد الأرضية أمام هذه الجماعات لاختراق بنية النظام كله.

شعبان فى بلد واحد!

وهذه الملكيات تدر أرباحاً تقدر بمئات المليارات، تم نزح أغلبها للخارج، وما تبقى من فتات، أنفق بسفه، على مشاريع باذخة لخدمة مزاج هذه الشرائح الطبقية بالغة الضيق، والتى تركت المدن المأهولة، وحتى أحياءها الغنية التقليدية، لـ «الغوغاء» من أبناء الطبقة الوسطى التى تنحدر بسرعة إلى مصاف الطبقات الدنيا، والطبقات الدنيا التى تعيش على حافة الوجود بين الحياة والعدم، لكى تقيم فى معازلها الحصينة (جيتوهاتها)، التى أنشأتها ببذخ غير متصور على حواف الصحراء، بعيداً عن الضجيج والزحام والتلوث! ترفل بين حدائقها الغنّاء، وقصورها الوارفة، وملاعبها الخضراء، وبحيراتها الصناعية، وتحيطها أسوار عالية حصينة، وتحميها من تطفل فرق الـ «سكيورتى» المدربة، وكلاب الحراسة التى تتصدى لرذالة الفضوليين من الجمهور أو وسائل الإعلام المتلصصة.

وفى مقابل هذه الطبقة التى ترفل فى النعيم، تتصاعد معاناة ما يقرب من ثمانين مليونا من المصريين، يعيش أكثر من ثلاثة أرباعهم تحت حد الفقر، وتعانى أغلبيتهم من أزمات طاحنة فى السكن والتعليم والعلاج والانتقال والعمل ومواجهة المخاطر البيئية، فضلاً عن مشاق توفير الحد الأدنى من احتياجات المعيشة الآدمية كالخبز ومياه الشرب، وما شابه.

وتغرق البلاد فى الديون (حسب النشرة الإحصائية للبنك المركزى، لشهر مايو/ آيار ٢٠٠٨، بلغ إجمالى الدين المحلى ٦٧٠,٦ مليار جنيه، والدين الخارجى ٣٢,٨ مليار دولار)، والتضخم (الذى بلغ ١٤,٤٪ وفقاً لأسعار المستهلكين، أو ٢٣,٧٪ وفقاً لأسعار المنتجين)، وتعانى من تداعيات انهيار مؤسسات الخدمات الرسمية فى كل نواحى الحياة، وتعم الفوضى الشارع المصرى، ويعجز النظام حتى عن تنظيف أحياء البلاد من القمامة، أو كفالة انسياب طبيعى للسيارات فى شوارع العاصمة، ناهيك عما هو أعظم من مهمات ومسؤوليات، وعلى رأسها حماية الأمن المنفلت، ووضع حد لظواهر البلطجة والاعتداء على الأبرياء، والتعذيب «المنهجى» فى أقسام البوليس وسجون ومعتقلات النظام، والذى تغص بتفاصيل ممارساته البشعة صفحات الجرائد وملفات منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان.

وفى مثل هذه الظروف الحرجة، والممتدة بلا علاج لعقود ثلاثة متتالية، تضاعفت فيها معاناة الملايين من المصريين، إلى درجة غير مسبوقة تتجاوز قدرتهم المشهودة على الصبر والاحتمال وطول البال، ودون أن يبدو ولو ضوء طفيف فى آخر النفق، كان من الطبيعى أن تصبح قضية «التغيير»، والبحث عن «بديل»، قضية ملحّة، ومطروحة على العقل المصرى، بدايةً وسط النخبة المسيَّسة والمثقفة، التى خرجت، تعبيراً عن تطلعاتها، حركة «كفاية»، منذ أواخر عام ٢٠٠٤، رافعة شعار «لا للتمديد... لا للتوريث»، فى مواجهة حكم العائلة المباركية، ثم بدخول «الجماهير الغفيرة»: من العمال والفلاحين وقطاعات البرجوازية الصغيرة، والمعدمين والمسحوقين والمهمشين، وشرائح الطبقة الوسطى المتدهورة الأحوال (أساتذة مدارس وجامعات، مهندسين وأطباء، صحفيين وقضاة،... إلخ) إلى ساحة النزال، بشكل غير مسبوق ولا معلوم فى التاريخ المصرى التليد،

حيث تعددت أشكال التحركات الاحتجاجية (تظاهرات، اعتصامات، إضرابات، مسيرات،... الألف حدث خلال العام الأخير وحده).

وأزمة معارضة مستحكمة:

غير أن المشكلة، فى مصر، لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى الضفة الأخرى من النهر: فالمعارضة المصرية لا تقل ضعفا أو تفسخاً عن السلطة:

● **الأحزاب:**

فبعد أكثر من ٣٢ عاماً على تجربة «الديمقراطية المقيدة»، التى بدأت سنة ١٩٧٦ بتقسيم «حزب مصر العربى»، حزب السلطة، ووريث «الاتحاد الاشتراكى»، إلى منابر ثلاثة: يسار ويمين ووسط، ورغم وصول عدد الأحزاب إلى ٢٣ حزباً، (لا يعرف المواطن المصرى أسماء معظمها لا تزال هذه التجربة قعيدة ظروف تكونها بيد النظام، وميلادها ضمن شروط لعبته السياسية، المصممة لكى تخدم هيمنته، وتكرس سيطرته، فى المقام الأول، وهى ارتضت الانصياع لأوامر النظام ونواهيه، فاستكانت داخل مقاراتها دون أدنى محاولة للخروج من الدائرة الطباشيرية المرسومة، وفقدت صلاتها بالناس، ولم تعد قادرة على الارتباط بقضاياها، أو التأثير فيها، أوقيادة نضالاتها فى معارك وجودها وكينونتها.

● **وجماعة «الإخوان المسلمون»:**

التى تملك قدرات تنظيمية ومادية كبيرة، ولها نفوذ ملحوظ فى الواقع السياسى والاجتماعى، أثبتت - على مدار الفترة الماضية - جمودها، هى الأخرى، وعجزها عن التطور، وفقدانها للبوصلة المرشدة، وداخلها غرور مقيت بعد فوزها بـ ٨٨ مقعداً فى انتخابات مجلس الشعب، عام ٢٠٠٥، تصورت على أثره أنها قاب قوسين أو أدنى من السلطة التى ظنتها يسيرة القطوف، ووقعت فى «خطايا» تكتيكية ذات دلالات خطيرة (مثل تدريبات

«الميليشيا العسكرية» بجامعة الأزهر، وتخليها عن التحركات الجماهيرية كإضراب أساتذة الجامعة، وإضراب ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٨، و نشر برنامج حزبهم السياسى، بما تضمنه من أفكار ومواقف لاقت اعتراضاً واسعاً من النخب الفكرية والثقافية والفرقاء السياسيين والأقباط،... إلخ)، الأمر الذى عزلها عن الجماهير وعن «حلفائها!»، وتركها وحيدة، بلا أصدقاء أو مدافعين، يزودون عنها، ويحمون ظهرها من غدر النظام، وشراسته فى حماية مصالحه، وتأمين وضعيته الانفرادية المستقرة!.

٢ـ الحركات الإجتماعية ـ السياسية الجديدة

لعبت هذه الحركات، وعلى رأسها «حركة كفاية» دوراً تاريخياً مشهوداً فى تحريك المياه الراكدة وتثقيف الناس بثقافة الإحتجاج والدفاع عن الحق، وفتحت الطريق على مصراعيه أمام تدفق أكبر حركة احتجاجية جماهيرية ممتدّة فى تاريخ مصر المعاصر، وانتشرت فكرتها من أساتذة الجامعة إلى القضاة والمهندسين والفنانين والشباب والمهمشين والتجمعات الشعبية...

ثمّ اكتسبت زخماً ضخماً بإنضمام العمال والطبقات المسحوقة إلى صفوف المحتجين على تدهور الأحوال، لكنها حتى الآن لم تتمكن من بلورة قيادة جماعية، أو تنظيم موحد يقود كفاحها، ومازالت تحركاتها جزئية ومتناثرة تفتقد لبرنامج مشترك للنضال يوحّد جهودها ويرسم طريقها للتغيير.

إلى أين المسير؟

يواجه النظام وضعاً متدهوراً وشديد الاحتقان، ويشهد كل يوم تصاعداً جديداً لوتيرة الاحتجاج الجماهيرى، كان آخر تجلياتها ثورة أهل محافظة «دمياط» ضد بناء مصنع ملوّث للبيئة، لشركة «أجريوم» الكيماوية الكندية، وإجبارهم النظام على التراجع. إن حالة الإحباط المستشرية جراء الانتشار العميق للفساد فى بنية النظام (وآخر وقائعه) تسرّب أسئلة امتحانات

مرحلة الثانوية العامة فى محافظة المنيا، واكتشاف عقد لجان امتحان «خاصة» لأبناء المسؤولين الأمنيّين وكبار رجال الحكم ومجلس الشعب فى المحافظة!) لا تكاد تترك مجالاً لإصلاح الأحوال وتقديم حلول ناجحة لمشكلات المجتمع المتراكمة، التى لم تعد تحتمل المماطلة ولا التأجيل.

وتشير كل الدلائل: إلى أن الأزمة الاقتصادية، والغذائية بالتحديد، التى تضرب المجتمع المصرى بقسوة هائلة، ستزداد تعقيداً بسبب الأوضاع العالمية، والسياسات «النيوليبرالية» التى تصر السلطة على التمسك بها رغم علامات فشلها الأكيد. وهو ما يضع السلطة أمام خيار واحد: تصعيد حالة القمع، والمواجهة العنيفة لكل فئات المجتمع وطبقاته، ومن المعتاد الآن أن تتحوّل شوارع العاصمة والمدن الكبرى إلى ثكنات عسكرية. ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن تتزايد أعداد المجندين فى «الأمن المركزى» الموكل إليه مهمة السيطرة على الأوضاع الأمنية فى البلاد، حتى تجاوزت جحافله أعداد القوات المسلحة العاملة بمرات (آخر رقم يشير إلى أن عدد جنود الأمن المركزى بلغ مليوناً وأربعمائة ألف). وهذا الأمر بدوره يزيد من وتيرة الاحتجاج المتصاعدة، ويدفع الأمور إلى لحظة مواجهة تتجمع فى الأفق وتبدو مقدماتها واضحة.

وقد فجّر هذا الوضع داخل المجتمع المصرى حواراً واسعاً حول المستقبل: إلى أين تتجه البلاد؟ وكيف سيكون مصيرها فى المستقبل المرئى؟... وخاصة أن مبارك قد تخطى الثمانين عاماً، ولن يكون معقولاً ولا مقبولاً أن يستمر، أكثر من هذا، رئيساً لدولة كبيرة كمصر، تعانى الجمود ومتخمة بالمشكلات التى تراكمت بلا حل طوال حكمه الراكد المديد، وتحتاج حتى تخرج من عثرتها إلى طاقة جبارة، وقيادة جديدة، وإرادة فولاذية. والأخطر الملحوظ أن مصر تدخل هذه المرحلة الحرجة من عمرها وعمر رئيسها، من دون أى علامات طريق واضحة تشير إلى مخرج (شرعى) من هذه الأزمة، أو إلى اتجاهات الريح فى المستقبل القريب.

احتمالات المستقبل

ما هى الاحتمالات التى تطرح نفسها إذاً على الأوضاع فى مصر؟. لا يخرج ما يطرحه الخبراء ورجال السياسة والفكر عن الاحتمالات الأربعة الآتية:

ـ توريث السلطة

أصرّ مبارك على ألا يُعيّن نائباً له، يحلّ محلّه بشكل دستورى وطبيعى وفى الوقت ذاته يُنكر هو ومن حوله، نيّة توريث نجله السلطة، مع أن كلّ الشواهد اليومية تصفع الجميع بعكس هذا الكلام، حيث يمارس جمال مبارك العديد من المهمات السيادية التى تتجاوز كثيراً حدود دوره الرسمى كأمين لـ «لجنة السياسات» فى «الحزب الوطنى» الحاكم، وهى لجنة من لجان عديدة لم تكن لتعطيه أى ميزة لولا نفوذه كابن الرئيس ورئيساً محتملاً، الجديد هو تلميح جمال مبارك لصحيفة «العلم» المغربية، يوم ٢٠٠٨/٥/٢٢، عن رغبته فى طرح نفسه كـ «خليفة» لوالده فى المنصب الرئاسى، حيث نقلت الجريدة قوله فى حوار مع قناة «فرانس ٢٤» الفرنسية: «أن هناك أصواتاً تؤيدنا، أو على الأقل، أفراداً مؤمنين بالاتجاه الذى نحاول طرحه، وهم أكثر ثقة فى رؤيتنا للمستقبل والإصلاح، وساندونا فى السنوات الأخيرة... إن الطريق أمامنا واعد، ليس فقط فى مسألة الخلافة والانتخابات الرئاسية، بل فى شأن أكثر أهمية وهو بناء المؤسسات على الجانب السياسى»، وهو كلام واضح النوايا، فاضح الدلالة! لكن يقف حجر عثرة فى سبيله أمران: **الأول**: موقف المؤسسة العسكرية الغامض من تولّى رئيس مدنى مقاليد السلطة التى تتحكم فيها منذ ١٩٥٢، **والثانى**: الوضع «الشرعى» لجمال مبارك، الذى يؤهله لتبوء موقع الرئاسة.

فبحسب الدستور يتولى هذا المنصب فور خلوّه بالوفاة أو العجز، نائب الرئيس (إن وجد) أو رئيس الوزراء فى التعديلات الأخيرة التى أدخلت عام ٢٠٠٥ على المادة ٧٦ من الدستور، وهذا يعنى أن وضع جمال مبارك

يحتاج إلى رافعة «شرعية» تجعله مهيئاً لتولى منصب الرئاسة، كأن يتولى موقع رئيس الوزراء، أو أن يعينه مبارك نائباً له، والأمران ليسا سهلين فى كل الأحوال، وسيفتحان ملف التوريث المرفوض على أوسع نطاق، كما أن كلاً منهما يجب أن يحصل خلال حكم الرئيس مبارك، أى قبل حلول عام ٢٠١١، موعد نهاية فترة رئاسته الخامسة، لأن فرص إتمامهما ستضاءل كثيراً بعد ذلك، وهو ما أكدّه النائب فى البرلمان والسكرتير السابق للرئيس فى مجال المعلومات مصطفى الفقى: «إذا تقدم الحكم (الرئيس) فى أثناء وجوده بشخصية معينة، فهنا أستطيع أن أجزم بأنه سوف يكتب لها التوفيق فى حيازة منصب الرئاسة. أما إذا حدث ذلك بعد رحيل الحاكم، فالأمر يحتاج إلى إعادة قراءة... (لأن) مصر، رغم أنها فرعونية، فإنها لا تحكم من القبور... إذا اختير الرئيس القادم فى ظل النظام القائم، فسيكون تأثيره قوياً للغاية. أما إذا انتهى النظام (الرئيس) وما زلنا نبحث عن رئيس جديد، فسوف تكون مؤثرات النظام السابق محدودة» («الدستور» ٢٠٠٨/٦/١).

ـ **الاحتمال الثانى: رئيس عسكرى:** وهو احتمال يُحَبِّذهُ بعض خبراء السياسة الذين يرون أن «المؤسسة العسكرية» فى مصر، بتراثها وإمكاناتها وانضباطها، مازالت هى «اللاعب الأول» والمؤثر الرئيسى فى تقرير مسار التحولات فى البلاد، منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وحتى الآن، ومن هؤلاء الدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» ورئيس «حزب الجبهة الديمقراطية» الذى يرى أن المجتمع المصرى الآن يمر بأزمة غير مسبوقة منذ أيام محمد على، و«أغلب الظن أن الرئيس القادم لن يكون إلا شخصاً من القوات المسلحة»، (جريدة «الدستور»، ٢٠٠٨/٥/١).

وهناك تصور آخر فى هذا السياق يرى أن المؤسسة العسكرية قد يكون لها دور فى نقل السلطة إلى «رئيس مدنى» لن يكون على الأرجح سوى جمال مبارك (مصطفى الفقى فى الحديث المشار إليه).

سيناريو يوم التغيير

اجتماع شروط التغيير الموضوعية مع غياب الشرط الذاتى (القيادة والتنظيم)، قد يؤدى بالأوضاع إلى ذروة انفجارية خطيرة، وتعنت السلطة بتجاهلها للإرادة الشعبية الغاضبة ولعناصر الاحتقان السياسى والإجتماعى والاقتصادى المتراكمة، قد تقود إلى «انفجار عارم لن يبقى ولن يذر» كما يتخوف الوزير السابق يحيى الجمل، ويشاركه الرأى رئيس حزب «التجمع» الرسمى رفعت السعيد، الذى حذر من «ثورة الجياع» المقبلة، مؤكداً أن الشعب «يتعامل مه حكومة ضعيفة، أضعف من مواجهة الجماهير، وهى حكومة ليس هناك من هو أغبى منها فى العالم» (جريدة «صوت الأمة» ٢٠٠٨/٦/٢). أستاذ العلوم السياسية حسن نافعة، يرى أن هذا هو أحد الاحتمالات المطروحة: «انفلات الوضع الأمنى بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية من ناحية وغياب غطاء سياسى وقيادة تنظيمية للحركة الاحتجاجية من ناحية أخرى، (ربما يدفع) الأمور إلى حالة من الفوضى، قد يستغلها الجيش للنزول إلى الشارع... وتسلم زمام الأمور فى البلاد» («المصرى اليوم» ٢٠٠٨/٦/٢٢).

ـ الاحتمال الرابع: انتقال سلمى للوضع

لكن هناك من يراهن على احتمال رابع آخر هو نجاح الحركات الشعبية والإحتجاجية الجديدة فى تجاوز أزمتها الراهنة، وبناء آلية فاعلة تهيئ الظروف لتصعيد الضغط المنظم والمدروس على النظام المتشبث بالسلطة دون استحقاق أو جدارة. ويساعد على طرح هذا التصور المتفائل أن المعارك الناجحة للعديد من هذه التحركات (كأساتذة الجامعات والقضاة والمهندسين والأطباء والعمال والموظفين الحكوميين والمستخدمين والفلاحين وسكان العشوائيات...)، قد أفرزت قيادات محلية محنكة اكتسبت خبرات كبيرة فى لهيب الصراع. وفى هذا التصور، فالذى يؤخر النجاح هو الموقف المائع والملتبس للأحزاب السياسية (الرسمية) ولجماعة

«الإخوان» من جهة، والصراعات الأيديولوجية المحتدمة بينها من جهة أخرى، وهو مايُعيق فرص توحدها على برنامج مرحلى للتغيير.

ويبقى وضع آخر آثرنا ادخاره لخاتمة هذا المقال، وهو احتمال أن يبقى الوضع على ما هو عليه.

ولأن النكتة المصرية ليست مجرد توليف ذكى لجملة أو فكرة تنتزع البسمة وتطلق الضحكات، إنما هى جماع حكمة القرون الغابرة وفلسفتها، ومصدر للسخرية والانتقام من الظلم، ووسيلة ساحرة للتعبير عن الرأى عندما تُصادر الوسائل الأخرى، وأداة باترة لقول كلمة الحق فى وجه سلطان جائر، وهى أقوى من أى سلاح، فقد كان من الطبيعى أن يبادر المصرى آخراً بسؤاله: هل سمعت آخر نكتة؟.. وآخر نكتة أطلقها المصريون تقول إنه بواسطة وسائل العلم الحديث، جُمِّد ثلاثة أشخاص، أمريكى وأوروبى ومصرى لمدة مائة وخمسين عاماً، ثم نهضوا من وضعهم المتجمد وبدأوا فى ممارسة حياتهم الطبيعية، وكان أول ما فعلوه المسارعة إلى أجهزة التلفزيون لمعرفة ماذا حل ببلادهم وأهلهم فى فترة غيابهم عن الوعى، فوجد الأمريكى مذيع تلفزيون بلاده (متأفغناً) والأوروبى وجده صينى الملامح، بينما استمع المصرى إلى المذيع يقول «هنا القاهرة، ننتقل الآن إلى إذاعة خارجية لننقل لكم خطاب حسنى مبارك».

والمغزى واضح: فشانى أطول الحكام جلوساً على تخت الحكم فى مصر مؤسس دولتها الحديثة محمد على باشا، لا يريد أبداً أن يفكر فى «اليوم التالى»، مع أن التداعيات كلها توجب هذا الأمر، وأهمها أن مرور الأيام يقضم ما تبقى من وقت، وتتبدى استحقاقات هذا اليوم المرتقب بأقرب مما يظن الجميع، وهى ليست بعيدة أبداً عن الأنظار.

■ ■ ■

١٢

مصر: من غرق العبّارة

إلى غرق النظام*

القضية التى شغلت مصر فى الأيام الأخيرة، ولا زالت تشغلها كلها، بإعلامها وبقواها السياسية وأحزابها وحركاتها الاجتماعية، ومراكزها الحقوقية، وهيئاتها القانونية، وأولا وأخيرا: بجماهيرها الغفيرة، هى قضية الأحكام الهزيلة التى صدرت مؤخرا، بعد نحو عامين ونصف من الانتظار، وبُرئت بموجبها ساحة «ممدوح إسماعيل» أمين الحزب الوطنى (حزب السلطة)، بمصر الجديدة، والعضو المعين بأمر الرئيس «مبارك» فى «مجلس الشورى»، ومالك «عبّارة الموت»، (السلام ـ ٩٨)، التى غرقت فى شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٦، وعلى متنها نحو ١٤٠٠ من العاملين المصريين البسطاء، ونجم عن هذه المأساة موت ١٠٣٣ ضحية، راحوا طعاما سائغا لأسماك البحر الأحمر المفترسة، فضلا عن ٣٧٧ جريحا بعضهم فى حالات خطرة.

وقد هزّت هذه الكارثة الشعب المصرى هزا عميقا، ليس فقط لضخامة عدد الضحايا، والحالات الإنسانية المريعة التى مسّت وجدان المصريين، وإنما أيضا للملابسات والظروف التى واكبت الواقعة وأعقبتها، ولعمق ما تشير إليه هذه الكارثة من دلالات، وكذلك لإدراك المصريين أن هذه المأساة، وإن كانت الأضخم والأبشع، إلاّ أنها لم تكن الأولى من نوعها، وللأسف الشديد، فى ظل الأوضاع المصرية المتدهورة، لن تكون الأخيرة.

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/٨/٢٥.

مسلسل لا ينتهى

لم تكن جريمة «عبّارة الموت» هى الأولى فى التاريخ المصرى الراهن، وبالذات فى خلال بضع السنوات والشهور الفائتة، فقد كانت مصر، دونا عن بقاع الأرض قاطبة، مسرحا لمسلسل متواتر من الكوارث الرهيبة، التى راح ضحية لها الآلاف من المصريين، ومن الفقراء بشكل أساسى، قضوا جميعا ضحية الإهمال، وانعدام الشعور بالمسئولية، وتردى أداء وكفاءة أجهزة الدولة التليدة، وانحطاط مستوى الخدمات المقدمة لأبناء الشعب، وتفشى مظاهر الشيخوخة والفساد فى بنية النظام بمستوياته المتعددة.

❖ فعلى سبيل المثال، حازت مصر قصب السبق، على مستوى العالم كله، فى عدد ضحايا حوادث الطرق المجانية، ولا يكاد يوم يمر دون أن تجلل هامات الصحف والنشرات الإذاعية والتلفزيونية، الأخبار الدامية للحوادث البشعة التى تنتهى بقتل وإصابة المئات من المواطنين، دون أن تحرك السلطة ساكنا فى مواجهة مسلسل الموت المجانى المتكرر، اللهم إلا مضاعفة رسوم «الجباية» وغرامات السائقين على الطرق المتهالكة، ورفع أسعار الوقود، ورسوم تجديد رخص السيارات... إلخ.

◆ **مأساة العبّارة «سالم إكسبريس»:** عام ١٩٩١، والتى غرقت وعلى متنها أكثر من ألف مصرى من المكافحين الفقراء الذين تغربوا بحثا عن لقمة خبز عجفاء ضنّ بها ناهبو خير الوطن، فماتوا دونها، ولم يتسن لهم حتى دفن أجداثهم فى تراب وطنهم.

◆ **محرقة قطار الصعيد:** فى عام ٢٠٠٢، والتى نجمت عن احتراق القطار رقم ٨٢٢، المتجه من القاهرة إلى أسوان، وعلى متنه أكثر من ألف من الفقراء المصريين، من أهل الجنوب، تفحمت جثثهم بشكل مأساوى.

ومع هذا تم تبرئة مسئولى مرفق السكك الحديدية من وزر الكارثة،

وحمّلت المسئولية لـ «كبش فداء» من بعض صغار العاملين بالهيئة.

◆ **محرقة «قصر ثقافة الفيوم»:** فى شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥، وراح ضحية لها ٥٢ شخصا، من المسرحيين والفنانين، جلهّم من الشباب، تفحمت أجسادهم، وأصيب ٢٥ آخرين، قضوا ضحية الإهمال، والرعونة، وغياب كافة احتياطات الأمان، وتراخى الشعور بالواجب والمسئولية.

وأيضا تم تبرئة قيادات وزارة الثقافة المسئولين عن هذه الكارثة، وعلى رأسهم رئيس «هيئة قصور الثقافة» السابق، الدكتور «مصطفى علوى»، عضو «لجنة السياسات»، التى يترأسها «جمال مبارك» بالحزب الوطنى، بعد أن كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكما بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات، وغرامة ١٠٠٠٠ جنيه على ثمانية متهمين، حمّلتهم مسئولية الإهمال الجسيم والإخلال بواجبات وظيفتهم مما أفضى لموت الضحايا.

❖ كما كانت مصر، طوال الأعوام الأخيرة، ميدانا لتفشى بعض الأوبئة (كانفلونزا الطيور)، وتوابع تلوث المياه والهواء من أمراض خبيثة، على رأسها «السرطان»، الذى انتشر انتشارا ملحوظا فى الأعوام الأخيرة، وبالذات لدى الأطفال، وكذلك أمراض تلوث الدم، والفيروس (C)، والتهابات الكبد وغيرها.

◆ **قضية الدم الملوث وشركة «هايدلينا»:**

كانت هذه القضية واحدة من أهم القضايا التى استحوذت على الاهتمام الشعبى، وشغلت حيزا واسعا من الحوار العام، نظرا لخطورتها، ولعلاقات المتهمين فيها بالسلطة ووضعيتهم فى قمة النخبة الحاكمة، وحيث تدخلت عناصر السطوة السياسية والمال والبلطجة لإبراء ذمة «الدكتور هانى سرور»، صاحب شركة «هايدلينا» لإنتاج المستلزمات الطبية، وعضو

«الحزب الوطنى»، وعضو «مجلس الشعب»، من جريمة إنتاج وتوزيع أكياس دم ملوثة، أدت إلى إصابة الآلاف من الضحايا بفيروس «سى»، والتهاب الكبد الوبائى، وغيرها من أمراض الدم الخطيرة، وأحاطت بهذه القضية عناصر عديدة للشبهة والشكوك فى حكم البراءة، خاصة بعد مقتل المستشار «محمد عزت العشماوى»، القاضى الذى أمر بحبس المتهم وعدد من كبار المسئولين بالشركة، فى ظروف مريبة، لتحال القضية أمام قاض آخر، سرعان ما أصدر الحكم ببراءة جميع المتهمين، فى حكم أحدث دويا هائلا فى أركان البلاد، لتأكد الجميع من المسئولية الجنائية للمتهم.

والمشترك فى هذه القضايا جميعها، وأيضا فى قضية «عبّارة الموت، السلام ٩٨»، أن (أبطالها) أو بالأحرى «مجرميها»، الذين تم تبرئتهم كلهم، هم من كوادر النظام والحزب الحاكم، وبرز دور السلطة فى حمايتهم من العقاب، بالتدخل المباشر واضحا، بل فاضحا، كما فى حالة «ممدوح إسماعيل» (الصديق الصدوق لزكريا عزمى، رئيس ديوان رئيس الجمهورية) وأسرته، حيث مثّلت «الحصانة النيابية» سياجا حاميا، لم يُرفع إلا بعد ضمان هروب المتهمين، بثرواتهم وممتلكاتهم، إلى لندن، حيث لا توجد بين مصر وانجلترا اتفاقية لتبادل المجرمين، وحيث يعيش وأسرته بعيدا عن المساءلة والعقاب، كما رفع النظام، الحظر عن شركات المتهم وعن حق التصرف فى أموالها، حتى قبل أن يقضى القضاء ببراءة «ممدوح إسماعيل»، المطعون فيها.

رعاية رسمية

و«ممدوح إسماعيل»، مالك «عبّارة الموت»، مثال نموذجى لطفح الطبقة الصاعدة من «الأغنياء الجدد» فى مصر، والتى تشكلت كمنتج طبيعى لسياسات النظام فى العقود الأخيرة: سياسات «الخصخصة»، و«إعادة الهيكلة»، و «تحرير الملكية»،... إلخ، والتى تمخضت عن وضع ثروة الأمة فى

أيدى شراذم من «المحاسيب»، أتموا، بنشاط يحسدون عليه، نهب المال العام، و«تجريف» المجتمع من ثرواته المادية بالاستيلاء المباشر، وثرواته البشرية، بإغلاق أبواب الرجاء، وسد فرص العمل، أمام الملايين من الشباب، ودفعهم دفعا لمغادرة البلاد، بأى شكل، حتى ولوكان بمخاطرة يائسة، لعبور البحار الهائجة فى قوارب متهالكة، فى رحلة عبثية، تنتهى ـ دوما ـ بالغرق: غرقهم وغرق حلمهم، قبل أن يصلوا إلى الشواطئ الموعودة.

وهذه الطبقة، بسطوتها التى نجمت عن تزاوج المال والسلطة، هى التى تسيطر على عملية صناعة القرار الاقتصادى والسياسى، فى مصر الآن، ورمزها اللامع، المهندس «أحمد عز»، «أمين التنظيم» «بالحزب الوطنى»، ورئيس «اللجنة الاقتصادية» بـ «مجلس الشعب».

وقد صعد «أحمد عز»، بسرعة الصاروخ إلى قمة السلطة، عن طريق علاقته الحميمة بـ «جمال مبارك»، نجل الرئيس، و«الوريث» الأوحد المنتظر، و«أمين لجنة السياسات» بحزب السلطة، «الوطنى الديمقراطى»، وقد أتاح له قربه من الحكم، وارتباطه الحميم بمراكز صنع القرار فى قمة النظام، احتكار أهم الصناعات الاستراتيجية، صناعة الحديد، خلال بضع سنوات لاغير، ومكّنته هذه القرابة، خلال عام واحد فقط، من مضاعفة سعر الطن من ثلاثة آلاف جنيه، إلى ما يزيد عن تسعة آلاف جنيه، للطن الواحد، (أى بنسبة زيادة نحو ٣٠٠٪!)، فى ظل تغاضى السلطة عنه، بل وإسباغ حمايتها عليه، وتجميدها لمساعى إقرار «قانون مكافحة الاحتكار» ـ فى أضابير «مجلس الشعب»، الأمر الذى سبب انهيار سوق العقارات والبناء فى مصر، وتفشى المضاربة على أسعار الوحدات السكنية، حتى البسيط منها، مما أكمل عمليات سد أبواب المستقبل أمام الملايين من الشباب، منهيا الأحلام المشروعة لهم فى بناء أسرة وبيت ومستقبل وحياة.

إدانة برلمانية:

وعودة إلى قضية «عبّارة الموت»: فمن اللافت أن تقرير «لجنة تقصى الحقائق» التى شكلها البرلمان المصرى، قد أدان بشكل واضح إهمال الشركة وتواطؤ الجهات الرسمية مع أصحابها، فعلى سبيل المثال: تم، بمخالفة القانون، تعيين «ممدوح إسماعيل» عضوا بمجلس إدارة موانئ البحر الأحمر الحكومى، الأمر الذى هيأ له المجال لحصد الامتيازات الحصرية للشركة، ومكنّه من التغطية على الوضع المزرى، والمخالف، وغير اللائق إنسانيا، الملىء بالعيوب، لعبّاراته، والذى قاد فى النهاية لغرقها وغرق الركاب الأبرياء على متنها.

غير أن أخطر ما كشفت عنه هذه القضية تمثل فى نقطتين بارزتين دالتين:

الأولى:

تواطؤالمسئولين الفاسدين لـ «الهيئة المصرية للسلامة البحرية»، (بفعل النفوذ السياسى لمالك العبّارة، وشيوع الفساد فى أركانها، والـ «رش» المالى على قياداتها)، فى تقديم التغطية التقنية والتدليس الفنى، بالمخالفة للحالة الحقيقية لوضع العبّارات المتهالكة، مما مكنّه من تسييرها تجاوزا للقانون!، وحمايته من الإدانة، عند محاكمته، بعد وقوع الجريمة.

فشركة «ممدوح إسماعيل»، امتلكت خمس عبّارات، جميعها تم شراؤها من شركة Terenia الإيطالية كـ «خردة» غير صالحة للعمل، ويجب تكهينها، هى: «العبّارة: السلام ٩٠ ـ كاردوتشى»، و«العبّارة: السلام ٩٢ ـ بيترارکا»، و«العبّارة: السلام ٩٤ ـ مانزونى»، و «العبّارة: السلام ٩٦ ـ باسكولى»، و «العبّارة: السلام ٩٨ ـ بوكاشيو»، وقد تم إعادة تأهيلها بشكل بدائى، غير مطابق للمواصفات الدولية، لتحويلها من سفن نقل للبضائع

والسيارات والحاويات، إلى سفن لنقل البشر، أشبه بمدافن متحركة تمخر عباب بحار الموت، فى غيبة من الضمير والرقابة، وباستغلال لظروف الفئات الدنيا من المجتمع، التى تقبل بركوبها لأنها لاتملك تكاليف الانتقال فى وسائل أكثر آدمية.

والثانية:

العبث فى التكييف القانونى للتهمة الموجهة للمتهم، والتى نجم عنها مقتل وإصابة نحو ١٤٠٠ مواطن، بلا جريرة أو ذنب، باعتبارها مجرد «جُنحة» بسيطة، مثلها مثل توصيف واقعة مشاجرة فى الطريق العام، أو مخالفة عادية لقانون المرور، أو ماشاكل ذلك.

وهذا التوصيف الهزلى سوغ للسلطات، فى النهاية، اختصار مسؤولية مالك الشركة عند حدود «علم ولم يبلغ!!» أى علم بغرق البحارة ولم يسارع بالتبليغ عن الواقعة، (كان، فى الواقع، هو وأركان إدارته، مشغولون بضمانات الحصول على القيمة المجزية للتأمين على العبّارة الغارقة من شركات التأمين العالمية)، وبما يعنى مساعدته على غسل يديه من دماء الضحايا البريئة، وصك الأسماع عن آنّات ذوى الضحايا، من الفلاحين والصعايدة البسطاء، الذين شقت صرخاتهم كبد السماء، التياعا على الأحباء المغدورين بلا عقاب، وتأكيداً للقاعدة الحديثة السائدة: «قل لى ابن من أنت، فى مصر، أقل لك كيف ستحصل على حقوقك ومتى».

وإدانة رسمية:

والمذهل أن هذه النتيجة تأتى على العكس، تماما، من مرافعة وكيل النيابة الشاب، «أحمد محمد محمود»، التى أدان فيها بأكثر العبارات وضوحا المتهم، «ممدوح إسماعيل»، الذى: «عدّ نفسه من صفوة المجتمع، فامتلك شركة للنقل البحرى، واشترى واستأجر سفنا، واحتكر خطا

ملاحيا بين موانينا وموانئ بلاد شقيقة، وتوسعت أعماله، وزاد عدد سفنه، وأفسد الجشع ثمار عرق البسطاء، وبدد الفساد والإهمال بريق النجاح وفرحة العودة للأهل والديار.

غرقت السفينة لأخطاء ارتكبها طاقم اختاره هو، وإدارته لقيادتها، وعلم بغرقها فى حينه، فتراخى وتقاعس عن انقاذ الضحايا، وعن مد يد العون لهم، وتركهم يصارعون الجوع والعطش والبرد والأمواج العاتية ساعات طوال، مات منهم من مات، وجرح منهم من جرح، ولم يكلف نفسه عناء إخطار جهات البحث والإنقاذ الفورى، ولم يصدر الأوامر الفورية لوحداته البحرية السريعة والجاهزة، للإبحار والتحرك فورا لإنقاذ الضحايا من رجال ونساء وشيوخ وأطفال، فى ظلام دامس وبحر هائج وطقس سيئ!!.

إن إسناد الواقعة للمتهمين قاطع فى الأوراق على نحو ماورد بأمر الإحالة، قيدا ووصفا، وجاءت أوراق الدعوى غنية بالأدلة المقنعة على ثبوت تلك الجريمة فى حق المتهمين ثبوتا كافيا لا ريب فيه!».

لكن هذه المرافعة البليغة، الطويلة، وبما تضمنته من عشرات القرائن التى تدين مالك الشركة لاستهتاره بأرواح البشر من الركاب، ورعونته فى مواجهة الكارثة، ألقى بها على قارعة الطريق، وفاز «ممدوح اسماعيل»، خدن السلطة وربيب النظام، بالبراءة، بعد أن أنفق نحو خمسين مليونا من الجنيهات على «الموعودين»!.

إن هذه البراءة، كما يقول المستشار «أحمد مكى»، نائب رئيس محكمة النقض، لم تبدأ فى محكمة «جنح سفاجا»، وإنما «بدأت فى النيابة العامة، وتحديدا من قرارى الاتهام والإحالة إلى المحكمة الصادرين منها، ولأنها احالت المتهمين بتهمة محددة تتلخص فى أنهم علموا بغرق العّبارة ولم

يخطروا أجهزة الإنقاذ، مسقطة بذلك كل التهم الأخرى، سواء ما اتصل بسلامة السفينة، أوسلامة إجراءات تسييرها، وحمولتها الزائدة، كما استبعدت النيابة العامة أيضا أخطاء الأجهزة المختصة بالتفتيش على سلامة السفينة وتسييرها، وجميع الشهادات المحلية والعالمية»!.

«تستيف الأوراق!»

وقد جاء تعليق «حمدى الطحان» نائب «الوطنى»، ورئيس «لجنة النقل» بمجلس الشعب، ورئيس «لجنة تقصّى الحقائق» التى شكلها البرلمان المصرى للتحقيق فى المأساة، كاشفا ودامغا، فهو رغم انتمائه للنظام، لم يتحرج من توجيه إصبع الاتهام للمجرم الحقيقى:

«الذى حدث أن مافيا الفساد، سواء بالمال أو بالعلاقات أو بأى وسيلة اخرى، نجحت فى «تستيف»، (ترتيب!)، الأوراق، أمام القاضى بما لا يجعله يحكم إلا بما حكم به، والذى أصابنى بالصدمة هو عدم الأخذ بما جاء فى التقرير ـ الوثيقة، الذى أعدته لجنة تقصّى الحقائق، لأن كل ورقة فيه بوثيقة، أو مستند، أو سند علمى، ولا مجال للتشكيك فيه.

إن المشكلة هى منظومة الفساد، فمصر الآن مثل عبّارة «ممدوح اسماعيل»، فى فسادها وضعفها وترهلها... فالدولة فى مصر تتفكك، وسلطتها غائبة، وهذا ما يجعل الناس الآن تلجأ إلى أخذ حقها بـ «الدراع»، وعدم انتظار دور الدولة لغيابه، وغياب القانون، وهذا مؤشر خطير ينبغى تداركه، قبل أن تحدث الكارثة وتنهار الدولة!».

محاكمة نظام

لقد اكتشفنا، كهيئة دفاع ـ كما يقول «ياسر فتحى»، محامى الدفاع ـ أننا أمام ملف سياسى وليس قضائيا فقط، ينبغى أن يوضع إلى جوارملفات (إضراب) ٦ أبريل (نيسان)، وعمال المحلة، وكل الملفات التى

تخنق الوطن.

إننا أمام معركة سياسية كبرى، فى مواجهة النظام، الذى سمح بدخول «الخردة» لبناء سفن تقتل الغلابة، وسمح بالتزاوج بين السلطة والمال.»

«إن تحالف الفساد والسلطة قتل زوجتى وأبنائى (الأربعة)..»، هكذا يؤكد زوج ضحية، ووالد أربعة أبناء من بين الضحايا، لقد أدرك الجميع فورا هذه الحقيقة القاطعة التى كشفتها وقائع مهزلة محاكمة «ممدوح إسماعيل» وتابعيه.

ولأنها قضية سياسية وشعبية بامتياز، فى مواجهة النظام، كما ذكر محامى الدفاع، كان طبيعيا أن تتفاعل حركة «كفاية» مع الحدث الجلل والقضية الكبرى، التى رأت فيها ما يعكس الدور الكبير الذى بات يلعبه «تحالف رأس المال الفاسد مع السلطة الفاسدة»، ويعرّى تستر الحكم الاستبدادى على هذه الجرائم البشعة، التى يروح ضحية لها الآلاف من أبناء الشعب كل عام، كما تعكس اهتراء النظام وعجزه، وتآكل مشروعيته وانحطاط أداء جهاز الدولة، على كل المستويات والحاجة الماسّة للتغيير الديمقراطى الفورى، حماية للوطن والشعب، من الموت الجماعى المجانى.

ويمضى بيان حركة «كفاية»:

«ولأن هذه المحاكمة هى فى جوهرها محاكمة صريحة للنظام الفاسد والمستبد، فإن بقاء الرأى العام يقظا ومتحفزا، إزاء المحاولات الدؤوبة التى ستجرى للالتفاف على إرادته القاطعة فى محاكمة المجرمين، وإحقاق الحق، والانتصار للعدالة، هو وحده الذى سيمكن من الاقتصاص من قتلة أبناء شعبنا، واستعادة حقوقهم المسلوبة، ومواجهة «فساد البر والبحر»، الذى، كما أغرق المئات من أبناء شعبنا، يهـــدد ـ إذا تقاعسنا عن التصدى لـه ـ بإغراق الوطن كله».

١٣

من حريق «الشورى»..

إلى صخرة ـ «الدويقة» *

عم البلاء البـلاد، قبل دخولها تخوم الدولة الحديثة، (القرن الخامس عشر قبل الميلاد)، فوقف الحكيم «نفر روهو» يرثى حظها:

«إنصت ياقلبى، وانع تلك الأرض التى فيها نشأت».

لقد أصبحت هذه البلاد خرابا، فلا من يهتم بها، ولامن يتكلم عنها، ولا من يذرف الدمع!، فأى حال عليها تلك البلاد؟!.

لقد حجبت الشمس فلا تضىء حتى يبصر الناس،... وأصبح نيل مصر جافا حتى يمكن للإنسان أن يخوضه بالقدم... وكل طيب قد اختفى، وصارت البلاد طريحة الشقاء.

لقد ظهر الأعداء فى برمصر، والبلاد صارت مغزوّة تتألم، وقد حدث فيها مالم يحدث من قبل، الابن صار مثل العدو، والأخ صار خصما، والرجل يذبح والده!، وكل الأشياء الطيبة قد ولت،... والبلاد تحتضر، وأملاك الرجل تُغتصب منه وتُعطى للأجنبى.

و«عين شمس»... لن تصير بعد مكان ولادة كل إله».

● ● ●

وكأن «نفر روهو» الحكيم كان يقرأ من اللوح المحفوظ، ويسجل نبوءاته

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/١٠/٣٠.

التى رآها قبل عشرات القرون، وشاهد عبرها ماالذى يحدث فى مصر الآن؟!:

ففى مفتتح الألفية الثالثة...

وبعد نحو ثلاثة عقود من حكم الرئيس «حسنى مبارك»، «أصبحت البلاد خرابا»، وعطش الناس بعد أن «جفَّ نيلها» الذى كان يغمرها بالخير والعطاء، وجاعوا بعد أن « ولّى كل طيب!»، و «احتضرت البلاد» وصارت «طريحة الشقاء»، بعد أن «ظهر الأعداء فى بر مصر» و«حدث فيها مالم يحدث من قبل!».

آخر الكوارث

يبدو النظام المصرى الآن كبيت قديم، متداع، آيل للسقوط، أو كعجوز هرم تكالبت عليه الأمراض، وتحالفت عليه السنون!

إذ لم يكن حادث سقوط جزء من صخور «جبل المقطم» على رءوس سكان منطقة «الدويقة» العشوائية، الفقراء، والذى أدى إلى انتشال ١١٣ جثة، ودفن بضعة مئات أخرى من الجثث، غير المؤكد عددها، (يقدرها بعض أهالى المنطقة بـ ١٢٠٠ ضحية!)، تحت الأنقاض والصخور، هو الأول من نوعه، ولن يكون الأخير، ولم يكن حدثا مفاجئا، فالخطورة الدائمة التى تكتنف حياة نحو ربع المصريين (يحيون منذ عقود فى مناطق العشوائيات وتخوم البؤس التى تحيط بالعاصمة المرهقة التى تضج بالصخب المستمر، وتناقضات الفقر المدقع والغنى الفاحش، والزحام الرهيب)، والذين ألقت بهم السياسات الاقتصادية للنظام، إلى أوضاع الفاقة والخطر والحياة خارج شروط الأمان، حتى فى حدوده الدنيا، أصبحت أمرا معروفا وشائعا.

ففى حادث «الدويقة» على سبيل المثال، ألّفت لجان، وعُقدت مؤتمرات، ونُظمت دراسات، واتُخذت توصيات، قديمة، كتلك التى تضمنها

تقرير «جيولوجية ومخاطر منطقة جبل المقطم»، الذى صدر عام ١٩٩٧، أى منذ ١١ عاما، وشارك فى إعداده «الهيئة القومية للاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء»، و«الهيئة المصرية العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى»، و «قسم الجيولوجيا» بجامعة عين شمس، وكلها هيئات رسمية مرموقة، حذرت فى تقريرها من مخاطر السكنى فى منطقة الهضبة العليا من المقطم، حيث تتسرب مياه الصرف الصحى ومياه رى الحدائق، والمتجمعة على عمق من ٥ إلى ١٠ أمتار، من أعلى الهضبة، خلال التشققات الموجودة بطبقات الحجر الجيرى، الأمر الذى يسبب تفتت الأحجار وانهيارها على رؤوس الساكنين.

... لكن بالطبع لم يحدث شىء!، بسبب ترهل النظام، واختلال سلم الأولويات، الذى تحتل فيه مثل هذه القضايا موقعا متأخرا، ولأن النافذين فى مراكز صنع القرار ومواقع التأثير، لا يعنيهم هذا الأمر، من بعيد أو قريب، قدر ما يعنيهم تكثيف عمليات «تجريف» الثروة الوطنية، ونهب كل ما يمكن نهبه من الملكية العامة، ونزح المليارات المتراكمة إلى خارج الديار.

مأساة العشوائيات:

ولا يمكن إدراك مأساة «الدويقة» إلا إذا نظرنا إليها فى سياق رؤية عامة لأحوال سّكان المناطق العشوائية فى «بر مصر»، والتى تخبطت الأرقام الرسمية، واختلفت - كالعادة - فى تحديد عددها...

ففيما يحددها «الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء» بـ ٩٠٩ منطقة، يقدرها «مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار»، التابع لـ «مجلس الوزراء»، بـ «١٠٣٤منطقة»، فى حين تقدرها تقارير «التنمية المحلية» بـ ١١٥٠ منطقة، و يقدر «مركز بحوث الإسكان» عددها بـ ١١٧٤ منطقة، أما «معهد التخطيط القومى»، فيحددها بـ ١٢٢١ منطقة!.

وتصل نسبة الإسكان العشوائى، فى بعض المحافظات، إلى نحو ٢٠٪، وتبلغ فى محافظات أخرى، كمحافظة القاهرة، نحو ٣٠٪، أما فى محافظة الإسكندرية فتبلغ ٥٠٪.

وتبعا لتقدير عدد هذه المناطق، يتباين تقدير عدد قاطنيها، الذين يتراوحون بين ١٢ و١٧,٧ مليونا، وتقدر بعض الدراسات عدد القاطنين فى تلك المناطق بما يقترب من العشرين مليونا (بالنظر إلى صعوبات الحصر الدقيق لهذه الأعداد من جهة، وللتدفق البشرى المستمر - بدافع تفاقم صعوبات الحياة واحتدام الأزمة المجتمعية - من المحافظات الفقيرة إلى العاصمة، القاهرة، بحثا عن العمل والرزق، من جهة أخرى).

وهذا معناه أن حوالى ربع المصريين يعيشون فى مناطق عشوائية، ونصف سكان القاهرة الكبرى تقريبا يقيمون فى مواقع لا تصلح لسكنى الآدميين، فضلا عن الملايين غيرهم، الذين يحيون فى مساكن حديثة البناء، تعود إلى عقود مابعد انتهاج سياسات انفتاح «السداح مداح» منذ السبعينيات، لكنها لم تتقيد بالمواصفات العلمية الصحيحة، أو استخدمت خامات بناء غير مطابقة للمواصفات، ويعيش الآخرون فى بيوت قديمة آيلة للسقوط بسبب انعدام الصيانة، ويتكدسون فى منازل متداعية تنذر أوضاعها بكوارث أفدح، وإن كانت واقعة فى مناطق لا تُصنّف باعتبارها مناطق عشوائية، ومثال على ذلك معظم مبانى مناطق القاهرة القديمة، والكثير من أحيائها الآيلة للسقوط، بفعل القدم والزحام وسوء الصيانة!.

مدينة عشوائية... نظام عشوائى!

وهكذا، فأدق تصورلحصاد نحو ثلث القرن من حكم الرئيس مبارك (نائبا للرئيس ثم رئيسا مطلق الصلاحيات) يتجسد فى وضع العاصمة التاريخية للبلاد، القاهرة (الساحرة)، المدينة/ الدولة، التى أراد «الخديو اسماعيل»، أن

ينشئها على مثال العواصم الأوروبية الحديثة: باريس وروما وغيرها!.

القاهرة الآن تنوء تحت وطأة الفوضى والإهمال والكسل، وغياب المنطق وانعدام الشعور بالمسئولية، من نظام هو ذاته أصبح نظاما عشوائيا، شائخا ومترهلا، وممعنا فى العجز والشلل، إزاء الأحداث والوقائع الكبرى التى تتطلب المبادرة والكفاءة والحسم!.

فعاصمة «أم الدنيا» التى تحتل مساحة ٣٤٤ كيلو مترا مربعا، تحوى الآن ٨١ منطقة عشوائية، يقطنها حوالى ١٠ مليون نسمة، ويتكدس هؤلاء البائسين فى أكشاك الصفيح، وعلب الخشب والكرتون، وعلى أسطح المنازل، وبجوار الترع والسكك الحديدية، وفى البيوت الطينية، وتحت أبراج الضغط العالى، وفى القوارب ومساكن الإسكان «المؤقت» والغرف المشتركة البائسة، التى أنشأتها الحكومة، بعد أحداث زلزال عام ١٩٩٢، ولم تتبدل حتى الآن!، وهى جميعها تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات والشروط الصحية، حيث يصبح مجرد حصول ١٧ مليون مواطن على حاجتهم من المياه النظيفة، الصالحة للاستخدام الآدمى، «أقرب إلى ممارسة شعائر اليأس»، حسب تعبير جريدة الـ «واشنطن تايمز» الأمريكية.

وفى بعض هذه «المكتظات» يصل معدل التكدس السكانى إلى أعلى المستويات العالمية، مثل منطقة إمبابة بمحافظة الجيزة، التى يصل معدل التكدس فيها إلى ١١٠ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، (نحو ثلاثة أضعاف النسبة العالمية المحددة للمدن الكبرى، ٣٨,٥ ألف نسمة لكل كيلومتر مربع)، وهى أعلى نسبة للتكدس على مستوى العالم، حيث يسكن نحو مليون شخص فى مساحة مأهولة لا تتجاوز كيلو مترا مربعا واحدا!.

والأغرب أن ازمة المساكن المتفاقمة، بلا علاج، دفعت مئات الألاف من المصريين الفقراء إلى سكنى المقابر والجبّانات وأضرحة الموتى، يمارسون

فيها كل طقوس الوجود والحياة، فى ظاهرة عزّ نظيرها فى أى مكان آخر من العالم!.

وعند ذهابك إلى هناك، كما تصف الصحفية «ياسمين ناجى»: «فأول منظر تقع عيناك عليه هو جبال القمامة وجثث الحيوانات النافقة ووجوه بشر حزينة، تتحدث ملامحها وتشكو دون أن تصدر صوتا، ويكفيك أن تنظر إليهم وهم يعيشون فى عشش غير آدمية تحيط بهم القمامة من جميع الجوانب... أما الأرض فترويها الماء، ولكنها ليست كشبيهتها، فهى ماء مجارى وصرف صحى، بينما الهواء فيصعب عليك استنشاقه لأنك - ببساطة - ستجد نفسك قد وضعت منديلا على أنفك، ليقيك من شر الرائحة الكريهة، ومن المفضل، وأنت فى هذه الزيارة، أن تحترس من الحشرات والذباب والناموس!».

ومن الطبيعى، والحال هكذا، أن تتحول هذه المناطق إلى بؤر للعنف والجريمة والتطرف وتجارة المخدرات والممنوعات، وأن تصبح موئلا للعاطلين والمتسولين والبروليتاريا الرثة بمختلف فئاتها!.

انشقاق طبقى:

وقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة، سياسات «السوق»، و«الخصخصة»، و«حرية العرض والطلب»، فى ظل استراتيجيات «الليبرالية الشرسة» التى اتبعتها سلطة الرئيس «مبارك»، إلى «خلخلة» التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم بيع أصول الدولة إلى المقربين من رجال المال والأعمال، وفى ظل «المصاهرة» التى رعاها نظام فاسد ومستبد بين «السلطة» و«الثروة»، أتيح لفرد واحد، هو «أحمد عز»، أمين «لجنة السياسات» بـ «الحزب الوطنى»، حزب السلطة، وأهم عناصر «شلة» نجل الرئيس، «جمال مبارك»، ومحتكر صناعة الصلب فى البلاد، أن يحقق

٢,٣ مليار جنيه، أرباحا خالصة، فى عام ٢٠٠٧، إضافة إلى ثلاثة مليارات أخرى، أرباحا من المضاربة فى البورصة، خلال شهرين إثنين وحسب.

وهذه السياسات المنهجية المتراكمة، دفعت إلى استفحال الوضع فى مصر، وأدت إلى انقسام طبقى بالغ الحدة والحرج فى المجتمع، الآن، كما يرصدالأستاذ صلاح الدين حافظ، الصحفى بجريدة «الأهرام»، فبعد أن كانت فى مصر، تقليديا، تتعايش طبقات ثلاث: ثرية، وفقيرة، وبينهما الطبقة الوسطى الأوسع والأكبر.. أصبحت تنقسم إلى طبقة الأثرياء الجدد، وطبقة الفقراء الدائمين، وطبقة تحت حد الفقر، وهى مع الثانية «تضمان أكثر من ٩٥٪ من الشعب المصرى»، وأصبح من الطبيعى أن تتجاور فى العاصمة الواحدة، (التى يقتل فيها أب، أطفاله الثلاثة بالسيف، لعجزه عن إطعامهم لمدة أربعة أيام، كما نُشر منذ أيام)... «مدن الصفوة»، التى يصل ثمن القصرالواحد فيها إلى ٤٠ مليون جنيه، ومدن الفقر، التى أشرنا إلى عينة منها آنفا.

لقد عادت «سيطرة رأس المال على الحكم» بأشد وأسوأ معانيها، وهو وضع يرى فيه المفكر الاقتصادى الدكتور «جوده عبد الخالق»: «تهديدا صريحا للأمن القومى».

«مافيات الأعمال»:

وإذا علمنا أن «ممدوح إسماعيل» مالك «عبّارة الموت» التى راح ضحيتها ١٠٣٣ مصريا، و«هانى سرور» صاحب قضية «الدم الملوث» التى أصابت الرأى العام بالفزع، و«محمد أبو العينين»، المتهم بتهريب «ممنوعات» وملايين من أقراص «الفياجرا» وسط مستلزمات مصانع «السيراميك» التى يملكها، و«محمد فريد خميس» رجل الأعمال الكبير وصاحب قضية الرشوة الكبرى لبعض القضاة، وغيرهم من كبار أصحاب

الثروات الفاحشة، الذين طفوا على سطح الحياة المالية والسياسية فى السنوات الأخيرة، هم جميعهم من مستنبتات «صوبة» النظام ذاته، فليس من الغرابة أن ينسلّوا جميعا مما وُجه إليهم من اتهامات، وأن يُبرّءوا من الجرائم المنسوبة لهم، وهو مايدفع الكثيرين لتوقع أن يبرأ آخرهم، «هشام طلعت مصطفى»، المتهم بقتل اللبنانية «سوزان تميم»، هو الآخر، من جريمته البشعة، خاصة وأنه يمت بصلة مصاهرة مع الأسرة الرئاسية!.

وهذه «الشلة» من رجال المال والأعمال الجدد، نمت، كما يكتب «حمدى رزق» فى جريدة «المصرى اليوم»: «فى حجر» أمانة السياسات «(بالحزب الوطنى)، نوع هجين، انكشارية بزنسية ملتحفة بكارتلات مالية مخيفة، لا بتخاف ولا تختشى، مجترئون على القانون والنظام والدولة والبلد، متجاوزون لا يأبهون!».

ومن الطبيعى، فى ظل هذه الأوضاع الخطرة، التى باتت تستفز قطاعات متزايدة لا تخفى سخطها على ما يحدث من انهيار عام فى البلاد، أن يصيب الهلع بعضا من العناصر الأكثر إدراكا فى النظام، مثل الدكتور «مصطفى الفقى»، المدير السابق لمكتب الرئيس مبارك، والسفير السابق، وعضو مجلس الشعب عن «الحزب الوطنى» ورئيس «لجنة العلاقات الخارجية» بالمجلس، الذى لم يتمالك نفسه، للمرة الأولى، من تحذير السلطة تحذيرا صريحا: من «ثورة الجياع»، التى اعتبرها «أمرا محتمل الحدوث، لأن القاهرة محاطة بحزام يتكون من ٧ ملايين مواطن فى المناطق العشوائية»، ناصحا رجال أعمال نظامه بـ «تفعيل العدالة الاجتماعية، والدفاع عنها، من قبل القطاع الخاص»، لضمان تجنب اندلاع ثورة الجياع!»..

و.. مصر تحترق!

وليت مأساة الوضع فى مصر توقفت عند هذا الحد، فقد اندلعت، مؤخرا، موجة عاتية من الحرائق، اجتاحت مبانى العاصمة ذات القيمة التاريخية، ومصانعها ومجمعاتها الثقافية والخدمية، معيدة إلى أذهان المصريين الذكرى المحزنة لحرائق طالت رموز حضارية كمبنى الأوبرا الخديوية الكلاسيكى البديع، الذى أنشأه «الخديو إسماعيل»، وقطار السكك الحديدية الذى تحول إلى محرقة التهمت أكثر من ألف من فقراء جنوب الوادى، وحريق مسرح «بنى سويف»، الذى التهم العشرات من شباب المسرحيين، وغيرها.

الحياة فى جهنم:

ففى شهر أكتوبر (تشرين أول) الماضى وحده، شب أكثر من ٢٥٠ حريقا، تحالف الفساد العميق مع الإهمال الجسيم، فى ظل اهتراء النظام وتدنى فاعليته، على مضاعفة آثارها، فالتهمت هذه الحرائق مستشفيات حكومية، ومصانع (خاصة وعامة)، ومواقع جامعية، ومخازن سلعية، و«مولات» كبيرة، وعمارات سكنية... إلخ، وهو وضع شبيه بـ «الحياة فى جهنم»، كما وصفه البعض.

غير أن ماحزّ فى نفوس المصريين، كان الحريقان المروعان لكل من مبنى «مجلس الشورى»، ومبنى «المسرح القومى»، لما يمثلانه من قيمة تاريخية وثقافية هامة.

فالأول تحفة معمارية أنشئت عام ١٩١٢، وشهدت قاعاته انعقاد كافة المجالس التشريعية حتى عام ١٩١٨، ثم تحولت إلى مقر لمجلس الشيوخ، فى ظل دستور ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢، وأغلقت بعد ذلك حتى أعيد استخدامها كمقر لمجلس الشورى، عام ١٩٨٠.

والخسارة فى حريق هذا المبنى لا تتوقف على الجانب المادى وحده، وإنما تمتد إلى الوثائق التاريخية، بالغة الأهمية، التى التهمتها ألسنة النيران: جميع مضابط البرلمان المصرى، منذ إنشائه عام ١٩٦٦، خطب الملوك المصريين أمام البرلمان ومستندات ترشيح الرؤساء، والأرشيف الكامل للبرلمان، وغيرها من الوثائق التى لا تقدر بثمن.

أما مبنى «المسرح القومى» فقد أسسه الخديو إسماعيل، عام ١٨٧٠، على أراضى «بركة الأزبكية»، وأعيد تجديده عام ١٩٢٠، ولكى يكون شاهدا على «رحلة المسرح الحديث منذ مولده، فى مسرحيات يعقوب صنوع الاجتماعية الخفيفة، إلى وقتنا هذا، رحلة دامت أكثر من ١٣٨ سنة، هى عمر المسرح فى مصر، فى مراحله المتوالية، التى صنعها بالفن والموهبة والكفاح، جميع الكتاب والفنانين الذين يتألف منهم قاموس المسرح المصرى» (سهى على رجب، المسرح القومى مبنى عمره ١٣٨عاما، جريدة «القاهرة» ٢٠٠٨/١٠/٧).

وكان أكثر ما لفت الانتباه فى هذه السلسلة من الحرائق هو بؤس عمليات مواجهة النيران والسيطرة عل ألسنتها، على الرغم من الملايين التى تصرف فى عمليات التجديد والتأمين، وتبدّى عجز النظام فادحا، مع فشله فى انقاذ «مجلس شوراه» من الحريق الذى أتى عليه بالكامل، على الرغم من أنه يقع فى قلب «مجمّع السلطة»، الذى يضم، إضافة إليه، مقر «مجلس الوزراء»، ومقار العديد من الوزارات الهامة، ومقر «مجلس الشعب» أيضا.

غروب نظام:

والمثير فى هذا الحدث بالذات ردود فعل الجماهير العادية، التى - مع أسفها لاحتراق المبنى التاريخى ومحتوياته - أبدت شماتة واضحة، استفزت أركان النظام، فراحوا يفسرونها باعتبارها نوعا من «عدم الانتماء» وغياب

الولاء، وكانت أغلب التعليقات الشعبية التى تناولت هذا الأمر، تمنت، بدون مواربة، لو أن الحريق كان فى الصباح، أى فترة ودوام أعضاء المجلسين المتجاورين، «الشعب» و «الشورى»، «حتى نتخلص منهم جميعا»، ومفهوم طبعا أن هذا الشعور كان يعكس انعدام الثقة، وكره الشعب لهاتين المؤسستين، والذى لم ير منهما إلا أدوارا مناوئة لمصالحة، ومتآمرة على لقمة عيشه.

وشروق شعب:

لكن حركة الشعب المصرى لم تتوقف عند حدود الشماتة والتشفى، وإنما تتطور، شيئا فشيئا، باتجاه بلورة حركة شعبية بديلة، يرى المفكر الكبير الدكتور «سمير أمين» أنها وصلت «مرحلة جديدة من النضج فى السنوات الخمس الأخيرة، فمنذ سنوات، جذبت حركة «كفاية» الأضواء، وحركات سياسية أخرى تطالب بالتغيير (السياسى)، والآن المشهد يتغير، الحركات والمطالب الاجتماعية دخلت الساحة واتسع نطاقها. الحركة العمالية الإضرابية تتصاعد وتناضل من أجل علاقات عمل ومستويات من الأجور أكثر عدالة، ومعها يتفتح الوعى السياسى للعمال. كذلك برزت ظواهر جديدة كنضالات الموظفين والمهنيين، ونضال الفلاحين للدفاع عن أرضهم ضد الإقطاع العائد، وحركات الشباب التى منحت المشهد جرأتها وحيويتها، وقدمت وجها آخر لشباب يراهن على الوطن والشعب، ولم تُخَدِّرهُ أحلام الهجرة.. والأهم من ذلك كله أن كل هذه الحركات تبحث عن أشكال تنظيمية مستقلة، وتحرز انتصارات (يومية) صغيرة». (البديل ٢٠٠٨/٤/٣٠).

إن مسلسل الكوارث التى لا تنقطع، والحرائق الممتدة، فى مصر، لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد سلسلة من الحوادث العارضة، أو المشكلات العابرة، (يُسأل عنها «القدر» وحده، الذى اتهمه «فاروق حسنى»، وزير الثقافة، بالتسبب فى حريق «المسرح القومى»، قبل أن يعود ليؤكد أنه تم «بفعل فاعل»)، وإنما ينبغى النظر إليه من منظور التردى العام لأداء

النظام الشائخ، والمترهل، الذى حكم مصر قرابة ثلث القرن الماضى.

فما حدث من حريق لمبنى «مجلس الشورى»، ومن سقوط لصخور جبل المقطم على رؤوس البؤساء من المواطنين الفقراء المهمشين، والكوارث السابقة واللاحقة، كلها تأتى كإشارات بالغة الدلالة على أفول عهد وغروب نظام ونهاية سلطة!.

إنه ليس حريقا لمبنى متهالك، وإنما احتراق لنظام حكم، يقدم ـ يوميا الدليل على أنه بلغ سن الاستيداع، ووصل إلى أوان الأفول.

■ ■ ■

١٤

معركة غزة: «مصريين»... وموقفين*

«ولا فى قلبى ولا عينيّه

إلا فلسطين

وأنا العطشان ماليش ميّه

إلا فلسطين

ولا تشيل أرض رجليّه

وتنقل خطوتى الجايّه

إلا فلسطين

إلا فلسطين»

فؤاد حداد

تدور مصر الآن فى أتون معركة حامية الوطيس، موازية للحرب الدامية التى دارت رحاها، ولا زالت تدور، وإن بطرق أخرى، على أرض غزة الصامدة.

وهذه المعركة ترتبط، ارتباطاً عضوياً، بوقائع ماجرى ويجرى فى القطاع الصامد: معركة حول موقف مصر والنظام المصرى من هذه الحرب، وحول انحيازاتهما الرئيسية فيها!.

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/٢/١٩.

ولم تبد مصر، أبداً، وعلى هذا المستوى الكبير، منقسمة على نفسها، حول قضية مثل هذه القضية، ولا حول معركة كهذه المعركة.

فلأول مرة يبين بوضوح قاطع، أن مصر لم تعد موحدة، وتحددت التخوم بين «المصريين»: «مصر العِشّة» (أو الشعب)، و«مصر القصر» (أو الطبقة الحاكمة)، فى قضية أخرى حاسمة غير قضية الانقسام الطبقى والتمايز الاجتماعى، وإن بدت ملامح انحيازات المعسكرين واضحة وقسماتهما محددة: فمصر «العِشّة» مع فلسطين، ومصر «القصر» أدارت لها الظهر!.

مصر الشعب:

فمصر الشعب هبّت منذ اليوم الأول للعدوان تتظاهر وتُضرب وتعتصم، وتجمع من قوتها الضئيل مساعدات للأشقاء المُحاصرين فى غزة، وتصطدم بمئات الآلاف من جنود الأمن المركزى، وقوات «مكافحة الشغب»، وفرق البلطجية و«المخبرين»، الذين حولوا مصر، بامتداد العاصمة وكل المحافظات، إلى ساحة حرب مفتوحة، حاصرت فيها قوات الأمن مئات الألاف من أبناء الشعب المصرى، الذين اهتزوا للعدوان، وخرجوا يتظاهرون فى الميادين وفى الشوارع والجامعات والمساجد، ينحازون لفلسطين، ويضغطون من أجل وقف العدوان، ومنع إيصال البترول والغاز الطبيعى للعدو الصهيونى، ويطالبون السلطة بإلغاء كل مظاهر «التطبيع»، ويهتفون:

«أول مطلب يا جماهير... غلق سفارة (الإسرائيلية) وطرد سفير»، ويندِدون بالعدوان والتواطؤ الرسمى، على كل المستويات.

ومصر القصر:

أما الموقف الرسمى المصرى، المتناثر على ألسنة المسؤولين المصريين،

بدءاً بالرئيس «مبارك»، ووزير خارجيته، «أحمد أبو الغيط»، وحتى جيش الإعلاميين الحكوميين، ومن لفّ لفهم، فقد عبّرت عنه القنوات التلفزيونية الرسمية، وأقلام كُتّاب الصحف الحكومية الصفراء، كصحيفة «روز اليوسف»، ومجلتها، التى كانت (ذات يوم) رمزا للاستنارة والدفاع عن الحق والانتصار للحرية، قبل أن تتحول بمائة وثمانين درجة، وتنقلب على تاريخها ومواقفها.

الإعلامية والكاتبة «ميس الحديدى»، طرحت وتحت عنوان دال: «محاولات التقزيم»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٩/١/٦) ما درجت الترسانة الإعلامية الحكومية على اختلاقه ونشره وإذاعته، إذ اعتبرت فيه أن كل المطالبات، الداخلية والخارجية، بموقف مصرى قوى فى مواجهة العدوان، يليق باسمها وتاريخها، ويدافع عن أمنها ومصالحها، هى حركة وليدة مخطط إيرانى/ سورى، تشارك فيه قطر بجهد وافر، عبر فضائية «الجزيرة»، التى تقود حملات التشويه والتحريض ضد «مصر»، وفى مواجهة هذه المطالب، فعلى «مصر»، تقول الكاتبة، ألا تخجل من الرد بقوة وجرأة:

- نعم، نحن لا نريد لأشقائنا الفلسطينيين، أن يقيموا بسلاحهم ومخيماتهم فى سيناء.

- نعم المعبر يحتاج لموافقة إسرائيلية، فى فتحه وإغلاقه، هذه هى الاتفاقية (التى لم توقع عليها مصر).

- نعم نحن لا نقبل الاعتداء على الفلسطينيين، ولكنا أيضاً لا نقبل الاعتداء على مصر.

- نعم نحن لا نريد دولة «حمساوية» على حدودنا.

يحتوى هذا البيان/ المانيفستو، الخطوط (الدفاعية) العريضة التى لجأ إليها النظام، لمواجهة الضغوط الشديدة التى وجد نفسه فى مواجهتها

منذ اليوم الأول للعدوان، بسبب واقعة إعلان «تسيبى ليفنى»، وزيرة خارجية العدو الصهيونى، الحرب على شعب فلسطين، من على الأرض المصرية، ثم ماتلاها من مواقف وتصريحات!.

وبهدف عزل الشعب المصرى عن التأثر بما يجرى فى غزة، اعتمدت هذه الخطة على الربط التعسفى بين كل من «مصر» و «النظام»، وبحيث يجرى وصف ما يُوجّه من انتقادات إلى الموقف الرسمى للنظام الحاكم فى مصر، باعتباره حرباً على مصر، الدولة والشعب، وتحريضا عليهما!.

ولجأت السلطة، فى سبيل إقناع المواطنين بهذه الفكرة، إلى أساليب مبتكرة، منها استخدام شخصيات شهيرة ومحبوبة، كلاعبى كرة القدم، ونجوم الفن مثل الفنان «عادل إمام»، لترديد نفس المقولات، فضلا عن مئات البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وآلاف المقالات التى تختلق مزاعم لا أصل لها، كرغبة الفلسطينيين فى الاستيلاء على سيناء المصرية، والتوطن بها، تلاقيا مع الإرادة الإسرائيلية المعلنة بهذا الشأن!، دون أدنى اهتمام بتقديم دليل واحد يثبت أن أى فلسطينى طالب، ذات يوم، باستبدال أرضه بسيناء المصرية!.

كما استغلت السلطة حادث ملتبس، أدى إلى مقتل ضابط مصرى فى اشتباكات على الحدود مع فلسطين، لتسعير نيران الكراهية ضد العرب والفلسطينيين، وسيّرت مظاهرات تطالب بالثأر من قاتليه (حماس)!!.

لكن «الحجة» الأخطر لتبرير الموقف الرسمى المصرى من العدوان الصهيونى على الشعب الفلسطينى، هى حجة أن العرب والإيرانيين يريدون جرّ مصر إلى الحرب نيابة عنهم!، ومن أمثلة الضرب على هذا الوتر الحسّاس، «الاستطلاع» الموجّه، الذى أجرته جريدة «نهضة مصر»، (المملوكة للإعلامى المقرب من السلطة، عمرو أديب)، يوم ٩ يناير/ كانون ثانى

الماضى، وسؤاله الأساسى الموجّه للمواطن المصرى البسيط، الذى تطحنه الأزمات من كل جانب: «هل توافقون على دخول مصر الحرب نيابة عن العرب؟!»، ولم تقدم الصحيفة، بالمثل، دليلا واحدا على أن أيا من العرب أو الإيرانيين قد طالب بهذا المطلب... والإجابة طبعا معروفة سلفا.

وهذا السلوك من النظام المصرى لم يكن مستغربا: إنه سلوك يعكس «مصالح وتصورات محددة، ترمى إلى تحقيق أهداف محددة» وهو امتداد لموقف «مدرسة» الرئيس السادات السياسية، «التى صكّها الرئيس الراحل، واستخدمها ومؤيدوه فى مواجهة معارضيه ومنتقديه بعد إبرامه سلامه المنفرد مع الدولة العبرية»، وهذه «المدرسة» تنطلق من أن هناك انفصالاً تاماً بين المصلحة المصرية والمصالح العربية، وأن العرب ـ بالمطلق ـ والفلسطينيين جميعهم، يسعون دوماً إلى الإضرار بالمصلحة المصرية، و«توريط» مصر فى سياسات وقرارات تحقق مصالحهم هم، كما يقول د. «ضياء رشوان».

وكان الجدل حول الحصار القاتل الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى تحت القصف الإسرائيلى الوحشى، وما سببه من دمار، وما ترتب عليه من موت وخراب، وما أدى إليه من سقوط للآلاف من الشهداء والجرحى، والقيود الصارمة التى تضعها السلطة المصرية على فتح «معبر رفح»، رغم النداءات الفلسطينية والعربية، والمطالبات المصرية الشعبية، بفتح المعبر أمام قوافل الإغاثة والدعم الطبى، ولعلاج مصابى العدوان الهمجى، من الأطفال والأبرياء، قد مثل حالة من «الإزعاج»، أصبح من المتعذر على النظام تبريرها، ولذا فقد تذرع برفض فتح المعبر، «حتى لا يسمح للفلسطينيين بمغادرة أرضهم والزحف إلى سيناء، وهو مايحقق مرامى إسرائيلية غير خافية»، ثم عاد النظام، بعد أن انكشفت هذه الحجة أمام مظاهر إصرار الفلسطينيين على التشبث بأرضهم ووطنهم، إلى ترديد حجة أخرى: إن فتح معبر رفح تحكمه اتفاقية دولية تنظم هذه المسألة،

وهو أمر لا تملك مصر عليه تأثيراً!.

وعشية الاجتياح رد «د. حسن نافعة»، أستاذ العلوم السياسية، على هذه المزاعم بشأن المعبر: «ولأن معبررفح يقع بالكامل داخل حدود الدولة المصرية، يفترض أن تكون سيادة مصر عليه كاملة ومطلقة، وبالتالى يصبح فى سلطتها وحدها وليس فى سلطة أحد غيرها أن تسمح أولا تسمح بفتحه، دونما تَدَخُّل من أحد أياً كان، ولا يتعين أن يكون عليها أى قيد سوى كل ما له صلة بالأمن الوطنى، ومعنى ذلك أن باستطاعة مصر وحدها، وبقرار منفرد، تخفيف العبء والمعاناة الواقعين على عاتق الفلسطينيين، لأن القانون الإنسانى فوق كل اعتبار. ولأننى من الذين يعتقدون بحزم أن قضية فلسطين مصرية ومصيرية، فمصلحة مصر الوطنية تقضى بفتح معبر رفح فوراً، أما استمرار الإغلاق فليس بالنسبة لى سوى معنى واحد: هو أن سياسة مصر (الرسمية) الراهنة، لم تعد فقط غير أخلاقية، ولكنها كفت أن تكون وطنية أيضاً!».

لكن القضية، فى الحقيقة، لم تكن فى هذا المبرر أو ذاك، وإنما كانت فيما ذكرته «لميس الحديدى»، وطالبت السلطة بإعلانه بوضوح: «نعم نحن لا نريد دولة» حمساوية «على حدودنا»!.

فالنظام يعتبر أن أى انتصار للشعب الفلسطينى فى غزة، هو انتصار لحماس، أى لجماعة الأخوان المسلمين التى يخوض معركة تكسير عظام ضدها منذ سنوات!.

وهو فى سبيل مواجهة «هواجسه» تجاه المعارضة السياسية والاجتماعية المتنامية لحكمه، ولـ (خطر) جماعة الأخوان، لا بديل أمامه سوى الاختيار، حتى لو كان لهذا الاختيار طعم العلقم، خاصةً وأن موعد استحقاقات مسألة «توريث» السلطة وحسمها على الأبواب، والموقف

الأمريكى ـ الصهيونى الراضى، حاسم فى هذا الشأن!

• «روبرت فيسك»، الكاتب الصحفى البريطانى، الوثيق الصلة بمصر والمنطقة، كتب يُحلل الحالة، فوضع يده على قلب الحقيقة: «إن عجز (مصر) عن مواجهة المعاناة فى قطاع غزة، يرمز لضعف نظامها السياسى.

اليوم، وبعد ثلاثة عقود من حكم الرئيس مبارك، فإن المصريين والكويتيين والأردنيين، يمكنهم الصراخ فى شوارع عواصمهم، ولكن بعد ذلك سيتم إسكاتهم بواسطة الألاف من رجال الشرطة السرية، والميليشيات الحكومية، التى تخدم الأمراء والملوك، والحكام الكبار السن فى العالم العربى!.

إن مصر اليوم أصبحت أرضا، الوظيفة الأولى للأمن فيها حماية النظام!!.. إن الدولة العطنة فى مصر ضعيفة للغاية، والاعتراف بأن مصر لا تستطيع فتح الحدود السياسية دون الحصول على إذن من واشنطن، يقول لك كل ماتريد أن تعرفه عن عجز الحكام فى الشرق الأوسط!».

■ ■ ■

١٥

الدين والسياسة فى مصر المعاصرة!*

«غضب من الله أنزله من عليائه على آكلى لحم الخنزير!».. هكذا صوّر البعض من رجال الدين فى مصر قضية وباء «أنفلونزا الخنازير» التى تجتاح العالم. لم يعنهم فى كثير أو قليل الخطر الداهم الذى يحيق بالحياة، ولا ما يتهدد الملايين من مواطنيهم وأشقائهم فى البشرية أو الوطن!.

لكن هذا الموقف «المفارق» لم يكن جديدا على هذه النوعية من المشايخ الذين أداروا الظهر للناس ومشكلاتهم، وانحازوا لتفاسير ضيقة الأفق للدين ولتعليماته، التى حثّت على البر والعدل والمرحمة.

غير أن الأخطر من هؤلاء، الذى يحرك أغلبهم النظرة الضيقة والتعصب، تلك الفئة من «كبار رجال الدين»، التى تستخدم موقعها السامى فى المجتمع والنفوس من أجل تبرير القائم، ويستخدمها «السلطان» لمحاربة خصومه وتحسين صورته، ولتسويغ قراراته، ومقاومة عملية التغيير!.

انهم «مشايخ السلطان»، الذين كانوا دائما عونا للظلم، ويدا من أيدى البطش، واستخدموا سلاح التحليل والتحريم، لخدمة أغراض «الفرعون»، أو «الوالى»، أو «الخليفة»، أو «الملك» أو «الرئيس»، أو «الزعيم».. الخ!.

فطالما كان لرجال الدين، منذ كهنة مصر القديمة، دور، وأى دور، فى دعم الفرعون ومساندة الحاكم، والدفاع عن مصالح طبقتهم المميزة من

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/٥/١٥.

خلال الدفاع عن السلطة ورموزها، وظل هذا الدور محفوظا على مدى التاريخ، باستثناء فترات محددة انحاز فيها كبار «المشايخ» إلى الشعب وقضاياه، وهى فترات الثورات والغليان الوطنى، مثلما حدث فى ثورات القاهرة على الحملة الفرنسية، والتحركات الشعبية التى انتهت بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، ووقائع الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩١٩، قبل أن «تعود ربما لحالتها القديمة»، ويبقى الحال على ما هو عليه: كبار المشايخ عونا للسلطان، وصغارهم، ككل «الصغار»، ضحايا للقهر الطبقى، والتسلط والمعاناة.

وفى العقود الأخيرة، وبالتحديد منذ عهد «الرئيس المؤمن»، محمد أنور السادات، أصبح سلاح الدين واحدا من الأسلحة الجبارة، التى استخدمت بدهاء، وبكثرة، وبلا تحوّط، من أجل دعم سياسات وانحيازات النظام فى معاركه التى لم تهدأ للحظة ضد الخصوم من بقايا العصر الناصرى، وضد الشيوعيين فى الجامعة والمجتمع، وضد المجتمع نفسه، حينما بدأت مسيرة الارتداد عن منجزات عصر عبد الناصر، فاستُرجعت أراضى الإقطاع التى منحتها «الثورة» للفلاحين، بموجب قوانين «الإصلاح الزراعى» وسُلِّمَتْ مجددا لأثرياء الريف، وأعيدت المصانع المؤممة للملاك الرأسماليين القدامى (محليين وأجانب)، بحجة أن انتزاعها كان ضد تعاليم الدين، وبررت آلة الإعلام الدينى الرسمى، وعلى رأسها «مشيخة الأزهر»، ذهاب السادات إلى القدس المحتلة، وتوقيع «صلح العار» مع العدو الصهيونى، بالاستخدام المغرض للآية الكريمة **﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾**، وفى المعركة الأخيرة ضد «حزب الله» اصطنع «مشايخ السلطان» حربا ضروس ضد خطر وهمى اسمه «الخطر الشيعى»، فيما كان أحد قادة هذا الكورس، الدكتور حمدى زقزوق، وزير الأوقاف، يدعو المصريين إلى كسر جدار مقاومة «التطبيع» مع إسرائيل، والذهاب، بتأشيرة إسرائيلية، إلى القدس

المحتلة، بدعوى دعم أهلها من أبناء الشعب الفلسطينى.

بيد أن أبرز الأدوار الراهنة لهذه الفئة من «مشايخ السلطان» تأتى، هذه المرّة، فى مواجهة حالة الاحتقان السياسى والاجتماعى الممتد، والذى يهز البلاد منذ نحو خمس سنوات، وتغطيها من شمالها إلى الجنوب، وتكاد لا تستثنى فئة أو طبقة أو شريحة فى مصر، دون أن تلقى بظلالها عليها.

ففى مواجهة خطر الإضرابات والاعتصامات، الذى تنامى بصورة هائلة فى الفترة الأخيرة، وجّهت السلطة أشياعها من قادة «الطرق الصوفية»، الذى يبلغ تعدادها الملايين، من أجل التصدى لهذه الموجة الاحتجاجية العارمة، وفى مواجهة دعاوى مناهضة «توريث» الحكم للنجل «جمال مبارك» انبرى أحد أبرز مشايخ الطرق الصوفية، السيد علاء ماضى أبو العزايم، شيخ الطريقة العزمية، معلنا أن الإسلام لا يعرف من وسائل اختيار الحاكم سوى وسيلتى «البيعة» و «الوصية»، وأن الرئيس مبارك، مادام قد تم مبايعته رئيسا، فله أن يحكم مدى الحياة، وله أن يوصى بالحكم، من بعد عمره المديد، إلى نجله جمال، فهذا الأمر من صحيح الإسلام، وليس توريثا للسلطة، وذكر أن الإسلام لا يعرف شيئا اسمه الديمقراطية، وأن الحكم الحالى حكم صالح لا ينبغى الخروج عليه، لأنه يحكم بما أنزل الله، ولا يُبطل فريضة من فرائضه.

وبمناسبة الدعوة لإضراب يوم ٦ أبريل الماضى، ألقت «المؤسسة الدينية»، (الشعبية) والرسمية، بثقلها، فى كفة النظام، وخاضت معركة طاحنة تستهدف تشويه صورة أعداء السلطة، واتهامهم بكل نقيصة، فرغم البديهية التى تقول بأن العقيدة الوحيدة التى يتفق عليها المؤمنون كافة، هى عقيدة «توحيد الخالق»، فقد قدم السيد محمد الشهاوى، رئيس اللجنة الخماسية لإدارة أعمال «المجلس الأعلى للطرق الصوفية»، رؤية جديدة لهذه العقيدة، باعتبارها عقيدة «توحيد الحاكم»، حين أعلن أن:

«هناك عقيدة واحدة يتفق عليه جميع رجال الطرق الصوفية فى مصر، عن قناعة وإيمان، وهى عدم الخروج على ولى الأمر الحاكم، والطاعة التى نص عليها الإسلام»، مؤكدا أن «الطرق الصوفية لها رأى فى مسألة الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، إذ تراها وسائل عنف ضد الدولة!، وهو ما يرفضه جميع أبناء الطرق الصوفية، خاصة أن العنف لا يحقق أى هدف نبيل»، قاطعا بأن: «الدعوة لإضراب ٦ أبريل غير واضح منها سوى أن هناك شخصيات بارزة مصرية، وأياد خفية خارج مصر، تقصد تشويه صورة مصر، والعمل على تحقيق مكاسب شخصية، بإحراج القيادة السياسية وتعريتها!»، منهيا حديثه بالقطع بأن «الاستجابة لدعوة الإضراب» عار «على جبين كل مصرى!!».

أما الشيخ مصطفى الصافى، شيخ «الطريقة الصافية»، فقد كرر نفس المعنى، بتأكيده على أن «العنف (وهو هنا يقصد محاولة المواطن البسيط المطحون، الدفاع عن وجوده وقوت يومه الشحيح، وليس عنف جحافل الأمن المركزى وبلطجية النظام فى مواجهة الشعب!) ليس من الإسلام، الذى ينشد الحفاظ على سلامة المجتمع من الأفكار الخارجية التى تهدف إلى الإساءة لمصر، وتقليل دورها وريادتها فى جميع النواحى!»، مضيفا «إن الطرق الصوفية تحرم فكرة الخروج على الحاكم سواء بالإضرابات أو الاعتصامات، وغيرهما من الوسائل غير الشرعية، التى تخالف الشرع الذى يدعو إلى طاعة ولى الأمر!... إن النقاش والتفاوض السلمى هو المنهج الذى يجب أن يتبعه الجميع لمساعدة ولى الأمر فى الخروج من الأزمات والمشاكل التى نعانى منها، فى ظل وجود أعداء كثيرين للوطن والإسلام، فى الداخل والخارج،.. من الغفير إلى الوزير من مؤيدى الطرق الصوفية يؤمنون بذلك»!.

وعبّر الشيخ أيمن طه عثمان، شيخ «الطريقة الرحيمية القنائية» عن

ذات الأفكار، بقوله: «إن مشايخ الوجه القبلى يؤمنون بقدرة الرئيس مبارك على إدارة الأمور!، وإن اللجوء إلى طرق غير مشروعة هو أمر مرفوض، وليس من الإسلام فى شىء!... إن فكرة الإضرابات والاعتصامات «فاشلة»، وإضراب ٦ أبريل لن ينجح فى محافظات الوجه القبلى، ووراء الدعوة لها توازنات ومصالح شخصية وعدائية تستهدف ضرب استقرار مصر»!.

غير أن هذه الأفكار ليست وقفا على المؤسسة الصوفية فى مصر وحدها، وعلاقتها التاريخية بالسلطة معروفة، ولكنها موقف «المؤسسة» الرسمية أيضا، فالشيخ «عبد الفتاح علام»، وكيل هيئة الأزهر، يؤكد هذا المنحى العام بقوله «إن الإضرابات والاحتجاجات حرام، وأصحابها آثمون!».

إذن هناك إجماع بين قادة المؤسسة الدينية غير الرسمية، (الطرق الصوفية)، وكذلك قادة المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر)، على وجوب خضوع «العامة» للحاكم، حتى لو نهب واستبد، وفسق وعربد، مادام يسمح لهم بالتواجد، ويسمح بميكروفونات الجوامع التى لا تتوقف، وبرامج التكفير والفتيا بغير علم، التى لا تنقطع!.

أما أن ينهب هذا الحكم ثروة المجتمع، ويفرّط فى أمنه ومصالحه، ويهدر أعمار بنيه ومستقبلهم، ويحرق ويبيع ويحتكر بلا رابط أو خشية من مساءلة، ويجعل البلاد سجنا كبيرا، ويحولها إلى ساحة للتعذيب على المستوى العالمى، خدمةً لكل من تمنع قوانين بلاده اقتراف هذه الجريمة النكراء فيها!، أما أن يهوى الحاكم بالوطن إلى حضيض غير مسبوق، فيُجيع الشعب، ويسرق قوت يومه وأمن غده، ويمنح العدو مالا يناله صاحب الأرض من امتيازات ومكافآت،.. إلخ!!.. فهذا أمر لا يهم السادة من «شيوخ السلطان»، الذين أصمّوا آذانهم، فلم يسمعوا أنات المكلومين، وهمهمات المعذبين، فإذا ما فتح هؤلاء البؤساء أفواههم بالشكوى، أو جهروا مطالبين بالحق، أصبحوا دعاة للعنف، ومحرضين على الفتنة،

ومثيرين للشغب، خارجين عن ملة الإسلام، مطرودين من رحمة العقيدة السمحاء، مع أن الإسلام يعلمنا، دائما، ألا نصمت فى مواجهة الظلم، وأن أفضل الجهاد: «وكلمة حق فى وجه سلطان جائر».

ومن جانب آخر، لم يتخلف قادة الكنيسة القبطية المصرية عن الركب!، فقد انحازوا فى (انتخابات) الرئاسة الماضية، وانتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)، إلى الرئيس مبارك والحزب الوطنى، وسينحازون فى أية (انتخابات) جديدة إليهما، لظنهم أنهما صمام الأمان لأقباط مصر من اجتياح الأصولية الإسلامية البلاد، وبدلا من حث «شعب الكنيسة» على الغضب ضد الظلم والتمييز، ودعوة «الرعية» إلى الانخراط فى النضال الديمقراطى، من أجل انتزاع دولة الحرية والعدل والمواطنة والقانون، التى وحدها، تحمى الحقوق وترسى دعائم الاستقرار الحقيقى، انحازوا، هم أيضا، كزملائهم من «مشايخ السلطان»، وإن من منطلق مغاير، إلى دولة القهر والاستبداد، والتسلط والفساد، بل وإلى النظام الذى يتحمل المسئولية المباشرة عن إطلاق سُعار التعصب الطائفى المقيت فى البلاد.

الدين الحق يعلم المؤمنين الانتصار للحقيقة، والتضحية فى سبيل الإنسان، والمواجهة والشجاعة للظلم والمفاسد، وويل له من مشايخ السلطان وكهنته، فى كل زمان ومكان.

■ ■ ■

١٦

مصر: يسار فى أزمة!*

فى التاسع والعشرين من شهر أغسطس/ آب من عام ١٩٢١، أى منذ ثمانية وثمانين عاما، هبّت على مصر رياح الفكر الاشتراكى، مع بدء عملية «تصنيع» المجتمع، التى سمحت بوجود طبقة عاملة فتية ومتنامية، طامحة لتحسين ظروف حياتها، وساهم فى هذا الأمر انفتاح المجتمع المصرى على التواجد الأجنبى الكثيف فى ربوع البلاد، وظروف الحرب العالمية الأولى التى دفعت بأعداد غفيرة من الجنود البريطانيين المتأثرين بالفكر الماركسى إلى مصر، وهبوط أعداد من الثوريين الروس إليها، هربا من تنكيل السلطات القيصرية، بعد إخفاق ثورة ١٩٠٥.

- **الموجة الأولى:**

ومن هنا فلم يكن مستغربا أن تشهد مصر الموجة الأولى من التنظيمات الاشتراكية بميلاد أول حزب يسارى: «الحزب الاشتراكى المصرى»، الذى شارك فى تأسيسه الأساتذة: على العنانى - سلامه موسى - محمد عبد الله عنان - حسنى العرابى وآخرون، ولما كان إعلانه قد جاء مواكبا للحظات تفجّر الثورة الوطنية العظمى ضد الاحتلال البريطانى، (ثورة ١٩١٩)، فقد أعلن فى مبادئه السياسية، التى قدمها فى بيانه التأسيسى أنه يستهدف العمل من أجل «تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى، وتأييد حرية الشعوب، ومحاربة الاستعمار ومقاومته أينما وُجد، ومقاومة العسكرية

* جريدة «الأخبار» اللبنانية - ٢٠٠٩/٧/٢٩.

والديكتاتورية»، فضلا عن السعى «لإلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية»، يُنتفى فيه الوضع الراهن، حيث «الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر، قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية، تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة، ثمرة كدّها وجهادها»، (جريدة الأهرام، ٢٩ أغسطس/ آب ١٩٢١).

• الموجة الثانية:

ورغم الضربات الشديدة التى تعرض لها هذا الحزب، فل تستطع السلطة القضاء المبرم على جذوة النضال من أجل العدل والاشتراكية فى البلاد، وما أن هلّت مقدمات عقد الأربعينات من القرن الماضى، حتى تشكلت العديد من المنظمات والجماعات الاشتراكية، أولا بفعل عامل موضوعى هو نمو القاعدة العمالية والعاملة، وثقافتهما، فى المجتمع كنتيجة طبيعية لعمليات «الرسملة» والتى كانت مستمرة وتتسع تأثيراتها من يوم لآخر، وثانيا بفعل التزايد المضطرد للأجانب فى مصر، وبالذات فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك طوال سنى الحرب التى شهدت تدفقا كبيرا للأفكار الاشتراكية، محمولة مع جحافل الجنود البريطانيين والأوروبيين، الذين هبطوا إلى مصر بكثافة كبيرة، وقد لعب عدد ملحوظ من اليهود المصريين، (الذين انفتحوا على الفكر الاشتراكى، بمختلف مدارسه، بفعل إجادتهم للغات الأجنبية، ولأن بعضهم كان من أصول أجنبية، أو حاملا لجنسية أجنبية)، دورا كبيرا فى «الموجة الثانية» من الموجات الاشتراكية التى شهدتها مصر، فى العقد الرابع الماضى من القرن الماضى، وكان فى مقدمتهم «هنرى كورييل»، مؤسس وزعيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى: حدتو»، كبرى، وأشهر هذه المنظمات، والتى انتمى إليها خالد محيى الدين، ويوسف صديق، العضوان البارزان فى «مجلس

قيادة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز».

ومع أن هذه الفترة شهدت تطورا كبيرا وحقيقيا لدور ونفوذ الشيوعيين المصريين فى الوضع السياسى المصرى، إلا أن هذه الموجة حملت أيضا بذور ضعفها «التاريخى» الذى لم تسلم منه الحركة الشيوعية المصرية بعد ذلك أبدا، ممثلا فى انقساماتها، وتشرذم صفوفها، وعجزها عن توحيد أداة نضالها، حزبها، أوالتوافق على برنامج موحد للنضال المشترك!، وهو المرض العضال الذى شلّ قدرتها على التأثير، حتى فى ذروة نفوذها وقدرتها على الحركة والعمل وسط الجماهير!.

وعلى مدار هذا التاريخ البعيد، قدم الاشتراكيون المصريون جهودا جبارة من أجل الدفاع عن الوطن وحريته، والشعب ومصالحه، وخاضوا جميع معارك مصر ونضالات كادحيها، بقوة وثبات، وتعرضوا لبطش السلطات الحاكمة، سواء كانت تحت سيطرة الاحتلال، أو فى ظل الدولة الوطنية، وسواء تم الأمر بتحريض الاستعمار أم كان بدفع الطبقات الحاكمة، التى استشعرت الخطر من وجود حزب حقيقى يمثل مصالح عمال وفقراء مصر، ويدافع عن استقلال البلاد وتقدمها.

ومن هنا، فإذا كان من المدهش أن نرى الزعيم الوطنى الكبير «سعد زغلول» وهو يشن حملة مطاردة عنيفة للحزب الاشتراكى الوليد فى العشرينات حتى يتمكن من تفكيكه، وإذا كان من الطبيعى أن نشهد بطش رجل المال والاحتكارات القوى، «إسماعيل صدقى»، بالحركة الشيوعية، المُعاد إحيائها فى الأربعينيات، فقد كان من المأساوى أن يتكرر هذا الأمر فى العصر الوطنى للرئيس جمال عبد الناصر، الذى شهد - فى ذروة تبنى الشعارات الاشتراكية، تنكيلا داميا بالشيوعيين المصريين، فى الخمسينيات وبدايات الستينيات من القرن الماضى، استهدف تصفية الموجة الثانية من التنظيمات الشيوعية التى تكونت فى الأربعينيات

والخمسينيات، وإكراه الشيوعيين المصريين على حل تنظيمهم المستقل، والانضمام - فرادى - إلى حزب النظام: «الاتحاد الاشتراكى العربى»، وهو الأمر الذى أضعف مناعة النظام فى مواجهة أعدائه، وسّهّلَ عملية الانقضاض على حكم عبد الناصر الوطنى، بمجرد رحيله عام ١٩٧٠.

• الموجة الثالثة:

وشهدت حقبة ما بعد هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، نهضة جديدة للفكر اليسارى المصرى، نجح خلالها الشيوعيون المصريون فى تشكيل ثلاث منظمات شيوعية رئيسية: (حزب العمال الشيوعى المصرى، الحزب الشيوعى المصرى (٨ يناير)، الحزب الشيوعى المصرى)، إضافة إلى بعض الجماعات الأخرى، كتجمع «التيار الثورى»، وغيرها، تواجدت بقوة على الساحة، وخاصة بعد انفراد أنور السادات بالسلطة فى ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١، وقد أدت مخاوف النظام من تصاعد الحركة العمالية والشعبية إلى شنه لحملة استئصال عنيفة، استهدفت اجتثاث اليسار المصرى من الجذور، لاستشعاره الخطر من نموه الملحوظ، وخاصة فى أوساط العمال والطلاب، ووسط جماهير الشعب، المتأثرة بفعل استمرار الاحتلال الصهيونى للأراضى المصرية والعربية، وبفعل السياسات الرأسمالية المجحفة، التى ضاعفت من معاناتها وفقرها.

• اليسار الحكومى!:

وحين سعى الرئيس السادات عام ١٩٧٦ لمنح نظامه مسحة ليبرالية، تقربا إلى الغرب، وزلفى للولايات المتحدة، قسّم حزب السلطة آنذاك، «الاتحاد الاشتراكى العربى»، إلى ثلاثة «منابر»، «منبر اليمين»، والذى تحول إلى «حزب الأحرار»، وتزعمه الضابط السابق والسياسى الراحل «مصطفى كامل مراد»، و«منبر الوسط»، «حزب مصر العربى الاشتراكى»،

والذى تحول إلى «الحزب الوطنى الديمقراطى»، وقام على رئاسته «السادات» نفسه، و«منبر اليسار»، والذى تزعمه الضابط اليسارى السابق، و«عضو مجلس قيادة الثورة»، «خالد محيى الدين»، وقد تحول إلى «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» فيما بعد.

ولعب «حزب التجمع»، حزب اليسار الرسمى، العلنى، فى المرحلة الأولى من حياته، دورا كبيرا فى الدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية، وضد اتفاقية «كامب ديفيد»، وفى مقاومة الصهيونية و«التطبيع»، واتسع نفوذه السياسى بضم عدد من خيرة المناضلين والنقابيين والمثقفين المصريين، واحتلت جريدته، «الأهالى»، موقعا متميزا فى الصحافة المصرية الملتزمة، قبل أن تدفع تطورات أوضاعه الداخلية، المعقدة والمتناقضة، العديد من العناصر والجماعات المتميزة، والتى شاركت بدور كبير فى تأسيسه، لهجران صفوفه، وأدى خضوعه المستمر لأوامر ونواهى النظام، واستبداله سياسة الانحياز للمصالح الشعبية، بأخرى تسترضى السلطة وتتجنب الصدام معها، وهى السياسة التى وضع أسسها، ونظّر لها الدكتور رفعت السعيد، رئيس الحزب الحالى، تحت مسمّى «سياسة الأسقف المنخفضة»، إلى انهيار ملحوظ فى نفوذه الشعبى، وإلى تراجع دوره فى الحياة السياسية المصرية، وإلى تدنى قدرته (هو وغيره من الأحزاب الرسمية المصرية) على التأثير فى عملية صنع القرار الاستراتيجى فى البلاد.

- **السادات حرب «الأرض المحروقة» ضد اليسار:**

وكانت المواجهة قد اشتعلت بين السادات واليسار المصرى (بقسميه: السرى «المنظمات الشيوعية»، والعلنى، «حزب التجمع»)، بفعل التوتر المتنامى على أرضية الانتفاضات الطلابية والعمالية ضد سياساته، والتى لم تهدأ للحظة منذ اعتلائه سدة الحكم (فى أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣،

و١٩٧٥)، وصولا إلى الانتفاضة الشعبية فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وهى الانتفاضة التى عبّرَ السادات عن ذعره البالغ منها وكراهيته الشديدة لسيرتها، بإطلاق وصفه الشهير، الدال: «انتفاضة الحرامية» عليها، وقد مثلت الانتفاضة لحظة فاصلة فى التاريخ المصرى الحديث بعد أن عمّت مصر من أقصاها لأقصاها، عاكسة حالة الغضب الشعبى على رفع الحكومة لأسعار السلع الغذائية الضرورية، وعلى مجمل التوجهات الاجتماعية والسياسية للنظام.

كانت هذه اللحظة إيذانا بتجذر عداء النظام لليسار المصرى، الذى حمّله السادات جريرة الانتفاضة، واتهمه بالسعى للانقضاض على السلطة، والعمل على «حرق مصر».

وشن الرئيس السادات وجهازه الأمنى الشرس، حملة تصفية عنيفة، منهجية ومستمرة، متبعا سياسة «الأرض المحروقة»، استهدفت القضاء على «الموجة الثالثة» للحركة الشيوعية المصرية، ومطاردة واجتثاث عناصرها فى الجامعة والمناطق العمالية، وفى أوساط الصحفيين والمثقفين، فى الوقت الذى كان يتأكد الصعود القوى لجماعات وتنظيمات «الأصولية الإسلامية»، (بقيادة جماعة الإخوان المسلمين)، فى المجتمع، مستفيدة من ظروف عديدة مواتية، فى مقدمتها هزيمة المشروع القومى، من جهة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة فى توجهات النظام، بتبنى سياسات «الخصخصة»، «التغيير الهيكلى».. إلخ، مما وفر الشروط لتقاطع مصالح هذا التيار مع نظام السادات، وصولا إلى التحالف المعلن بينهما، من جهة أخرى، وهو الأمر الذى تجسّد فى إطلاق معتقليه، ومنحهم حرية الحركة، واحتضان دعاته، والتعاون معه إلى أقصى درجة، فى مواجهة بقايا وتراث النظام الناصرى، السياسى والاجتماعى، ومن أجل تصفية اليسار المصرى، الشيوعى، النشط، وسط الطلاب والعمال والمثقفين، فى داخل البلاد.

● **وحرب الخارج أيضا:**

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد اندفع النظام الساداتى للارتماء فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، التى أعلن يقينه بامتلاكها «٩٩٪ من أوراق اللعبة!»، واتجه للصلح المنفرد مع العدو الصهيونى (وهو ما تم ترسيمه فى اتفاقية «كامب ديفيد» فيما بعد)، وللمشاركة الحماسية فى حمّى الحرب ضد المعسكر السوفيتى فى أفغانستان، عن طريق إمداد فيالق «المجاهدين» من قوات أمراء الحرب الأفغان، بمقاتلين مصريين من عناصر الإخوان و التيارات الإسلامية (الجهادية!) الأخرى، بعد أن تعاون فى تأهيلهم وتسليحهم مع المملكة العربية السعودية،والمخابرات الباكستانية، وبرعاية ودعم المخابرات المركزية الأمريكية، كما هو ثابت ومنشور!.

وكان من نتيجة هذه الحرب الضارية أن أصيب اليسار المصرى فى مقتل، وتفككت المنظمات الأساسية، الممثلة للحركة الشيوعية المصرية الثالثة، والتى كانت قد بدأت فى التشكل عقب هزيمة يونيو/حزيران القاسية، ولم يشف اليسار المصرى حتى الآن من جروحه الدامية، التى ترتب عليها تهميش دوره فى الحياة السياسية المصرية، وتراجع نفوذه المادى والأدبى وسط العمال وفى الجامعات وفى باقى هيئات المجتمع، على الرغم من هيمنته المعترف بها فى أغلب مناحى الحياة الإبداعية والفكرية (مسرح - سينما - أدب - صحافة.. إلخ)، وبالرغم أيضا من مشاركة عناصره ورموزه فى قيادة أغلب حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى، وكل لجان العمل الوطنى المعادى للصهيونية والإمبريالية، والمناهض لـ «التطبيع»، وفى تأسيس وقيادة حركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى الجديدة، وعلى رأسها الحركة الأم: «حركة كفاية».

التحدى الجديد لوجود اليسار المصرى:

لم تشهد مصر، ولا أى دولة أخرى من دول المنطقة والعالم، حجم ما شهدته، وتشهده، هذه السنوات، من فورات وانتفاضات احتجاجية، على كل المستويات، وقد شارك فى هذه العملية الكبرى، التى انطلقت عقب الميلاد اللافت لحركة «كفاية»، أواخر عام ٢٠٠٤، والتى لا زالت مستمرة حتى الآن، مئات الآلاف من العمال والعاملين والموظفين والمستخدمين.. إلخ.

وإذا كان «ربيع القاهرة السياسى»، قد تركّز فى عاصمة البلاد وأطرافها والمحافظات الرئيسية، فقد امتدت المساحة الجغرافية لحركة الاحتجاج الاجتماعى، التى شهدت نموا متسارع الوتيرة، خلال العامين الأخيرين، من الإسكندرية فى أقصى الشمال، إلى أسوان فى أقصى الجنوب، محطمة جدران الخوف والرهبة، والرعب من عسف السلطة وأجهزة قمعها، وشارك فى وقائعها، ولأول مرة منذ أكثر من نصف قرن: فلاحون وعمال صناعيون، وأساتذة جامعيون، ومدرسون، ومستخدمون وربات بيوت ومواطنون عاديون، منكوبون فى بيوتهم أو أرزاقهم، بل وشارك فيها، للمرة الأولى قضاة مصر، الذين هم بحكم النص الدستورى جزء لا يتجزأ من أركان السلطة، والموظفون الحكوميون، الذين لم يُعرف عنهم تاريخيا، امتلاك شجاعة تحدى «رب عملهم» الأوحد: صاحب اليد الباطشة: الحكومة.

وإذا كان طابع هذه التحركات سياسى (للمطالبة بالحرية والديمقراطية ودولة الحق وسيادة القانون)، فى جانب، واقتصادى فى جانب آخر، (يطالب بوضع حد لتردى أحوال المعيشة وانهيار كافة الخدمات الضرورية فى المجتمع)، فقد امتدت هذه الفورات الاحتجاجية، جغرافيا، من أقصى الشرق، حيث يتعرض بدو سيناء لضغوطات أمنية مكثفة، إلى أقصى الغرب، فى السلوم، حيث تتكرر الشكوى من بطش

السلطة و قهر الأجهزة، وتميزت جميع هذه التحركات، ذات الطابع السياسى والاقتصادى والجغرافى، بعدة ميزات، أهمها اتساع مساحات انتشارها، جغرافيا حيث غطت تقريبا جميع محافظات مصر، واجتماعيا، حيث انتشرت وسط معظم فئات وطبقات المجتمع، وباتساع حجم المشاركين فى أحداثها، حيث بلغوا فى بعضها عشرات الآلاف، بالذات فى التحركات العمالية والفلاحية، وأيضا بالشجاعة فى المواجهة، والابتكار فى أساليب العمل، وباشتراك قطاعات جديدة من المجتمع فى الحركة، وبالذات المرأة، التى شكل وجودها فى المقدمة حافزا قويا ومنجزا فى الكثير من هذه التحركات.

لكن أهم ما تمخضت عنه هذه الموجات الاحتجاجية العارمة يتمثل فى ميلاد المئات من القادة الطبيعيين، المتخلقين من قلب الأحداث، ومن بين الصلب والترائب، والذين ألقت بهم التجربة إلى لهيب الصراع الدامى فى مواجهة الأجهزة القمعية لواحد من أعتى نظم البطش والاستبداد فى العالم المعاصر!.

غير أن هذه التحركات الاحتجاجية الواسعة، ظلت فى أغلبها - حتى الآن - جزئية، وذات أبعاد اقتصادية، لم تتعد شعاراتها حدود المطالبة بتحسين ظروف العمل وبعض المكتسبات المحدودة، كذلك لم تصل إلى حدود التنسيق الفعّال بين أطرافها، أو الالتحام بحركة الاحتجاج السياسى للمثقفين، أو تبنّى برنامج محدد، يقدم البديل الموثوق به للنظام المهترئ الحالى، ويهدف إلى إنجاز عملية التغيير السياسى والاجتماعى الشامل المرجوّة، والتى بدونها ستظل مصر تدور فى دائرة التخلف والاستغلال، والفاقة والانهيار، المغلقة، إلى ما لانهاية!.

• فرصة تاريخية:

وهذا الوضع طبيعى ومنطقى، بعد عقود طويلة من «تأميم» السياسة فى المجتمع، ومصادرة آليات إدارة الصراع الاجتماعى فى البلاد.

وليس سوى اليسار المصرى، بأفكاره من يستطيع أن يلعب دورا حقيقيا، فى نقل النضال الاحتجاجى، من صورته الأوليّة الراهنة، إلى وضعية أرقى، أكثر وعيا، وتحديدا، وأكثر انفتاحا على أفق التغيير السياسى الشامل، الضرورى والمطلوب!.

فأمام اليسار المصرى فرصة تاريخية سانحة، للخروج من أزمته التاريخية المستدامة، بتجذير برامجه، وتصليب عود قياداته، وغرسها عميقا فى الطين المصرى المتعطش، استجابة للظرف الموضوعى المواتى بشدة، لأول مرة منذ عقود وعقود، إن أحسن استغلالها سينهض، مثل طائر العنقاء من رماد حرائقه، ويحلّق فى سموات الوطن العُلى، وإن أهدرها فلا يلومن إلا نفسه، فالفرصة، دائما، كما يقولون، لا تأتى إلا لمن يستحقها!.

■ ■ ■

١٧

مجتمعات مأزومة وسلطات فاجرة *

الصورة الشخصية اليتيمة التى تزين حوائط منزلى، تعود إلى عام ٢٠٠٣، حينما بدأت نذر حرب العدوان الأمريكى على شعب العراق تلوح فى الأفق، ساعتها تنادت القوى والشخصيات الوطنية والقومية في مصر والوطن العربى، وأحرار العالم من المعارضين للحرب، وأتموا فى القاهرة عقد مظاهرة سياسية كبيرة، داعمة للشعوب العربية ونضالها ضد القهر والعدوان الإمبريالى والصهيونى، تحت مسمّى «الحملة الدولية ضد الاحتلال الأمريكى والصهيونى (the International compaign ajainst U.S. & Zionist Occupations)، واختار المحتشدون بالإجماع الرئيس الجزائرى الأسبق «أحمد بن بللا» رئيسا لسكرتارية الحملة، التى استمرت تعقد اجتماعاتها لعدة سنوات تالية، وفى هذا اليوم التُقطت لنا الصور التذكارية، التى كان منها صورته وأنا أجلس بجانبه، وهو يمسك يدى بحنو الأب، وثقة الزعيم، وقوة المناضل، ونحن نتحدث عن شئون وشجون أمة العرب، المبتلاة بالاستبداد والاستهداف. من الداخل والخارج.

أطياف بائدة؟!

استعدت ملامح هذه الصورة الدالة، وأطياف من ذكريات مصر والمنطقة، فى خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضى، تمر

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/١٢/٢.

بخاطرى: وأنا طفل صغير أدرج إلى مراحل الصبا، تلميذ فى الابتدائى، ثم الإعدادى، والثانوى، ثم طالب الجامعة: مظاهرات التأييد لكفاح شعب الجزائر، صورة البطلة «جميلة بوحيرد» فى كتب المدرسة وعلى طوابع البريد، الثورة الجزائرية ورموزها من القادة المختطفين، وعلى رأسهم «بن بللا»، الذين أصبحوا أمثولة لنا وقدوة، أرتال الشهداء الذين تغنينا بدمائهم الذكية وهى تروى أرض الجزائر الطاهرة، النشيد الوطنى الجزائرى، الذى لحنه الموسيقار المصرى الراحل «محمد فوزى»، يدق أسماعنا بقوة: «قد عقدنا العزم أن تحيا الجزائر»، جموع المصريين من خبراء وعلماء وأساتذة وأطباء، الذين ساهموا فى بناء صرح الجزائر الحرة، المساندة العسكرية الجزائرية الأخوية لمصر بعد حرب ١٩٦٧ .

يوم الغضب!

تذكرت كل ما تقدم، بأسى، وأنا أستمع لطبول «الحرب الكروية» وهى تدق بقوة فى وهران كما فى القاهرة، ومارشالات القتال يحرضون الملايين من المحبطين والفقراء والجوعى والباحثين، عبثا، عن لحظة انتصار مستعص، أو كبرياء مفقود، أو وطنية مهدرة!، فى البلدين، بعضهما ضد البعض، أملا فى صرفهما عن التفكير الخطر فى الواقع المتردى، والمستقبل البائس!، تذكرت ذلك وأمامى مانشيت صحفى لجريدة غير حكومية، اسمها «الجيل»، صدرت قبل ثلاثة أيام فقط من «موقعة السودان»، ١٤ نوفمبر/ تشرين ثان، ٢٠٠٩، وكلماته تقول: «تسقط الحكومة التى فشلت حتى فى نظافة شوارع القاهرة»، ومانشيت آخر لجريدة «المصرى اليوم»، المستقلة، بعد الموقعة بأسبوع واحد، يقول: «يوم الغضب»: مظاهرات (قاهرية) حاشدة تطالب بـ «رد الاعتبار» وطرد السفير الجزائرى (من مصر!)، اشتباكات مع الأمن وحرق العلم الجزائرى، ومقتل ١٤ جزائريا، وإصابة ٤٠٠ آخرين فى احتفالات «دموية» بالجزائر!

وتحته مباشرة خبر مطول عن موظف بالإسكندرية يحاول الانتحار لعجزه عن شراء «كيلو لحم» لأسرته قبل العيد، وفى نص الخبر أن «أحمد محمد رشاد»، الموظف بشركة أتوبيس غرب الدلتا، بعد أن وقف عاجزا أمام محل الجزارة، لإدراكه أن راتبه الشهرى (الذى يبلغ ١٦٨ جنيها، أى نحو ثلاثين دولارا لا غير، بواقع دولار واحد يوميا)، والذى يعتاش منه هو وأسرته كبيرة العدد، دون مصدر آخر للدخل، لن يمكنه أبداً من أن يحمل إلى أسرته ذات مرة، قطعة لحم صغيرة، يشتاقون إليها فصعد إلى أعلى نقطة فى محطة تقوية شبكات الجوال، فى منطقة سيدى جابر، محاولا الانتحار، «لأن مجمل راتبه الشهرى لا يكفى إلا لشراء ثلاثة كيلو جرامات من اللحوم».

مجتمعات مأزومة.. وسلطات فاجرة

فى مصر، كما فى الجزائر، يحكم نظامان بوليسيان، فاشلان، عاجزان عن حل معضلات الحياة فى المجتمعين، المتراكمة عبر العقود، رغم الفرص والثروات والإمكانات الهائلة، المنهوبة بواسطة حلف البيروقراطية الحكومية الفاسدة مع الطبقة الاحتكارية الجديدة، التى نمت وازدهرت أعمالها، فى العقدين الأخيرين، بفعل تداخل السلطة مع الثروة، والاستنزاف الضخم للثروة العامة، فى ظل تطبيق سياسات «الليبرالية الجديدة»،الأمر الذى فاقم من مشكلات الفقر، والبطالة (وخاصة فى أوساط الشباب)، وضاعف من وتيرة التدهور العام فى الصحة وأنظمة التعليم والخدمات العامة، وبالذات فى الأقاليم البعيدة عن العاصمة والأنظار، ما أدى إلى تحويل القاهرة الجميلة، على سبيل المثال، من عاصمة «أم الدنيا». إلى «دولة» عجوز، تعدادها يقرب من العشرين مليونا، تعج بالزحام والضجيج والفقر والتلوث، جنبا إلى جنب مع مظاهر الغنى الفاحش، والثروات الخرافية، لنخبة المجتمع المخملى، (التى لا يزيد

عددها عن مليون فرد، من إجمالى تعداد المواطنين الذى تجاوز الثمانين مليونا.

وقد تسببت هذه الحالة، التى تزداد سوءا مع مضى الأيام، فى اندلاع الآلاف من أعمال العنف الشعبى وأشكال الاحتجاج السياسى والاقتصادى، التى اجتاحت مصر، فى السنوات الأخيرة، منذ مظاهرات «حركة كفاية» قبل خمس سنوات، التى خرجت فى مواجهة السلطة، رافعة شعار «لا للتمديد» لحسنى مبارك الذى يحكم مصر منفردا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، و«لا للتوريث»، لجمال، نجله، الذى تُهيأ الأوضاع لتوليته رسميا فى المستقبل المنظور.

وتهدد هذه الحالة بالتصاعد المؤكد، خاصة مع اتضاح العجز التام لجهاز الدولة المترهل الفاسد، عن الوفاء بأبسط مهامه، كتوزيع مياه الرى والشرب، (وهى وظيفته الأولى منذ نشأة الدولة المركزية المصرية التليدة)، أو حفظ الأمن العام (بعد اختزاله فى أمن الرئيس وأسرته والحاشية)، أو حماية المصالح الوطنية الخارجية، أو حتى على مستوى أضيق، كتنظيف شوارع البلاد من القمامة المتراكمة، أو كفالة انسياب المرور الذى يعانى من اختناق كبير، أو مكافحة التلوث الذى يسجل واحدة من أعلى المعدلات العالمية، وإلى غير ذلك من القضايا المعيشية التى تهم القطاعات الأوسع من المجتمع .

وإزاء هذه الوضعية البائسة فى مصر، والتى لا تختلف كثيرا عن واقع الجزائر، لم يكن غريبا أن تُدق طبول الحرب، وتُستعاد فى الإذاعة والتلفزيون مارشات القتال، وأناشيد العبور عام ١٩٧٣، لكن هذه المرة للتعبئة فى مواجهة الأشقاء، وأن تنهمر مئات البرامج التلفزيونية والإذاعية، وآلاف الأحاديث والمقالات الصحفية، وعلى شبكة الإنترنت، كلها تصب فى تسعير نيران الفتنة الكروية، وتحويلها من مجرد مباراة

رياضية، إلى حرب ضروس، تشبه حرب داحس والغبراء المشئومة، الشهيرة فى التاريخ العربى القديم، فحرب «الأخوة الأعداء» مطلوبة بشدة الآن، إنها وسيلة (نموذجية!)، لإلهاء الملايين عن المطالبة بالحقوق والثورة على المظالم، ولتبديد مظاهر الاحتقان الشعبى التى تنذر بخطر ماحق، ومع اقتراب سنوات الجمر، (٢٠١٠ ـ ٢٠١١)، التى يجب فيها حسم مستقبل الحكم والنظام السياسى، وإنهاء ملف «التوريث»، وتأكيد سلطة تحالف الفساد والاستبداد، لعقود أخرى قادمة، وجب حرف الأنظار عن الواقع المتردى، و«اختراع» عدو مناسب، توجه إليه طاقة الغضب والانفعال والثورة والانفجار، الذى يهدد النظام فى ركائزه المتداعية، ويشير إلى أن السلطة المباركية تفقد، شيئا فشىء، إن لم يكن السيطرة على الحاضر، فالمؤكد سطوتها على المستقبل!.

وقد جاء ت مباراة الكرة، التى تحولت إلى مباراة فى الكراهية، والتى دارت فصولها فوق ملاعب الكرامة المهدرة، والكبرياء المجروح، و«الوطنية» الشكلانية، فى التوقيت المناسب تماما.

وفيما كانت إسرائيل تقضم مساحة أخرى من أرضنا، وأمريكا والغرب والعرب ينفضون أيديهم من المسألة برمتها، انفجرت الحرب الخطأ، فى التوقيت الخطأ، التى غذتها سلطات فاجرة، لا تتردد فى إشعال نيران الكراهية، وبث سموم الفتنة، بين الأهل والأشقاء، حفاظا على الكرسى اللعين!

وبعدها بأيام استقبل حسنى مبارك، الرئيس الصهيونى، شمعون بيريس، ومجرم الحرب، الملوثة يداه بدم الأبرياء من أهلنا!.

■ ■ ■

١٨

الجدار الفولاذى

وتحولات مفهوم «الأمن القومى المصرى» *

على الرغم من أن مفهوم «الأمن القومى» هو مفهوم حديث نسبيا، ويُرجعه بعض علماء السياسة إلى نهايات الحرب العالمية الثانية، حينما أنشئ «مجلس الأمن القومى الأمريكى»، National Security Council، عام ١٩٤٧، إلا أن عناصر هذا المفهوم، التى تحدد آفاق المصلحة الوطنية للأمة، ومصادر الأخطار والتهديدات، وترسم منظور الدفاع عنها، ترجع إلى أزمنة بعيدة.

وقد حفظ لنا تاريخ الفكر الاستراتيجى المصرى تعريف «سليمان باشا الفرنساوى»، الكولونيل الفرنسى، الذى استقدمه «الباشا»، محمد على، للمساهمة فى تأسيس الجيش المصرى، لهذا المفهوم منذ وقت متقدم، فى الربع الأول من القرن التاسع عشر: «إن أمن الشام يبدأ من جبال طوروس، وأمن جبال طوروس يبدأ من ممرات سيناء، وأمن القاهرة يبدأ من هذه الممرات. إن القاهرة مفتاح الشام، والشام مفتاح المنطقة».

ولم يكن هذا المفهوم اختراعا جديدا أو ابتكارا يرجع إلى الكولونيل الفرنسى المتمصر، الذى كرّمه المصريون وقدروا جهوده فى إنشاء المؤسسة العسكرية المصرية الحديثة، فأطلقوا اسمه على أحد أبرز شوارع عاصمتهم، وشيدوا له تمثالا فى واحد من أهم ميادينها، (ميدان وشارع

* جريدة «الأخبار» اللبنانية - ٢٠١٠/١/٢٦.

طلعت حرب باشا، حاليا)، فقد توصل إلى تحديد يقترب من هذا المفهوم لحدود أمن مصر، كل من الفراعنة العظام والقادة العسكريين والاستراتيجيين الكبار، أحمس وتحتمس ورمسيس الثانى، فرعون المجد والانتصار، ثم فى عصور أحدث سيف الدين قطز والمحرر صلاح الدين الأيوبى، وغيرهما، الذين تقدموا بجيوشهم إلى أطراف المنطقة لملاقاة الأعداء ودحر الغزاة، لإدراكهم أن أمن مصر من أمنها، وأن وحدة التراب والدم والمصير تجمع ـ فى السلم والحرب ـ بينهما.

و المراقب لمجريات الأحداث فى العقود الأخيرة، يستطيع أن يلمس ارتباكا فى تحديد هذا المفهوم بالغ الحساسية، الذى كان قد تأكد مع صعود ثورة ٢٣ يوليو، وفى حمية معارك الاستقلال والبناء الضارية التى خاضها النظام الناصرى، مازجا بين المصالح الوطنية (المصرية)، والمصالح القومية (العربية)، فى منظومة واحدة، حددت معسكر أعدائها فى الصهيونية والاستعمار والرجعيات التابعة، وهو المعسكر الذى لم يأل جهدا، فى المقابل، من أجل العمل على إحباط المشروع الوطنى/ القومى، الناصرى، والسعى إلى توجيه ضربة عنيفة إليه، بهدف تقويض مفهومه عن «الأمن»، وزرع بذور التناقض بين شقيه المتكاملين، افتراضا، الشق القومى، والشق القطرى.

وهكذا، فسرعان ما تعرض هذا المفهوم المستقر للاهتزاز مع هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧، وتداعياتها التى عكست تعثر المشروع القومى، وتراجع مفهومه عن «الأمن القومى العربى»، ثم بلغ التأزم مداه مع رحيل عبد الناصر، وفى أعقاب تولى الرئيس السادات، الذى قاد انقلابا على «الثوابت» الناصرية، القومية، وأحدث تحولا استراتيجيا فى التوجهات الأساسية للدولة المصرية.

وجاء توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، أواخر عقد السبعينيات المنصرم،

ليحمل فى ثناياه توجيه ضربة إلى صميم هذا المفهوم، بإبرام اتفاقية «صلح» مع «العدو التاريخى للأمة»، وباعتبار أن «حرب أكتوبر / تشرين، هى آخر الحروب»، وأن «٩٩٪ من الأوراق فى أيدى أمريكا»، على حد التعبير الشهير للرئيس المصرى السابق.

ومع التحولات السياسية والاقتصادية العنيفة التى جرت على بنية السلطة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتى عكست تزاوجا فجا بين الثروة والسلطة، ارتقت قمة السلطة فى مصر مجموعات عشوائية من طبقة «رجال الأعمال»، والذين هم فى الأصل عصابات من ناهبى المال العام ونازفى الثروة الوطنية، المبتسرين، المَولَّدين فى حاضنة النظام، تدين بالولاء المطلق للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، ولا تخفى ميلها إلى تفكيك العرى التاريخية الوثقى لمصر بالمحيط العربى، وتتبنى - دون لبس - أجندة السياسات «النيوليبرالية»، بأكملها، حتى بعد الانهيارات التى عصفت بالنظام الرأسمالى مؤخرا.

وقد تزامن اكتمال ملامح هذا الوضع مع انهيار النظام الشاهنشاهى، وانتصار الثورة الإيرانية، فى الخارج، وصعود ظاهرة «الإسلام السياسى» داخليا، فى العقود الأخيرة، ونمو قوة وخطر جماعة «الإخوان المسلمين»، وأدت ممارسات النظام، وانحيازاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتبناة، والتى تبلورت عبر تراكمات طويلة المدى، إلى بروز ملامح جديدة، غير معلنة وإن كانت مدركة، لنظرية جديدة للأمن القومى يتبناها اتجاه مؤثر فى مركز صناعة القرار المصرى، وبالذات فى مجموعة «لجنة السياسات» بالحزب الوطنى، التى يرأسها «جمال مبارك»، الرئيس القادم المحتمل.

لقد أدى جمود النظام، وتآكل صورته، وفشله البيِّن فى حل أبسط القضايا الحياتية للملايين الغفيرة التى تتعرض لموجات متتالية من الاستغلال والإفقار، وتنتهبها الأمراض وتعانى من الجهل والتهميش، وعجز

الحكم الفاضح عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبروز تيارات المعارضة لمسألة «تمديد الحكم وتوريثه»، إلى إدراك النظام ألا بديل أمامه عن الاعتماد على الدور الفاعل للقبول الإسرائيلى، والموافقة الأمريكية، الصريحة أو المضمرة، من أجل ضمان بقائه مسيطرا على الوضع فى البلاد، واتجه ـ كما حدث فى انتخابات برلمان ٢٠٠٥ ـ إلى اللعب بورقة التخويف من اجتياح التيارات الأصولية لمصر، حتى يغلق ملف الاستحقاقات الديمقراطية أمام أمريكا والغرب، بحجة أن الحرية فى مصر تعنى سيطرة «الإرهاب» ووصول جماعات العنف الدينى (وهى الجماعات التى سبق وأن أطلقها من عقالها، وتبناها، بموافقة الولايات المتحدة، فى معركته ضد خصومه وخصومها من اليسار)، المعادية للغرب والمصالح الأمريكية وإسرائيل، إلى موقع القرار فى البلاد.

وهكذا تآكل المفهوم الموروث، والذى تكرّس طوال الحقبة الناصرية لـ «الأمن القومى المصرى»، المرتبط عضويا بأمن الوطن العربى، البيئة الإقليمية الحاضنة، والذى ينظر إلى الخطر الصهيونى باعتباره خطرا على الدور والمصالح المصرية، فى المقام الأول، ليظهر فى أحيان كثيرة أن مفهوما آخر للأمن القومى المصرى، قد حل محل المفهوم القديم، يستبدل بالعدو الصهيونى ـ الإمبريالى، تحالفا، غير مصرح به مع إسرائيل، ضد خطر «الإسلام السياسى»، فى الداخل والخارج، ويتنصل، علنا، من الالتزام المصرى بالقضية الفلسطينية، بحجة غير صحيحة، عبر عنها الرئيس مبارك فى حديث نقلته صحيفة «المصرى اليوم»، (٢٠٠٩/٢/٥): «لولا حروبنا من أجل فلسطين، لكان حال شعبنا أفضل ـ وستظل الأولوية لمصر»، ويتبنى منطلقات «مكافحة الإرهاب،» و«الخطر الإيرانى»، و«الدول المارقة»، سيئة الصيت، كما صكّها الرئيس الأمريكى السابق، مجرم الحرب، «جورج بوش»، حتى بعد رحيله، باعتبارها «مصدر التهديد الاستراتيجى» الأساسى لأمن

البلاد، والذى ينبغى صياغة «العقيدة الاستراتيجية للدولة»، فى مواجهته.

كما أن اشتراك كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية «السنيّة» (المعتدلة، كما تُصنف غربيا)، وبالذات السعودية ومصر، فى العداء للنظام الإيرانى، وحّدهم فى مواجهة هذا الخطر المزعوم، الذى تمكن من تحقيق ما فشلت به الدبلوماسية الغربية، فى إحداث انفراج فى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية «السنيّة»، نظرا لاعتباره يمثل القاسم المشترك بينهم (كما ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست»، ٢٠٠٩/٣/١٩).

وعلى مذبح السعى لتأمين القبضة الفولاذية على كرسى الحكم فى البلاد _ وفى الوقت الذى كانت فيه قوات قمع النظام المصرى، تطارد المئات من أنصار الحرية، الذين قدموا من مختلف بلاد العالم، والكثيرين منهم يهود معادين للصهيونية، للتضامن مع شعب فلسطين المحاصر، وتسيل دمهم فى الشوارع، وتمنعهم من تحقيق غايتهم النبيلة، كان لابد من إحكام الحصار على أهل غزة الصامدين، الواقعين بين مطرقة الاحتلال الصهيونى وسندان النظام المصرى، عبر تشييد «الجدار الفولاذى» ، الذى يكمل حلقات الخنق والتجويع والترويع للملايين من أبناء الشعب الفلسطينى المكافح، وهو ما يعنى، بشكل عملى، تدشينا فعليا لهذا المفهوم الجديد لأمن مصر القومى، الذى يتبناه نظام «آل مبارك».

ومن الطبيعى فى هذا السياق، أن يكون الإعلان عن البدء فى بناء هذا الجدار، الذى صُمم ومُوّل ونفّذ بخبرات وتمويل وتكنولوجيا من أمريكا، ولتحقيق غاية أمريكية رئيسية هى حماية أمن إسرائيل، من تل أبيب وليس من القاهرة.

فالقاهرة، عاصمة مصر المحروسة، بريئة من هذا الجدار، ومن أمثاله، براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

١٩

مصر ٢٠١٠:

«تعالوا شاهدوا الدم فى الشوارع»! *

«جوبلز» فى مجلس الشعب المصرى

«أنا لو أملك لقدمت استجواباً لوزير الداخلية على «الحنيّة الزائدة» فى التعامل مع (الخارجين على القانون!)، إيه مجموعة ٦ أبريل دى؟! إحنا حنفضل نسيب تنظيمات غير شرعية لغاية إمتى؟! بلّغ وزير الداخلية: إحنا ٨٠ مليون نسمة.. بناقص الشلة الفاسدة دى.. دى تجاوزات وإثارة للفوضى، ولاّ يعنى إحنا عاوزين انتفاضة الحرامية، التى حدثت فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ترجع تانى ولاّ إيه؟!.. أناشد وزير الداخلية الضرب بيد من حديد!!.. إضرب بالنار على طول.. بلاش خراطيم المياه دى على المتظاهرين.. دول خارجين على القانون!».

هذا المقتطف الطويل ليس فقرة من حديث إذاعى لمسئول الدعاية النازى الأول، « جوزيف جوبلز»، صاحب المقولة الشهيرة: «كلما سمعت كلمة ثقافة.. تحسست مسدسى!»، وإنما كان جزءاً من حوار عاصف، شهده «مجلس الشعب المصرى»، فى الاجتماع المشترك للجنتى «الدفاع والأمن القومى» و«حقوق الإنسان، لمناقشة الاعتداءات الوحشية التى تعرض لها شباب من حركات «٦ أبريل» و«كفايه» و«الجمعية الوطنية

---

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠١٠/٤/٢٦.

والبيت من قصيدة الشاعر التشيلى الكبير «بابلو نيرودا».

للتغيير» وغيرهم، فى المظاهرة السلمية التى نظموها فى الذكرى السنوية للإضرابات العمالية الدامية، التى جرت يوم ٦ أبريل / نيسان ٢٠٠٨، فى مدينة «المحلة الكبرى» العمالية، وشهدت صدامات عنيفة بين الأمن (الذى لم يتورع عن استخدام الرصاص الحى!)، والجماهير الغاضبة، المحتجة على تردى الأحوال.

جرى هذا الكلام الخطيرعلى ألسنة «حسن نشأت القصّاص»، نائب ما يُسمى بـ «الحزب الوطنى الديمقراطى!!)، تَجُّمع المصالح المُعبر عن الزواج غير الشرعى بين رأس المال والسلطة فى عصر الرئيس مبارك، أو «التشكيل العصابى» الذى اختطف مصر ـ على حد تعبير الدكتور نادر الفرجانى ـ الخبير الاقتصادى المعروف، والذى يحتكر الحكم والثروة فيها، منذ ثلاثين عاما.

دعوة للقتل باسم الدين خدمة للسياسة

وقد تبارى هذا النائب مع آخرين من نواب الحزب الوطنى، وممثلى وزارة الداخلية، وأشياعهم من نواب (منشقين) على بعض أحزاب معارضة، مثل النائب «رجب حميده»، فى كيل الاتهامات لمعارضى السلطة فى مصر بالعمالة للخارج، والتحريض على مواجهة المظاهرات السلمية لدعاة التغيير، بالرصاص الحى، تحت زعم مختلق بأنهم: «ممولون»، يتاجرون بأحلام الوطن، ويريدون «فوضى خلاّقة»، كما قالتها «كونداليزا رايس»، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، ثم، (وفى السكة)، لا ينسى «الشيخ رجب»، الذى كون ثروة هائلة من علاقاته بالنظام، من «رد الجميل» للسلطة فى أزمتها، والتلويح بهراوة الدين للانتقام من خصومه وخصوم الحكم: «... إننا لن نضع أيدينا فى أيدى نجسة... أو مع الذين لا يسجدون لله».. ثم يُزايد على جوقة النظام ذاته، أعضاء الحزب «الوطنى»، فى التحريض على إهدار دم المعارضين، وبالذات من الشباب:

«إننى أعيب على (وزارة) الداخلية أنها لا تُعمل القانون، ولا تستخدم الرصاص... هل نريد أن نحرق وطنا كاملا ولا نريد أن يسقط عشرات مقابل حماية الوطن؟».

من الذى يخدم مصالح أمريكا وإسرائيل؟

والمدهش أن حديث الدم والرصاص هذا، جرى تحت قبة البرلمان، الذى يفترض فيه أن يكون حارسا للحرية، ومدافعا عن السلم والديمقراطية، لا محفّزا لقتل المعارضين، و«تطهير» البلاد من «دعاة الفوضى الخلاقة!» المزعومين، باعتبار أن كل حديث عن الديمقراطية فى مصر هو، من وجهة نظر الطبقة الحاكمة، ترويجا للمصالح الأمريكية، مع أن المصادر الأمريكية والصهيونية، لم تنفك تدافع عن وجود نظام الرئيس مبارك، باعتباره الحماية المؤكدة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى مصر والمنطقة، وقد نشرت الصحف المصرية غير الحكومية، مؤخراً، التحذير الذى أعلنه «شلومو جازيت»، رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق، نقلا عن موقع «News On»، والموجه إلى الولايات المتحدة، لحضّها على الامتناع عن مطالبة النظام المصرى «بعدم قمع المعارضة وانتهاج الديمقراطية فى الانتخابات الرئاسية المقبلة»، لأن أى مطالبة من هذا النوع، كما يقول «جازيت»، لن تؤدى إلى تحقيق الديمقراطية للمصريين، وإنما إلى تقويض استقرار الحكم بالقاهرة، (وبالتالى زعزعة المصالح الأمريكية والإسرائيلية، التى يحميها نظام الرئيس مبارك، ويروج لها).

أزمة مُركبة واحتقان تاريخى

وقد كان طبيعيا أن تنفجر عاصفة الرفض لهذا التطور الخطير،الذى يدفع الوضع فى مصر إلى مهاوى الحرب الأهلية، ويهدد بانفجار شلالات

الدماء، فى لحظة فارقة تتجه صوب وضع «احتقان تاريخى» لم تشهد مصر مثيلا له منذ أزمة النظام الملكى، فى أواخر أربعينيات القرن الماضى، هذه الأزمة التى قادت إلى انفجار الوضع فى ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، وهاهى نذر لحظة لا تقل احتداما، تتجمع فيها عناصر أزمة هيكلية عميقة، مُركّبة للنظام، مظهرها الأساسى تحلل جهاز الدولة التاريخية التليدة، وانفكاك عُراه، وتبدى عجز الحكم البيّن عن النهوض بأبسط واجباته، من أول تنظيف الشوارع التى تحولت إلى مقالب للقمامة ومصادر للتلوث والأمراض، حتى كفالة انسياب حركة المرور التى وصلت حدود الاستعصاء والشلل التام، ناهيك عن الفشل فى إدارة كافة الملفات الرئيسية: الفقر والبطالة والصحة والتعليم والغذاء والمياه وملف المواطنة والهوية والدور الإقليمى والسياسة الخارجية والأمن القومى،... إلخ، التى تشهد تدهورا غير مسبوق فى التاريخ المصرى كله، وهو ما دفع الدكتور «فاروق الباز»، العالم المصرى الشهير، وشقيق «أسامه الباز»، المسؤول المصرى البارز، إلى التعبيرعن هذا الوضع المزرى، غير المسبوق، بقوله: «إن مصر لم تشهد تأخراً، على مدار سبعة آلاف عام، مثلما يحدث هذه الأيام».

هذه الأزمة المحتدمة الجديدة، وبما ترتب عليها من تداعيات، داخلية وخارجية، لاستنكارها وإدانتها والتحذير من مخاطرها، والمطالبة بمحاسبة مطلقيها، هى إحدى مظاهر الصراع السياسى - الاجتماعى المحتدم فى مصر، والتى تتصاعد وتيرته منذ نحو خمس سنوات مضت، قبل الانتخابات البرلمانية والسياسية الأخيرة، التى جرت عام ٢٠٠٥.

صيحة «كفاية» تفتح الطريق

فلم يكن حتى أكثر المراقبين تفاؤلاً، يتصور أن صيحة بضع مئات من المثقفين والسياسيين المعارضين، الذين شكّلوا «الحركة المصرية من أجل التغيير»، التى عُرفت باسم «كفاية»، بشعارها البسيط: «لا للتمديد... لا

للتوريث»، ستطلق طوفانا من حركات الاحتجاج السياسى والمطلبى، وتدفع جماهير «المعذبين فى الأرض»، من العمال والفلاحين والمهمشين، فضلا عن الموظفين وأبناء الطبقات الفقيرة، وقطاعات من أبناء الطبقة الوسطى أيضا، من كل حدب وصوب، إلى كسر حاجز الخوف، والنزول - بكثافة - إلى الشارع، اعتراضا على التدهور المريع فى أحوال عشرات الملايين من المصريين، وطلبا لـ «الخبز والحرية» وكذلك «الكرامة الإنسانية»، إلى تجاوز كل «الممنوعات» وتحدى هيبة النظام، إلى حد افتراش الأرض أمام مقرات «مجلس الوزراء» ومجلسى «الشعب» و«الشورى»، لأسابيع طويلة، (إضراب المعوقين وأصحاب الاحتياجات الخاصة، دخل شهره الثالث)، والتقدم خطوات بالغة الأهمية، بمبادرة موظفى الضرائب العقارية، (٥٥ ألف موظف)، لتأسيس نقابتهم المستقلة، واضطرار النظام، خشية انفجار الأوضاع، لقبول الأمر الواقع، الذى يتمرد على وضعية هيمنة النظام على النقابات العمالية، المستمرة لما يقرب من ستين عاما!.

نظام مريض وتحديات خطيرة

والأخطر أن ما أشرنا إليه من تطورات، أتى فى ظل الإعلان عن العوارض الصحية التى ألمت بالرئيس مبارك، وألقت بظلالها المقلقة على وضع الرجل الذى بلغ عامه الثالث والثمانين، وتركت جهاز الحكم الشائخ، مرتبكا، مشلولا، عاجزا عن اتخاذ أى قرار، فى غيبة الحاكم الفرد الذى كان يخضع للعلاج فى ألمانيا.

ويزيد من حرج الوضع وتعاظم مستوى التحديات، بالنسبة للسلطة، نزول رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية السابق، دكتور «محمد البرادعى»، إلى حلبة الصراع على تغيير الدستور، كمقدمة لمعركة رئاسة جديدة، لن تكون مزحة، أو مسرحية هزلية، كسابقتها، خاصة مع التفاف عدد كبير من الشباب النشط، الذى كان قد أدار ظهره للسياسة، من حول «البرادعى»، فى

ظل محاولات مستمرة من قوى وحركات التغيير السياسى والاجتماعى، تهدف إلى تطوير الوضع، وبناء آليات فعالة للعمل المشترك، تمكنهم من أن يقارعوا النظام بقوة، فى ظل كل الاحتمالات، المفتوحة، المتوقعة، والمنتظرة.

مصر على أعتاب تطورات خطيرة، ستشهدها فى الفترة المنظورة القادمة، وهى حبلى باحتمالات عديدة على درجة بالغة من الأهمية، ليس فقط بالنسبة لهذه الدولة المحورية الكبيرة، وإنما بالنسبة لكل قضايا المنطقة وشعوبها، وفى سماواتها الملبدة بالغيوم، تتجمع بشائر الغد الجديد!.

فإذا كان هذا الغد مُشرقا، فالفضل فيه يعود، فى المقام الأول، لكل قوى التغيير، التى تناضل وتدفع ثمنا باهظا عربونا للحرية!.

أما إذا حلت بالأرض المحروسة، الفوضى، لا قدّر الله، فالمؤكد، كما يقول عالم السياسة المميز، «د. عمرو الشوبكى»: أن الحكم هو المسؤول عن حدوثها، وليس «كونداليزا رايس»، كما ردد بعض نواب الحزب الحاكم فى مجلس الشعب!.

■ ■ ■

٢٠

فشل مؤتمر دول حوض النيل بـ «شرم الشيخ»: أول طلقة فى حروب المياه!

عطشـان يا صبايا، دلونى على السبيل

عطشـان والنيل فى بلدنا، والميّه سلسبيل

فلكلور مصرى

على مدار التاريخ، لم يلعب نهر دوراً محورياً فى حياة شعب من الشعوب، مثلما لعب النيل دوره فى حياة الشعب المصرى، حتى قدّسه المصريون الأقدمون، واحتفلوا بفيضان مائه «المبارك»، وقدموا له العطايا والقرابين، وترنموا له بأناشيد العرفان والتبجيل:

«أنت خلقت النيل فى العالم الأرضى / وأنت تخرجه بأمرك فتحفظ به الناس / يا إله الجميع / أنت الذى خلقت فى السماء نيلاً / لكى يتنزّل عليهم ولهم / يتساقط الفيضان على الجبال كالبحر الزاخر / فيسقى مزارعهم وسط ديارهم / ما أبدع تدابيرك يا إله الأبدية / فى السماء نيل للأمم الغربية / أما النيل الذى يروى مصر، فإنه يتدفق من باطن الأرض!» ، (من ترانيم إخناتون).

وليس هناك من سر فى هذه المكانة السامية التى احتلها النيل فى حياة قاطنى واديه الخصيب، فهو سبب حياتهم، بالمعنى المباشر للكلمة،

فأكثر من ٩٥٪ من المياه التى يتعيّش عليها سكان الوادى هو مصدرها، مع ندرة الأمطار ومحدودية كميات المياه الجوفية المتاحة، حتى الآن، ومن الطبيعى، والحال هكذا أن يكون للنيل هذا الموقع بالغ الأهمية فى حياة شعب مصر، فهو رمز الخصوبة، وإله الخير والبر والعطاء، ومن فيض مائه العذب يشرب و يأكل المصريون من خيراته، وعلى صفحة مائه تبحر مراكبهم لتربط بين شمال الوادى وجنوبه، وعلى جنباته الممتدة بنوا معابدهم الباقية، وفوق هضبته العالية شيدوا عنوان خلودهم: الأهرامات التى تتحدى، بعلمها ورسوخها،عوادى الأيام وتخرصات الزمن!.

ولعل هذه المكانة الرفيعة، التى احتلها النيل فى حياة المصريين، هو ما يفسر، أسباب حرص حكّامهم، منذ أقدم العصور، ومهما كانت الظروف وبلغت التكلفة، على تأمين أوضاع «النهر الخالد» من منابعه وحتى المصب، فلا يملك حاكم أن يُفَرِّطَ فى شريان الحياة فى بلده، ولا فى أن يترك للصدف مهمة حماية مصدر الوجود والنماء لوطنه، ومن هنا،كان طبيعياً،كما يقول العالم الكبير «رشدى سعيد»، (فى سفره الجليل: نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، ص: ٢٧٤)، أنه: «عندما بدأ صراع القوى الأوروبية للاستيلاء على أفريقيا، فى منتصف القرن التاسع عشر، رأت مصر، التى كانت قد أدخلت فى ذلك الوقت نظام الرى المستديم، أن تعمل على تأمين منابع النيل قبل أن تسقط فى أيدى القوى الأجنبية، وبالفعل قامت مصر، فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، بعدد من الحملات العسكرية، التى ساعدت فى الكشف عن منابع النيل، ومدت سلطتها إلى هضبة البحيرات الاستوائية من حدود الكونغو غربا إلى هرر والصومال شرقاً».

لكن مصر لم تعتمد وحسب على القوة العسكرية و«حملات الفتح» فى حماية مصدر حياتها، الأول والأخير، وإنما لجأت إلى قواها «الناعمة»

أيضا، وربما كان لسطوة هذه القوة الدور الأكبر فى تدعيم الوجود المصرى فى أفريقيا، وضمان عدم المساس بمصدر حياتها الذى لا بديل عنه، فعلى امتداد العصر الملكى، وطوال عهد الرئيس عبد الناصر، بسياسته التحررية، المعادية للاستعمار، والمنحازة لمصالح الشعوب، فتحت مصر صدرها وأبوابها لأبناء أفريقيا، من الطلاب والسياسيين، ينهلون من أزهرها ومعاهدها العلمية وجامعاتها، ويناضلون من على أرضها دفاعاً عن الحقوق الوطنية والاستقلال، وفى سنى دراستى الجامعية، حتى منتصف سبعينيات القرن الماضى، أذكر أننا كثيراً ما كنا نستضيف بندواتنا ومؤتمراتنا، فى كليات الجامعة، ممثلى حركات التحرر الأفريقية، الذين كانوا محل اعتزاز وفخر ومساعدة، على كل المستويات، الرسمية والشعبية، كما كان للبعثات العلمية والثقافية والفنية والطبية .. إلخ، دوراً كبيراً فى تعزيز صورة مصر المناضلة من أجل حرية قارتها ومصالح الأفريقيين وتقدمهم، وهو ما كان له أبلغ الأثر فى القبول الأفريقى العام للاعتراف بحقوق مصر التاريخية المشروعة، فى مياه النيل، واستقرار هذا الحق، لعقود طويلة، دون صعوبات تُذكر.

لكن دورة الأيام لم تبق على توجهات مصر، بعد رحيل عبد الناصر، على مساراتها القديمة، فالتحولات العاصفة التى قادها أنور السادات،حولت مصر عن مواقع الزعامة لمعسكر التحرر الوطنى، إلى المراكز المناوئة، خاصة بعد تبنى مقولة «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا»، التى كانت محور التوجهات الانقلابية الساداتية، والتى سعت إلى خلع مصر من بؤرة الحركة التحررية العربية والعالمية، وإلحاقها، تابعاً للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، المعادية لمصالح شعب مصر وباقى الشعوب العربية وشعوب أفريقيا أيضاً، وخاصةً بعد اتفاقية «كامب ديفيد»، التى عنت من ضمن ما عنت، تنكّر سياسة مصر (الرسمية)

لحاجات ومصالح أشقائها العرب والأفريقيين.

وقد كان طبيعياً والحال هكذا، أن سقطت الملفات الأفريقية الأساسية، كما سقطت الملفات العربية المصيرية من الأجندة الرسمية، إذ لم تعد قضية فلسطين «قضية مصر المركزية»، فالنظام أخذ يتخفف ـ بالتدريج ـ من أحماله (القومية)، منتقلاً، شيئاً فشيئاً من موقف التربص والإدانة للفلسطينيين إلى موقع المتحالف، موضوعياً، مع الطرف الإسرائيلى، وظل جلَّ همه الانتساب إلى معسكر أمريكا والغرب، عبر البوابة الإسرائيلية، ولم يعد الحكم يفخر بالانتماء للقارة السمراء التى تناضل من أجل النور والحرية بل تعامل باستعلاء مهين وعنف، غير مُبرر، مع شئونها وقضاياها، مثلما حدث فى الصدام مع لاجئى السودان المعتصمين من أجل تحسين أحوالهم أمام مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة، وكذلك فى مطاردة فقراء الأفارقة المتسللين، عبر الحدود، للعمل فى «إسرائيل»، حيث أسفر التدخل العنيف فى الحالتين عن سقوط عشرات القتلى والجرحى دونما ضرورة، فضلاً عن الإهمال العام الذى أصبح سمة التعامل مع قضايا القارة، فلم يعد النظام مهتماً بتوثيق العلاقات مع الأفارقة، بأى صورة من الصور، وأصبحت سفارات القارة، كما يشير الأستاذ «فاروق جويدة»، (جريدة «الشروق» القاهرية، ٢٥ أبريل ٢٠١٠)، منفى المغضوب عليهم من الدبلوماسيين، وتقطعت علاقات الأزهر والكنيسة بنظائرهما فى أفريقيا، وتعاملت السلطة المصرية مع مؤتمرات القمة الأفريقية باستهتار، ... لقد تبدد الرصيد الذى بنته، بدأب وجهد وتضحيات بالغة، مصر الرصينة، الواعية، وما تم بنائه على مدار القرون والعقود، «تلاشى فى فترات زمنية قصيرة»!.

ومن عجب أن هذا الانسحاب الخطير، من منطقة ذات أهمية استثنائية لمصر، كان يتم فى وقت تتقدم فيه الدولة الصهيونية لـ «ملء

الفراغ» الناشئ، مقدمةً (مساعدات) محدودة، لكنها مدروسة، ومؤثرة، فى مجالات عدة: الصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد، والأهم فى التعاون الأمنى وبيع السلاح للفرقاء المتصارعين على السلطة والثروات والنفوذ، والأخطر فيما يخص مشاريع استثمار ماء النهر وبناء السدود والحواجز، والدس لمصر، العدو التاريخى اللدود، رغم كل الاتفاقات واللقاءات، والأحضان والتنازلات أيضاً!.

والخطير فى هذا الوضع أنه يتواكب مع التزايد المضطرد فى الاحتياجات المصرية للمياه، فالاتفاقات التى تحدد نصيب مصر والسودان من مياه النيل، وقّعت عامى ١٩٢٩ و١٩٥٩، حين كان تعداد السكان محدودا، وحاجاتهم من المياه بسيطة، أما اليوم فقد تضاعف العدد مرات، ووصل، فى مصر وحدها، إلى ثمانين مليونا، فيما ظلت الحصة المُقررة، طوال هذه المدة، ثابتة!.

وقد أدى هذا الوضع، كما تشير الإحصاءات إلى تضاؤل نصيب الفرد المصرى من المياه، من ١٧٠٠ متراً مكعباً فى الستينيات، إلى ٩٨٥ متراً مكعباً فى بدايات القرن الحالى، وسيستمر انخفاض نصيب الفرد المصرى من المياه، ليصل إلى ٦٢٠ متراً مكعباً عام ٢٠٢٠، وحين يصل تعداد الشعب المصرى إلى رقم المائة مليون نسمة، عام ٢٠٢٥، لن يتجاوز نصيب الفرد المصرى ٥٠٠ متراً مكعباً من المياه، الأمر الذى يعنى أن مصر ستكون قد دخلت مرحلة «المجاعة المائية»، بعد أن تكون قد تجاوزت، بمراحل، حالة «الفقر المائى»، التى يحددها الخبراء بـ ١٠٠٠ متراً مكعباً من المياه، للفرد الواحد!.

ولقد مرت مصر بمقدمات حالة «الفقر المائى» هذه، وعاصرت بعض ملامحها القاسية، العامين الماضيين، حيث ضربت موجات واسعة من العطش، وشح المياه، العديد من المحافظات المصرية، وراح المواطنون

الغاضبون يقتتلون، ويسقط منهم الضحايا، من أجل بضع ليترات من ماء الشرب، أو لرى أراضيهم التى شققها الجفاف، وأهلكها الظمأ، وتبحث عن مخرج من الموت المجانى المحتم.

وفى الأزمة الخطيرة الأخيرة، التى عكستها نتائج مؤتمر «شرم الشيخ»، تجمعت إرادات دول منابع نهر النيل الثمانية (أوغندا، أثيوبيا، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، بوروندى، تنزانيا، رواندا، كينيا)، فى مواجهة دولتى المصب، (مصر والسودان)، وضغطت دول المنابع من أجل إعادة النظر فى حصص مصر والسودان، تحت دعاوى استئثارهما بنسب كبيرة من مياه النهر، الأمر الذى يحرم هذه الدول من فرص التنمية وحل مشكلات مواطنيها، وطرح البعض، مثل الكينيين، مطلب التعامل مع مياه النيل بنفس طريقة تعامل الدول مع البترول الذى يجرى استخراجه من أراضيها، «وبالتالى، يجب أن تشترى مصر ما تحتاج من المياه، من دول المنابع، على اعتبار أن كلا من البترول والمياه مصادر طبيعية للدول».

ولا شك أن هناك احتياج موضوعى، فى دول منابع نهر النيل، إلى خطط تنموية واسعة المدى، تساعد على تحسين أحوال شعوبها، المحاصرة بالفقر والتخلف، ومن ألزم الضرورات مساهمة مصر والسودان بجهد أكبر لمساعدة الأشقّاء الأفارقة، وخاصةً فى مجالات التعليم والعلاج والزراعة والمياه، وغيرها من المجالات التى تملك فيها مصر خبرات كبيرة، لكن المشاهد وجود نوع من التطرف والعناد فى المواقف، تجاه دولتى المصب، وإصرار من دول المنابع على التصعيد، والانفصال عن مجمل العمل المشترك الذى يربط بين جميع دول حوض وادى النيل، والذى ينطلق من وحدة التاريخ والأرض والمصير، ويثق بإمكانية إدارة أية خلافات بين دول الحوض، فى إطار أخوى، يبحث عن المصلحة المشتركة.

وبعيداً عن «نظرية المؤامرة» الشهيرة، فإن المراقب، يلمس بوضوح

عبث الأصابع الصهيونية من خلف هذه الأزمة، بتحريض دول المنابع ضد دولتى المصب، وحثّها على التصعيد القصدى، والتنصل من الالتزامات التاريخية الواجبة!.

ومعلوم أن الأطماع الصهيونية فى مياه النيل، قديمة وغير خافية، فلقد حاول «ثيودور هرتزل»، إغراء قادة «بريطانيا العظمى»، وممثلى الاحتلال البريطانى فى مصر، أوائل القرن الماضى، بالموافقة على منحه امتياز إنشاء مستعمرة صهيونية على مساحة تقدر بثلث شبه جزيرة سيناء (قابلة للتوسع)، كمحطة وسيطة على مرمى حجر من فلسطين، وضخ مياه النيل، عبر أنابيب ضخمة، من تحت قناة السويس، إليها، حتى تكون «دولة حاجزة»، تحول بين أطماع الدول الاستعمارية الأخرى والمصالح البريطانية الاستراتيجية فى المنطقة، وتعثر المشروع بسبب تأثيراته السلبية على حاجة القطن، الذى كان يزرع فى مصر لحساب المصانع البريطانية، من المياه، وكذلك لتقديرات بريطانية رأت أن التوقيت غير مناسب، فى وقت اتجهت نوايا الغرب لتقاسم لحم «الإمبراطورية العثمانية»، أو «الرجل المريض»، الذى حان أوان رحيله، الأمر الذى كان يوجب التفاوض مع الفرقاء الأوروبيين،حول توزيع عناصرالغنيمة!.

وفى أجواء الصلح بين العدو الصهيونى والنظام الساداتى، طرحت إسرائيل، عبر دراسة مستفيضة لواحد من أكبر خبراء المياه فيها، المهندس «إليشع كالى»، رؤية لمواجهة أزمة المياه المستحكمة لديها، والتى تعوق استجلاب أعداد متزايدة من المهاجرين، طرح فيها، مبكراً، فكرة اعتبار المياه سلعة تباع، حتى للأعداء، مقترحاً جلب مياه النيل لرى واستزراع واستيطان النقب الشمالى،البالغ نحو ثلثى مساحة الدولة الصهيونية!، (أنظر: إليشع كالى، المياه والسلام (وجهة نظر إسرائيلية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١).

وقد تجددت الدعوة لتوصيل مياه النيل إلى العدو الصهيونى، مرة أخرى، عام ١٩٧٩، فى عرض من أنور السادات لتوصيل قسم من حصة مصر من إلى النقب، من أجل تسكين المستوطنين بها، وإلى القدس أيضاً، فى مشروع تصبح معه، «مياه النيل هى آبار زمزم، لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة!»، لكن تصدى المعارضة الوطنية أفشل هذا التوجه الخطير!.

وبعد توقيع «اتفاقية أوسلو» عام ١٩٩٣، صرّح وزير الخارجية الصهيونى، آنذاك، «شمعون بيرس»، عقب لقائه بالرئيس «مبارك» فى القاهرة: «إن المبدأ الأساسى لعلاقتنا مع العرب هو الأرض مقابل الماء».

لكن حتى هذه «المقايضة» البائسة تم التراجع عنها، بعد قليل، لصالح خيار «الماء مقابل لا شىء!»، ففى مستهل عام ١٩٩٤، دق «شمعون بيرس» الطبول، مُبَشِراً ومُهدداً باندلاع عصر «حروب المياه»، فى كتابه الشهير: « The New Middle East»، وفيه اعتبر أن لإسرائيل الحق المطلق فى سد احتياجاتها المتصاعدة من مصادر المياه، من مياه الدول الأخرى بالمنطقة، والتى يعتبرها مملوكة لجميع القاطنين فيها، بما فيهم إسرائيل، وإلا فإن حروب المياه ستندلع لا محالة!، وهى وجهة نظر عميقة فى الفكر الصهيونى، وسبق أن عبّر عنها «ديفيد بن جوريون» حين أعلن عام ١٩٥٥، فى خطابه الاحتفالى بذكرى اغتصاب فلسطين، وإعلان تأسيس الدولة الصهيونية: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل».

فهل سيذكر التاريخ أن أول طلقة فى «حروب المياه» بمنطقتنا، أطلقت من «شرم الشيخ» المصرية، فى أوائل شهر أبريل / نيسان ٢٠١٠، أم تتغلب روح الحكمة الأفريقية، ووشائج التاريخ والمصالح المشتركة، كما نتمنى، وتنتصر إرادة الحياة على التحريض الصهيونى الاستعمارى، وعلى مؤامرات المؤسسات المالية الدولية، التى لا تريد الخير لدول المنطقة كافة!؟.

٢١

دفاعاً عن الدولة المدنية*

يبدو الدفاع عن الدولة المدنية اليوم فرض عين على كل مصرى ومصرية، بصرف النظر عن دينه أو معتقده السياسى أو التزامه الحزبى أو الأيديولوجى، فالدولة المدنية تتعرض للضغط والتهجم من كل اتجاه، وتأتيها السهام من ميمنة، وميسرة، وسفينتها تتقاذفها الرياح وتكاد تعصف بها عصفاً، فيما وقف المؤمنون بجدواها، والعارفون بضرورتها، مكتوفى الأيدى عاجزين عن الذود عنها، بعد أن زادت حدة الهجوم عليها، واهتزت أركانها هزاً، وتكالبت عليها أمراض الداخل وهجمات الخارج حتى كادت تقتلعها، من جذورها، اقتلاعاً!

الأفضل والأسوأ!

ولقد دار جدل عظيم، ويدور، وسيدور، حول أفضلية الدولة المدنية للنوع البشرى عما عداها من أشكال الدول وأنماطها، غير أن الإنسانية - بالتجربة العملية - وبعد صراع طويل، امتد لقرون، فى مواجهة الاستبداد والتسلط، وضد الجور والعسف والخرافة، توصلت - وبثمن باهظ - إلى اكتشاف مؤكد يشير إلى أن هذا الصنف من نظم إدارة شئون الدول هو الأوفق والأنسب والأكثر جدوى، قد لا يكون هو النوع المثالى الكامل، الذى لا يأتيه الباطل من أمام أو من خلف، لكنه - فى كل الأحوال - الأقل سوءاً، والأكثر صلاحية لأحوال البشر، وبحيث يصح أن يقال فيه ما قيل فى «الديمقراطية»: «إن أسوأ ديمقراطية هى أفضل من أى استبداد»، فبالمثل،

* مجلة «الهلال» - عدد خاص عن «الدولة المدنية».

يمكننا الجهر بالقول أن أى دولة مدنية، هى بالقطع، أفضل من كل ما عداها من أشكال الدول الأخرى، التى لم تقد البشرية سوى إلى المجاهل والمتاهات.

والمؤكد أن الدولة المدنية مشروع دائم التطور، لا يكتمل ولا ينتهى، لأنه يتقدم بتقدم الزمن، ويزداد غنى، ويصحح أخطاءه بنفسه، يوماً بعد آخر، وعبر مسار حلزونى، لكنه متقدم باستمرار، يتعرض أحياناً لنكبات وانتكاسات، لكنه يتجاوز نفسه بسرعة، ويصحح من أى اعوجاج فى مساره بيسر ومرونه، ومن هنا التلازم بين هذا النوع من الدول وبين الشوط الكبير الذى قطعته حركة الناس للأمام _ فى شتى المجالات _ وبالذات فى العقود الأخيرة، فالدولة المدنية الحديثة هى التى دفعت بالحضارة الإنسانية خطوات هائلة على مدارج التقدم، ولا يمكن المجادلة فى أن التطبيقات العملية المجسدة أمامنا، على امتداد المعمورة، تعكس بوضوح حقيقة بسيطة تقول أن الدولة المدنية هى الحامل الطبيعى لما حَصَّلته البشرية من إنجازات على كل المستويات، وضعتها على تخوم كواكب أخرى، ونقلت حياتها من ظلام العصور الوسطى، حيث الجوع والمرض والجهل والقهر، إلى أفق مفتوح بلا نهاية، تطور فيه إدراك الإنسان لنفسه ولنواميس الطبيعة وللوجود.

ويعمد خصوم الدولة المدنية، فى معرض التشهير والنيل من فكرتها إلى وضعها فى مواجهة الدين، وكأنها تتناقض مع مقوماته وركائزه، فهذا الموقف المشكك فى «الدولة المدنية» ودعاتها، يحشرها فى ركن ضيق، ويُسهل من مهمة إضعافها ويمهد للقضاء عليها، وليس هناك أساس ولا ضرورة لوضع الدولة المدنية والدين فى تعارض أو عداء ما دام الإسلام لا يعترف بسلطة دينية قائمة، والإمام «محمد عبده» يقول فى مؤلفه «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية»: «علمت أن ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير من الشر، وهى

سلطة خولها الله لأدنى المسلمين، يقرع بها أنف أعلاهم»، والحقيقة أنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الدعوة لتبنى نمط الدولة المدنية الحديثة، وإنكار الأديان أو النيل من البُعد الروحى للوجود، ولا يشترط تحقيق الدولة المدنية إلحاد مواطنيها أو الالتزام بمعاداة العقائد، أو ما شابه من تصورات غير واقعية، ولا ممكنة، لكن ارتباط الدولة المدنية بتحديد «المجال الحيوى» للدين، وبحيث لا يطغى على كل مجالات الحياة، وحتى يصبح قوة دافعة، لا معطلة، هو مجال الشد والجذب بين الطرفين، وهو أمر لابد من تجاوزه سريعاً، حيث يُجَمِّدُ مثل هذا النوع من الجدل طاقة المجتمعات، ويشتت إرادتها على الفعل، ويدفعها دفعاً إلى تخوم الهاوية.

حرق المراحل

ويرى بعض المفكرين أن سبب تعثر مشاريع الدولة المدنية فى العديد من دول «العالم الثالث» أو المتخلف يرجع إلى افتقاد هذه الدول لبناء طبقى حديث، يحمل مشروعها، ويمهد الأسس الاجتماعية والثقافية لانتصاره، مثلما حدث فى أوروبا والغرب، مع صعود الطبقة البرجوازية الصناعية الحديثة، وإبان صراعها مع الطبقة الإقطاعية، فى القرون الوسطى.

وهذا الأمر صحيح بالفعل، لكنه مردود عليه، إذ ليس من المتاح أمام الدول «المتخلفة» فوائض زمنية كافية فى ظل الظروف الراهنة، حتى تنتظر اكتمال بنيانها الطبقى، وتوافر الفئات أو الطبقات الاجتماعية المهيئة لتبنى مشروع «الدولة المدنية» وتوفير أسباب نجاحه، ففى مجال الدولة المدنية ـ ومثلها فى ذلك مثل التقدم العلمى والتكنولوجى ـ يمكن «حرق المراحل» ، وتجاوز نظرية التتابع التاريخى التقليدية. فالمشاهد أن دولاً عديدة نهضت من مواقع شديدة التخلف والتردى ـ على كل المستويات ـ إلى مصاف الدول الرائدة والمتقدمة علمياً وتكنولوجياً، فى عقود بسيطة، ونموذجنا فى ذلك جميع دول آسيا الصناعية، (وبعضها يدين

بدين الإسلام مثل ماليزيا)، التى لم يمض على أقدمها ـ فى هذا السبيل ـ إلاّ نصف قرن أو أقل، لكن شرط تحقيق هذا الأمر كان مرهوناً، ومرتبطاً ارتباطاً جازماً لا مهرب منه، بتحقيق «الدولة المدنية» الحديثة، التى تنظم شئون المجتمع وفق شروط ومعايير موضوعية، بدونها كان من المستحيل تحقيق ما حققه فى سنوات محدودة.

بين «الدولة» و«النظام»

ويبدو ـ من الضرورى ـ فى البداية التفريق بين مفهومين أساسيين، يؤدى الخلط بينهما إلى تراكم آثار ضارة، وخطيرة، الأول هو مفهوم «الدولة» والثانى هو مفهوم «النظام».

هناك ـ بالطبع ـ عشرات من التعريفات الخاصة بالدولة، يعرفها علماء السياسة ودارسوها، ورجال القانون الدستورى والقانون العام، لعل من أهمها:

تعريف البروفسير «بونار» باعتبارها: «الوحدة القانونية الدائمة، التى تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، فى مواجهة أمة مستقرة على اقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التى تحتكرها»[1]، فيما يُعَرِّفها الفقية القانونى المصرى الراحل، د. وحيد رأفت، بأنها: «جماعة كبيرة من الناس تقطن ـ على وجه الاستقرار ـ بقعة معينة من الكرة الأرضية، وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة، وتدير شئونها ومصالحها العامة»[2]، وهناك ـ فى المقابل ـ التعريف الماركسى المعروف الذى ينظر إلى الدولة باعتبارها أداة لهيمنة طبقة على باقى الطبقات، ووسيلة

---

(١) د. محمد كمال ليلة، المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٥، مذكورة فى: د. محمد بهي الدين سالم، الإسلام: الدين والدولة، كتاب الجمهورية، هيئة التحرير للطبع والنشر القاهرة، ١٩٩٥، ص: ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه.

للدفاع عن المصالح الطبقية فى مواجهة الطبقات الأخرى.

أما «السلطة» أو «النظام» ، أو «الحكم» ، فالمقصود به الهيئة البشرية، أو المجموعة الإنسانية التى تسيطر على جهاز " الدولة "، وتهيمن على مواقع صنع القرار السياسى والاقتصادى فيها، وتقوم بتحديد انحيازاتها الاجتماعية، ورسم توجهاتها الاستراتيجية، والتخطيط لمسيرتها، وتتصرف فى مواردها وثرواتها، خلال فترات زمنية محدودة.

الدولة المصرية مُعطىً تاريخى

ومنذ عصور الحضارة المصرية القديمة، الزاهرة، وحتى الآن، ظلت «الدولة المصرية» هى الركيزة الأساسية للبناء والتقدم فى المجتمع الزراعى النهرى المستقر، حيث شُيِّدَتْ فى مصر واحدة من أقدم وأهم نظم الإدارة والسيطرة، البيروقراطية، فى العالم، لا زلنا ـ حتى الآن ـ نعيش فى كنفها، ونجاهد لتطوير مفاهيمها وتحديث آلياتها.

ومع مرور الأحقاب والقرون، كانت الدولة أحياناً تقوى قبضتها، ويمتد تأثيرها، حتى خارج الحدود، فى فترات المنعة واجتماع عناصر القوة، وأحياناً أخرى كانت تضعف وتتهاوى، وتبدد مصادر إرادتها، فيعبث بتخومها وأحوالها العابثون، وتمتد أيدى الطامعين لاختراق حجبها، ويعانى شعبها من ويلات تفككها، ونتائج تهالكها.

وفى كل الأحوال، سواء تمتعت الدولة المصرية بمظاهر القوة، أو انتابتها أعراض الضعف، فقد لعبت الدولة المصرية دوراً مركزياً فى حياة المصريين جميعاً، يصح أن يوصف بأنه الدور الأهم فى حياتهم، إذ كانت الدولة ـ على الأرجح ـ هى المهيمن على كل شئون وجودهم وأسباب حياتهم، ومفتاح التقدم للأمام أو التراجع للخلف بالنسبة للأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

ومن الملاحظ أن خيارات الدولة المصرية فى العقد الأول من القرن الحادى

والعشرين تبدو ضبابية ومرتبكة، فبينما تدفعها الآمال لتخطى عناصر التفكك، وتجاوز عتبة التخلف، والنهوض باتجاه المستقبل، تشدها أسباب عديدة للمراوحة فى المكان، إن لم يكن للنكوص عما تحقق على مدار السنين بجهد جهيد وتضحيات جسام، وهو ما يجب أن يدفع النخبة الثقافية والسياسية فى المجتمع إلى الإقرار بضرورة التوقف ملياً أمام هذا الوضع الخطر، والحاجة الماسة لفتح حوار ديمقراطى وشفاف حول هذه الحالة الحرجة، التى سيكون لها انعكاساتها المباشرة، سلباً، أو ايجابياً، على كل مناحى المستقبل.

الفجوة والتناقض!

والنظم الرشيدة تحرص على أن ينصب عملها، فى إدارة جهاز الدولة، لتحقيق ما أطلق عليه البعض وصف «الصالح العام»، أو على الأقل صالح فئات متعاظمة من المجتمع، وفى إطار ما تواضع عليه من فصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى أساس الاحتكام إلى «الإرادة العامة» للشعب، المجسدة من خلال صناديق الاقتراع النزيهة!.

وتفيد هذه العملية فى المساعدة على «تدوير السلطة» وإنجاز عملية دورية تستهدف تجديد النخبة الحاكمة، وتتعهد بدفق دماء جديدة ـ دورياً ـ إلى شرايين النظام، حتى تحافظ على وجوده وحيويته ومرونته وقابليته للحياة، بينما تنزع نظم أخرى إلى الهيمنة الكاملة على جهاز الدولة، و«خصخصة» مؤسساتها الحيوية لصالحها، حيث تحولها إلى أداة لفرض إرادتها على المجتمع، وتذوب فيه التخوم بين السلطات، وتتلاشى الحدود بين «المال العام» و«الملكية الخاصة»، وتتعاظم مشكلات الناس، ويزداد الانفصال بين «الحاكمين» و «المحكومين»، وهو حال أغلب «النظم الوطنية» التى تولت الحكم فى دول «العالم الثالث»، بعد انقلابات عسكرية، أو بعد رحيل الاحتلال الأجنبى، المباشر، فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

ويصاحب ازدياد الفجوة بين النظام السياسى والشعب، تعثر خطى «الدولة» ويقع التناقض، الذى يزداد حده، بين «النظام» و «الشعب»، وبالذات حين تتسع الفجوة وتزيد الجفوة، بفعل اتحاد قوى الفساد فى الهيئات المسيطرة مع الحكم الاستبدادى الذى تغيب فيه الشفافية، وتنعدم المراقبة، وتتصاعد المواجهة - على مستويات عدة - بين «النظام» والمواطنين، وحينها «تصل (الدولة) إلى قمة الدناءة»، كما يقول الفيلسوف «كارل بوير»[1].

ومع انقضاء السنين، وكر العقود، يتحالف الزمن مع الفساد المدعوم بائتلاف المصالح وسطوة أصحاب الحظوة والنفوذ، على النظم السياسية التى يمتد بقاؤها على كرسى الحكم طويلاً، فتصاب النظم بـ «أعراض الشيخوخة» وتعانى من مظاهر التفكك وأشكال الانفراط والترهل، ويتباطأ أداؤها وتتعثر خطواتها، وتتبدد طاقاتها، وتتضارب قراراتها، وتتهافت إرادتها، وتتقدس مظاهر العمل البيروقراطى، الشكلانى، دون أن يمتد إلى جوهر القضايا فيعمل على إصلاحها وحل معضلات نموها! ويقل «الخيال» فى عمل الجهاز الحاكم، ويعجز عن تقديم رؤى جديدة لقيادة المجتمع، أو اقتراح حلول مناسبة لمشاكله، المتراكمة والمستجدة، ويزداد انفصاله عن الناس وعجزه عن التواصل معهم، وتقع الدولة، حينئذ، فى مصيدة «الجمود»، الذى تعرفه خبيرة سياسية، باعتباره العنصر «الأخطر على أى نظام سياسى»، حيث تبقى مؤسسات الدولة، فى هذه الحالة، «أسيرة نظمها ولوائحها وقيودها البيروقراطية والشكلية، أكثر من أن تكون قادرة على الحركة الحرة فى اتجاه تحقيق أهدافها المقصودة».

وبذلك «تصبح عاجزة عن الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة والمتزايدة»[2].

(١) كارل بوير، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة: د. السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط «١»، ١٩٩٨، ص: ٥٣ .

(٢) د. هالة مصطفي، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، دار «ميريت» للنشر والمعلومات، القاهرة ،ط «١»، ١٩٩٩، ص ٤٠ - ٤١ .

وقد يصل هذا التناقض إلى حدود التمرد أو يلامس تخوم الثورة، بعد أن تصل الأمور إلى درجة الأزمة المتفاقمة، ويعجز «النظام» عن إدارة الصراع بين طبقات المجتمع وفئاته المتناقضة المصالح، بشكل ايجابى دافع، فيزداد الاحساس بعدم الرضا، وشعور أقسام من المجتمع بالغبن، وتعجز علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع عن تلبية الحاجات الضرورية للناس فيه، ويصبح التغيير ضرورة، بل وحتمية، وتكاليف النكوص عن دفع استحقاقاته أكبر من تكاليف الانقياد إلى دواعية، حيث يكون من العسير إعادة التوازن إلى ايقاع المجتمع، بدون «فعل عنيف» يفكك «الاحتباس» المانع للتقدم، ويعيد فتح المسارات المغلقة للنمو!.

وفى المقابل، فقد يدرك النظام «الحصيف» القوانين الموضوعية للتحولات السياسية فى المجتمعات كافة، فينصاع لشروطها، ويحاول التواؤم مع متطلباتها، فيفتح الباب أمام نوع من التحول الديمقراطى السلمى، يجنب البلاد ويلات الانفجارات الاجتماعية، ويوفر عليها سنوات الثورة العنيفة وأكلافها، ويحميها من مغبة الصراعات الحادة الناجمة عن هذا الخيار.

وفى كل الحالات لا تتعلق القضية - فى واقع الأمر - بـ «أريحية» هذا النظام المسيطر، أو «أخلاقية» هذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية، أو تلك، وأنما يعود - فى نهاية المطاف - إلى توازن القوى فى المجتمع بين طبقاته الاجتماعية ومراكز التأثير فيه. فهناك نزوع حتمى لدى الفئات المسيطرة يتجه إلى السعى لإدامة سيطرتها على مقاليد الحكم، والعمل للإبقاء على استمرار قبضتها الحديدية المهيمنة على منابع صنع القرار السياسى والاقتصادى، وآليات توزيع الفوائض المادية فى المجتمع، يقابله - من جهة أخرى - سعى دءوب للقوى والطبقات والشرائح الاجتماعية، المهمشة، لتعديل هذا الوضع ولفرض معادلات جديدة للصراع، تعيد رسم تخوم العلاقة بينها وبين الحاكمين.

ركيزة مثلثة الأضلاع

ينهض بنيان الدولة المدنية الحديثة على ركيزة مثلثة الأضلاع، الضلع الأول منها هو مبدأ الحرية والثانى: مبدأ العقلانية، أما الضلع الثالث فهو مبدأ المواطنة، ونقصان أى ضلع من هذه الأضلاع الثلاثة يزعزع من استقرار هذا البنيان ويجعلها عرضة للتقلبات، ضعيفة المناعة، قابلة للأنعكاس فى مواجهة أى رياح عكسية.

العقلانية منا وإلينا

«العقلانية» هى المنهج الفكرى الرئيسى الذى تأسست على إعماله كافة مظاهر الحضارة الإنسانية الراهنة، فالاحتكام إلى العقل وتطويع قوانين الطبيعة عن طريقه، كان هو المسار الأساسى الذى قطعته البشرية، من مجاهل التخلف إلى تخوم الحضارة المعاصرة، وبدون سيادة هذا المبدأ تفقد المجتمعات الإنسانية القدرة على انتزاع مكانتها فى ظل المنافسة الشرسة، ومحدودية الموارد، وازدياد المشكلات.

وقد طورت المجتمعات الغربية، بعد أن غادرت عصور الظلمة، مناهج علمية ساهمت فيها الحضارات القديمة الفرعونية - البابلية - الآشورية - الصينية.. ألخ، والحضارة العربية الزاهرة، بنصيب وافر، فى فترة صعودها، ثم أن هذه المناهج أصبحت، فيما بعد، ملكاً للإنسانية جمعاء، يضيف إليها كل طرف بقدر، ولم يعد من المجدى تجاهل هذا التراث الإنسانى الذى يعود جانب منه إلى إسهاماتنا فيه، بحجة أنه تراث «مستورد»، أو «منقول»، فلا معنى لبذل الجهد من أجل «إعادة اختراع العجلة»، أو البدء من نقطة الصفر، حتى ننتج علماً خاص بنا!، أو نؤلف مناهج علمية خالصة، منا وإلينا!.

الحرية سر تقدم الأمم

أما **«الحرية»** قد استطال الحديث عنها وتناولتها الألسن والأقلام، منذ فجر الوعى الإنسانى، وحتى الآن، وثبت قطعياً أن الحضارة والتقدم

صنوان للحرية، ولا بديل عنها لأى جماعة بشرية تستهدف النهوض.

والحرية نقيض القهر والعبودية والاستبداد، وهى ضرورة من ضرورات الوجود، لا تتم انسانية الإنسان من غير توافرها، ولا يشعر المواطن بقيمته فى غيابها، وهى وحدها سر قوة الأمم، فى السلم والحرب، وبدونها يستحيل أن ينهض وطن من عثرته، أو يعاد للمواطن اعتباره، وأن يتحول من مجرد كائن بلا هوية، إلى اللبنة الأساسية فى بناء الأمم، أى من «رعية» إلى «مواطن»، منه تنبع الشرعية، وإليه تعود.

والحرية بذلك، وثيقة الصلة بمسألة المدنية الحديثة، فبدون هذه لا إمكانية لتحقيق تلك، وقد عبر د. محمد خلف الله، بتعبير محدود بليغ، عن هذا الارتباط الشرطى، فقال: «الدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر السلطات»(١).

خلل «المواطنة» و«الدولة المفقودة»

تطور مبدأ «**المواطنة**» فى الثقافة الإنسانية بجهود مفكرى عصر التنوير، وعلى رأسهم «جان جاك روسو»، الذى استند مفهوم «المواطنة» عنده على قاعدتين رئيسيتين، «الأولى: المشاركة الايجابية من جانب الناس فى عملية الحكم، والثانية: المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم»، الذى لا يميز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو مستوى الملكية(❖)، واعتبر روسو أن مجرد انصراف الناس عن الاهتمام الايجابى بشئون الدولة، أو إذا حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية «يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة فى حكم المفقودة»(٢).

(١) د. محمد أحمد خلف الله، في مناظرة بعنوان: «مصر بين الدولة الدينية والمدنية»، الدار المصرية للنشر والتوزيع ١٩٩٢، ص: ٢٥ .

❖ وفى تراثنا الوطنى الغنى: «المسلمون والنصارى، وجميع من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها أخوان، وحقوقهم السياسية والشرائع متساوية»، رفاعة رافع الطهطاوى، والمصدر: مجلة «الطليعة»، العدد (٢)، فبراير ١٩٦٥.

(٢) د. شبل بدران، رواد التنوير الفكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ص: ٢٦ .

وتعتبر دراسة سياسية هامة حول قضية «المشاركة الإيجابية» للمواطنين، وأبرز مظاهرها مشاركتهم فى الانتخابات، أن الإحجام عن الاقتراع، هو وسيلة لتسجيل عدم الموافقة على النظام السياسى، فبالنسبة إلى البعض الإحجام عن الاعتراض إنما هو «فعل اعتراض»، إن عدم الاقتراع هو اقتراع فى حد ذاته[١] ، أو على حد تعبير «دايفيد ماثيوز»، فإن الناس تنمو لديهم عادة النظر إلى النظام السياسى على أنه غير مبال ولا مستجيب، الأمر الذى يجعلهم أكثر من محبطين، فينعزلون ويعتزلون، ويتوقفون عن العمل الذى يُدعى إليه المواطنون ويُشجعون عليه، أى الاقتراع، فواحدهم يقول للآخر أن لا فرق إن اقترع أو لم يقترع، وهكذا يصبح الشعور بالعجز نبوءة تحقق نفسها بنفسها[٢].

ومن هنا يمكن القول أن أخطر ما تتعرض له الدولة المدنية فى مصر، هو هذا الانصراف عن الفعل السياسى، سواء بالمشاركة فى أنشطته ومؤسساته، أو بالمساهمة فى الاقتراع على خططه، ولا يبدو خارجاً عن هذا السياق الحقيقة المؤكدة التى أظهرتها الانتخابات الأخيرة، والتى تقول بأن أكثر من ثلاثة أرباع المصريين، قد أداروا ظهرهم تماماً لعجيج وضجيج المعركة الانتخابية، فى حين أسفرت الانتخابات العراقية، التى جرت بعدها عن مشاركة نحو ٧٠ بالمائة من العراقيين فيها، رغم أنها تجرى تحت وضعية الاحتلال، وفى غياب المؤسسات والأمن، وفى ظل التدهور الشامل لكل مناحى الحياة.

قبل فوات الأوان!

وربما يلقى الضوء على خلفية هذه الحالة تصفح نتائج دراسة ميدانية

(1) Konll, "Making my Vote count by refusing to cast it", peace and Democracy News, No. 5 .Summer 1991. page: 20.

(٢) دايفيد ماثيور، السياسة للشعب: البحث عن صوت شعبي مسئول، تعريب عفيف تلحوق، دار الجديد ـ المركز اللبنانى للدراسات، ط ١، بيروت، ١٩٩٧، ص: ٤٣ .

أجراها برنامج «أصدقاء الديمقراطية/جماعة تنمية الديمقراطية فى مصر»، حول «المشاركة السياسية فى مصر»، حملت عنوان «قبل فوات الآوان» ، وأكدت الدراسة أن ٨٨٪ من الشباب المصرى لا ينتمون لأى من الأحزاب السياسية، ونحو ٦٧٪ منهم لا يهتم ـ أصلاً ـ بالسياسة، و٤٩,٣٢٪ منهم لا ينتمون إلى أيه جمعية، وقرر ٧٣٪ منهم أن التلفزيون هو مصدر وعيهم الأساسى، وأبدى ٦٥٪ منهم عدداً من أسباب إحجامهم عن المشاركة السياسية، كان من أهمها أن «الحكومة سوف تفعل ما تريد، وأن صوتى لا يساوى شيئاً!»(١).

وفى وقت مقارب، أكدت النتائج النهائية لأول استطلاع للرأى العام المصرى أجراه «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» فى مؤسسة «الأهرام»، حول «اتجاهات المواطنين المصريين نحو المشاركة السياسية»، أن ٨,٤٪ من السكان فقط، هم الأعضاء فى الأحزاب السياسية، وأن الجمعيات الأهلية لا تزيد عضويتها عن ٦,٢٪ من المواطنين، وهى نسبة عددية كبيرة، قطاع فيها ـ على الأرجح ـ غير فاعل أيضاً (!)، أى أنه، وفى أحسن الأحوال، فإن نسبة المصريين «المهتمين» بالعمل السياسى والاجتماعى، لا تزيد عن ١٥٪ من إجمالى تعداد المصريين، وهو ما يعنى ـ بقول آخر ـ أن أكثر من ٦١ مليونا من المصريين قد طلقوا السياسة طلاقاً بائناً، وهو أمر خطر على مصالحهم ومصالح المجتمع، بشكل كبير، بما أنهم يمثلون أغلبية ساحقة فيه لا يمكن تجاهلهم أو تجاوز مساهمتهم فى «الشأن العام»، ببساطة!.

أما مسألة **«المساواة»** الكاملة بين أبناء المجتمع كافة، دون تمييز، فهو أمر لم يعد منه بد، فى سياق التطور فى مواقف الرأى العام الإنسانى، الذى استقرت فيه إلى حد كبير نزعة التسامح الإنسانى، واتخذ موقفاً

(١) مجلة «المنتدى الديمقراطى»، القاهرة، العدد الثانى، أبريل ـ يوليو ١٩٩٧، ص ١٤ ـ ١٧ .

رافضاً للعنصرية بكل أشكالها، حتى برغم تحالف الولايات المتحدة ودول الغرب على نفى هذه الصفة عن الدولة العنصرية الصهيونية.

وتتميز مصر بتراث عميق فى هذا المجال، ولعلنا نجد فى استرجاعنا للتاريخ المصرى المعاصر ما يدلنا على تأصل هذه النزعة فى المكون الثقافى المصرى، فها هو «عبد الله النديم» يكتب فى مجلته «الأستاذ» ، تحت عنوان «الجامعة الوطنية والاختلاط العمرانى»، فيقول: «كانت مصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يُسمع بمثلها فى الأقطار، إذ كانت الأمة الإسلامية مع الطائفة القبطية كأهل بيت يتعاونون على المعاش ويتعاورون الأعمال ويتقاسمون النظر فى شئون البلاد ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارئ العدوان[١].

حيث المساواة فى «تنفيذ أحكام القانون فى الأفراد مسلمة ومسيحية وإسرائيلية وقد ملأوا الوظائف برجال هذه الطوائف حسب الاستعداد والقابلية ووجهوا الرتب إلى المستحقين من كل فريق وسووا بينهم فى الضرائب والعوائد وسائر الحقوق الوطنية حتى أن من دخل الديار ورأى هذا النظام البديع وتوحيد الجامعة الوطنية حكم بأنهم على دين واحد ومن جنس واحد فلا يعلم أنهم مختلفين ديناً إلاّ عندما يسمع صوت المؤذنين ودق الأجراس»[٢].

لحظة فارقة

تواجه مصر الآن لحظة فارقة من تاريخها المديد، من الضرورى أن تحسن التفاعل معها، حتى تستفيد بقواها الدافعة لصالح عملية البناء الديمقراطى للمجتمع.

فهناك حالة حراك شعبى كبير شهدها الشارع المصرى مؤخراً، ومرت

(١) عبدالله النديم: مجلة الأستاذ، الجزء الرابع من السنة الأولي، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٧٦ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ .

مصر بتجربتين انتخابيتين متتاليتين، حفلتا بالكثير من المثالب، وهناك «طلب متزايد» على الديمقراطية فى المجتمع، وانتعاش للسياسة، بعد أن كان يُظن أنها ماتت ولم يعد لها من يحتاج إليها.

وفى وسط هذا الخضم لابد من اجتماع الرأى على ضرورة استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة، باعتباره التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر والمصريين، بل والكثير من بلدان العالم العربى الآن.

إن الدولة المدنية الحديثة، كما سبق وأشرنا، ليست دولة معادية للدين، بأى حال، لكنها أيضاً ليست دولة دينية أياً كانت صورة هذه الدولة، وهى دولة ديمقراطية وليست دولة استبدادية، وهى دولة عصرية بالضرورة، وليست دولة متخلفة، ونظرة سريعة إلى أحوال العلم فى بلادنا تشير إلى مدى تأخرنا فى هذا السباق، مقارنة إلى الخصوم والأعداء المحيطين والمتلمظين: بين أفضل خمسمائة جامعة فى العالم، أختيرت سبع جامعات إسرائيلية، بينما لم تحظ ولا جامعة مصرية أو عربية بهذا الشرف!.

وهى مبنية على احترام الكائن الحى، وتعظيم الدور الإنسانى، وإطلاق المبادرات الفردية، وهى تؤمن إيماناً جازماً بأن إنجازاتها الجمعية هى محصلة عمل مجموع أفرادها، بما يعنيه ذلك من الحرص على الحقوق الإنسانية، ومراعاة الكرامة البشرية، واحترام التنوع الثقافى، وتبجيل الأديان والمعتقدات، والنظرة الإيجابية لتراث الآخرين.

وتتأسس الدولة المدنية الحديثة على تقدير وافر لقيمة العمل، باعتبارها المصدر الرئيسى لتراكم الثروة، والمنتج الأساسى للقيمة، وتولى هذه المسألة اهتماماً عظيماً باعتبارها ركيزة عملية النهوض المجتمعى، فى مقابل تكريس المجتمعات المتخلفة لقيم التوارث والتواكل والكسل، واعتمادها على العوائد الريعية كمصدر للثروة والكسب والسلطة!.

وما تقدم كله يشير إلى أن الدولة المدنية الحديثة ضرورة وجود بالنسبة لبلد كمصر تمر بظروف استثنائية، وتحيط بها التحديات الخطرة من كل جانب.

ومن هنا يصح القول أن الدفاع عن الدولة المدنية المصرية، والعمل من أجل تخليصها مما يعوق حركتها، وتحديث صورتها وآلياتها وتوجهاتها، هى مهمة المهام بالنسبة للشعب المصرى، وقواه الحية، ومثقفيه فى اللحظة الراهنة، وهى مهمة مؤجلة ـ لسوء الحظ ـ لم تنجز بعد، رغم أن الطلائع الوطنية الثقافية قد أدركت أهميتها والحاجة الماسة لها، منذ فجر النهضة المصرية الحديثة.

وسلاحنا الذى لا سلاح بعده، فى أداء هذه المهمة، هو ذات السلاح الذى أسماه الجد العظيم «رفاعة رافع الطهطاوى» «الحَّمية الوطنية»، «فإن «الحَّمية الوطنية» فى أبناء الديار المصرية، ولعت بمنافع التمدنية، فلا جرم أن تذكو نارها،وتغلب على القوة الأولية، فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقى، المعنوى والمادى، كمال الأمنية»(1).

إن «الحَّمية الوطنية» فى هذا السياق، هى العتبة الكبرى لولوج بوابة المستقبل، وللانتصار على المعوقات ولتجاوز كل ما يشدنا للخلف، من أجل أن يكون الوطن، كما حلم «رفاعة الطهطاوى» ذات يوم:

«محلاً للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع».

■ ■ ■

(١) رفاعة رافع الطهطاوي ـ «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية»، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، الجزء الأول، ص: ٢٥٩ .

ثمانية عشر يوما هزّت العالم

ثمانية عشر يوما غيرت وجه مصر، ويبدو أنها ستغير وجه المنطقة والعالم ! .

بدأت فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير الماضى، حين انفجرت وقائع " ثورة اللوتس "، التى وقف العالم منبهر الأنفاس يتابع تطوراتها المتواترة، وانتهت فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير التالى، حين أصبح لأكبر دولة عربية رئيسا سابقا، لأول مرّة فى تاريخها وتاريخ معظم بلدان المنطقة .

وبين هذين اليومين التاريخيين، وبعده،* ولد عهد جديد، ستتطبع آثاره، حتما، وتتداعى توابعه، فى أقطار المشرق والمغرب العربيين، تماما كما انطبعت آثار ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢، صعودا وهبوطا على حياة المنطقة، وطبعت بطابعها تطورات السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد فيها .

بل أن آثار هذه الحقبة التاريخية ستتعدى حتما حدود منطقتنا إلى أفق أوسع، فلقد كان لمصر، التى وصفها " نابليون بونابارت " (كما ذكر " اللورد كرومر " فى صدر كتابه عنها) بـ " أهم دول العالم ".. فى كل العصور، ومنذ فجر تاريخ الإنسانية المعروف، تأثيرا ملحوظا فى العالم أجمع، ومن هنا فليس مستغربا أن نقرأ بعضا من تعليقات كبار قادة الدول الغربية تعقيبا على " الثورة المصرية "، مثل قول الرئيس الأمريكى " باراك أوباما "، أنها " ثورة ملهمة "، " وعلينا أن نربى أبناءنا ليكونوا مثل الشباب المصرى "، أو قول رئيس وزراء النرويج، " ستولتنبرج " : اليوم ... كلنا مصريون "، أو قول " هاينز فيشر "، الرئيس النمسوى " : " المصريون أروع شعب على الأرض، ويستحقون جائزة نوبل للسلام ! " .

---

* مجلة " الدوحة " القطرية، مارس ٢٠١١ .

توصيف الثورة

واللافت فى هذه الثورة، التى نجحت خلال زمنها المحدود فى أن تفكك بنيان أحد أعتى النظم السلطوية المتبقية فى العالم، والمستند إلى بنية بيروقراطية مركزية صارمة، هى الأقدم فى الكون كله، جاءت على غير ماعهدنا فى نماذج الثورات " الكلاسيكية " المعهودة فى التاريخ البشرى .

فقد درسنا تاريخ الثورة الفرنسية، التى كانت ثورة الطبقة البرجوازية الصاعدة، على هيمنة نظام إقطاعى أوتوقراطى جامد، كما قرأنا تاريخ الثورة البلشفية التى ارتكزت على تنظيم قوة الطبقة العاملة، " البروليتاريا "، تحت القيادة المنضبطة لـ " الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى "، (الشيوعى)، الذى استطاع الاستيلاء على السلطة عام ١٩١٧، مدشنا طريقه الجديد، ثم عرفنا الثورة الصينية، التى قادها أيضا "الحزب الشيوعى الصينى "، معتمدا على تثوير وتنظيم الطبقة الفلاحية الضخمة، كما وعت ذاكرتنا نمطا آخر من الثورات، اتخذت طابعا عسكريا، وقادها على الأرجح فئات من صغار الضباط الثائرين، ونموذجها ثورة " الضباط الأحرار "، بالزعامة الكاريزمية لـ " جمال عبد الناصر "، وقد اعتمد هذا النوع من الثورات على تحريك قطاعات من القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة، ... إلخ .

وعلى خلاف هذه الأنماط جميعها جاءت " ثورة ٢٥ يناير المصرية "، التى تميزت بمجموعة من السمات، لعل أهمها :

أولا : أنها ثورة فريدة فى بابها، فقد فجرها الشباب، لكن الشعب كله شارك فيها، بجميع فئاته وطبقاته وتلاوينه الفكرية والعمرية والدينية،

فقد ضمت الفتيان والكهول والأطفال والعجائز، والنساء والرجال، والمسلمين والمسيحيين، والمتدينين والعلمانيين، واليسار واليمين، والغنى والفقير ... إلخ .

ثانيا : أنها أكبر الثورات الشعبية فى التاريخ البشرى، فى حدود المعلوم، من حيث عدد المشاركين فيها، فقد بلغ عددهم في بعض أيامها، مثل " جمعة الغضب " نحو عشرين مليونا، على نحو ما قدّرته وكالات الأنباء، انتشروا على أرض مصر من أقصاها إلى أقصاها، وبالذات فى عاصمتيها : الأولى : القاهرة، والثانية : الإسكندرية، ونزلوا إلى الشوارع معا، فى أعقاب صلاة الجمعة، فى مشهد حاشد، غير مسبوق، نقلت تفاصيله الكاميرات، وشهده العالم أجمع على شاشات التلفزيون .

ثالثا : أنها أول ثورة تقنية فى التاريخ المعاصر، فقد استخدم الداعون لها من الشباب، أحدث تطبيقات الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات، فى الإعداد والتنظيم، فعبر شبكة الإنترنت العالمية، ومواقع "الفيس بوك " و" التويتر "، وغيرها من الأدوات الشبيهة، تمت عملية تنظيمها، والاتفاق على شعاراتها، وتحديد موعد إطلاقها، (وهى بالمناسبة أولى الثورات التى أعلن عن موعد تفجيرها قبل إطلاق شرارتها بأسابيع!).

رابعا : ولربما تشير الخاصية السابقة إلى معلم آخر من معالم هذه الثورة، ألا وهو كونها فى طورها الأول، (الإعداد والتنظيم والمبادرة)، كانت أبلغ تعبير عن غضبة " الطبقة المتوسطة " فى مصر من واقعها المأزوم، وثورتها على التدهور المريع الذى حاق بها فى العقود الأخيرة، فأطاح بها من مكانتها الرفيعة، على امتداد التاريخ المصرى المعاصر، وألقى بها إلى هاوية الذبول، الأمر الذى حاصرها بالمعاناة والمشكلات، وأفقدها شعور الأمن، ودفعها إلى طلب التغيير والحرية .

فـالمُسَلّم به أن القـادرين علـى امـتـلاك هذه التكنولوجـيـات المتـقـدمـة، المكلفـة، ومـعـرفـة سُبل اتقـان التـعـامل مـعـهـا، هم من أبنـاء هـذه الطبـقـة، ذوى التعليم الرفيع فى الكليات المتقدمة، والذين يمتلكون مهارات استخدام اللغات الأجنبية، والمطلعين على العالم الحديث، والمحتكين بثقافاته العصرية.

غـيـر أن العـامل الحـاسم فى نجـاح الثـورة كـان اتسـاع نطـاق المشـاركين فـيـهـا منذ اللحظة الأولى، وانضـمـام " الجـمـاهـيـر الغـفـيـرة " من العـمـال والمستخدمين والفلاحين والطبقات الفقيرة، إلى صفوفها، خاصة فى " المظاهـرات المليـونيـة "، التى تجـاوزت أعـداد بعـضـهـا الملايين الأربعـة، فى فترة زمنية واحدة، وموقع واحد، كـ "ميدان التحرير" !، خرجوا جميعا يعلنون ثورتهم على أداء سلطة هيمنت على الحكم لثلاثة عقود متواصلة، تدهورت فيها أوضـاع البلد على كل المسـتـويات، حـتى وصلت إلى حـدود مـريعـة، من التخبط والفسـاد والاحتكار ونهب الثـروة الوطنيـة، والتجـاهل الكامل لإشارات الانفجار القادم ! .

■ ■ ■

نذر الثورة

ويؤكد ما ذهبنا إليه، ما كشفه تقرير أعده " الجهاز المركزى للمحاسبات "، (صدر فى أعقاب تنحى الرئيس " مبارك "، يوم ١٤ فبراير ٢٠١١)، عن أن سياسات النظام أوصلت حجم الدين الداخلى والخارجى إلى ١٠٨٠ مليار جنيه، بنسبة ٥،٨٩ ٪ من الناتج المحلى، وقال أنها تخطت الحدود الآمنة، وذكر رئيس الجهاز أن جهازه أصدر ألف تقرير رقابى خلال السنوات الست الأخيرة، كانت ترسل بصفة دورية إلى مؤسسة الرئاسة ومجلسى الشعب والشورى ومجلس الوزراء وهيئة الرقابة الإدارية، محذرة من انفجار الأوضاع فى حالة استمرار ما وصفته بـ " حالة اللامبالاة الحكومية " التى انعكست فى واقع " أزمة الثقة الشديدة بين المواطنين والحكومة "، (دون أن تجد آذانا صاغية بالطبع)، وذكر رئيس الجهاز أن التقارير رصدت انتشار ظواهرالاحتكار، والإغراق، وانفلات الأسعار والتعدى الفاضح على أملاك الدولة ومساحات هائلة من أراضيها، والصور الفاضحة للفساد، والعدوان على القانون ....، الأمر الذى انعكس، كما تقول التقارير، على تردى أحوال المواطنين المعاشية، فى كل مستوياتها، والتى عانت منها " الأغلبية العظمى من البسطاء والفقراء ومحدودى الدخل، بل والطبقة المتوسطة أيضا " .

وكان طبيعيا فى مثل هذه الأوضاع أن يعيش ٢٢٪ من المصريين تحت حد الفقر، يقتاتون على أقل من دولار واحد يوميا، ومثلهم يعيشون على حدود الكفاف، وأن تنتشر البطالة بين المتعلمين، وأن تتفشى الأمية، وأن تنهار الخدمات الصحية، وأن يعجز النظام عن النهوض بأبسط واجبات

تسيير الحياة اليومية : كحل أزمة المرور المستحكمة، أو تنظيف الشوارع، أو توفير رغيف خبز صالح للاستخدام الآدمى، أو مياه لرى الأرض الزراعية وللشرب، فى دولة يمر بأراضيها أحد أكبر أنهار الدنيا : نهر النيل الخالد ! .

ومن هنا بدأت مظاهر التململ من تدهور الأحوال تعم مختلف الطبقات، فى الحقبة الأخيرة، وخاصة فى السنوات الست الماضية، وعبرت عنه بنزولها إلى الشارع، (فى صورة ما أطلق عليه مُسمّى " الحركات الاحتجاجية ")، لطرح مطالبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بوضوح .

■ ■ ■

«التغيير» أو الموت !

فمنذ أواخر العام ٢٠٠٤، حين ظهرت على سطح الأحداث " الحركة المصرية من أجل التغيير / كفاية "، بمظاهراتها اللافتة، وشعارها المحورى: " لا للتمديد ... لا للتوريث "، تبلورت ملامح مطالب المجتمع فى التغيير السياسى الناجز، كشرط جازم لاستمرار الحياة، والتحول من دولة استبدادية، تحتكر فيها السلطة والثروة، طبقة اجتماعية محدودة، تقبع فى أعلى السلم الاجتماعى، ترتع فى غيها وفسادها، تنهب المليارات بلا وازع، وتجرف الثروة الوطنية، وتنزحها إلى بنوك الخارج دون أدنى شعور بالمسئولية الوطنية، إلى نظام دستورى حر، يزيل الآثار الخطيرة لـ " حالة الطوارئ الممتدة منذ العام ١٩٨١، عام اغتيال الرئيس الأسبق" أنور السادات "، وتولى الرئيس " حسنى مبارك "، ويُحد من السلطات السيادية الواسعة لشخص فرد هو " السيد الرئيس "، الذى يملك وحده ثلثى الصلاحيات السيادية، بموجب دستور عام ١٩٧١ الراهن، وتعديلاته !، ويؤمِّن الفصل الحقيقى بين السلطات، وينطلق من كون" الشعب هو مصدر السلطات " إلى ضمانة الحقوق الأساسية للمواطنين، ويزيل معوقات العمل السياسى التى كرّسها الاحتكار الكامل لحزب السلطة " الوطنى الديموقراطى ! "، بما أشاعه من إفساد وتزوير وأساليب مبتذلة فى العمل السياسى، مثل " البلطجة "، والرشوة، والعنف، وشراء الأصوات، و" تسويد البطاقات الانتخابية "، و" تقفيل الصناديق "، ... إلخ، وهو ما تبدى فاضحا فى آخر انتخابات برلمانية جرت أواخر العام الماضى، حيث استحوذ " الحزب الوطنى "، حزب السلطة، على أكثر من ٩٧٪ من مقاعد المجلس وحده، فى مهزلة كانت إحدى المعجلات الرئيسة بانفجار الثورة الشعبية ! .

الحق فى الحياة

وعلى مستوى آخر، فلقد شهدت الأعوام المنصرمة أيضا انفجار مطلبى، قوامه نحو ثلاثة آلاف فعل احتجاجى اجتماعى، قامت به مختلف فئات المجتمع، خاصة من العمال والفلاحين والمستخدمين والطبقات والفئات المظلومة فى المجتمع .

وتمحورت الشعارات المطروحة بين المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، والحد من غلواء الارتفاعات الجنونية للأسعار، وتحسين ظروف العمل والحياة، وحل المشكلات المجتمعية المتراكمة، ومقاومة شتى مظاهر الاستئثار بالثروة الوطنية، من نخبة محدودة العدد، استولت على معظم الثروة الوطنية وعلى حساب عشرات الملايين من المصريين، وبين الاحتجاج على توحش أجهزة أمن النظام، وعلى قمتها الجهاز السيئ الصيت : " مباحث أمن الدولة "، الذى تحول إلى دولة داخل الدولة، وتملك صلاحيات هائلة، دون رقيب أو حسيب، حولت حياة المصريين إلى جحيم مستعر، فمن تجسس على المعارضين، إلى التدخل السافر لتخريب الحياة السياسية، وتزييف الإرادة الشعبية، إلى التعذيب البشع لمن توقعه ظروفه بين أنيابه، والأخطر أن دوره تجاوز مواجهة خصوم النظام السياسيين، إلى التدخل الفج فى كل أوجه الحياة لكافة أبناء الشعب، من تعيين أصغر موظف فى الدولة، إلى صياغة خطبة إمام مسجد فى صلاة الجمعة ! .

وكانت واقعة من وقائع الممارسات الإرهابية لهذا الجهاز سببا فى انفجار الغضب الشعبى العارم عليه، وعلى من يديره، وعلى النظام الذى يقف من خلفه، حينما أدى توزيع شاب فى مقتبل العمر، لـ " كليب " يصور

تقاسم بعض ضباط هذا الجهاز بالأسكندرية، لما صادروه من حشيش الكيف، سببا فى إقدام عناصر مباحثية على ارتكاب جريمة تعذيبه حتى القتل أمام جيرانه بدم بارد .

وقد تشكلت إثر هذه الجريمة مجموعة إليكترونية على شبكة الإنترنت، تحمل اسم الشهيد، سرعان ما لعبت دورا كبيرا فى تعبئة الرأى العام المناوئ للنظام، وكانت، مع غيرها من الجماعات الشبابية، التى استخدمت القدرات التفاعلية للشبكة العالمية فى التعبئة والحشد ببراعة فائقة، القوة الداعية والمحركة، لدعوة التظاهر يوم عيد الشرطة، ٢٥ يناير/ كانون الثانى، للاحتجاج على المسلكيات القمعية لجهاز كان يفترض أن يحمى الشعب ويحقق له الأمن، فأصبح العدو رقم واحد للشعب، والمصدر الأساس لفقدانه الأمان ! .

... وسرعان ماتدفق نهر الغضب الشعبى تجاوبا مع هذه الدعوة، وتحققت " المعجزة "، وخرج المارد من القمقم، بعض أن روجوا طويلا لأوهام عجزه وإذعانه ! .

■ ■ ■

ثورة الأمل

من الشوارع والأزقة والقرى والمدن، تدفق الملايين مثل تدفق نهر النيل الخالد، على امتداد ثمانية عشر يوما، شهدها العالم مبهورا، فى ملحمة أسطورية : كانت روح أوزوريس تنهض من الموت وتتحدى العدم، فى ثانى ثورات القرن الحادى والعشرين الشعبية، بعد " ثورة الياسمين " التونسية الملهمة . واجهوا الموت والخراب والرصاص والحرائق، دون أن يعوقهم عن تحقيق غايتهم عائق . اكتسحوا أعتى جهاز قمعى فى المنطقة قوامه مليون ونصف المليون من جيش " الأمن المركزى "، الذى وفر له نظام الرئيس المخلوع " حسنى مبارك " ميزانية تفوق ميزانية التعليم أو الصحة، لأكثر من ثمانين مليون مصرى، خرج نحو ربعهم، دفقة واحدة، يطالبون بحقهم المشروع فى الحياة .

" الشعب يريد إسقاط النظام " .. " الشعب يريد إسقاط حسنى مبارك " .. " تغيير .. حرية .. كرامة إنسانية " .. " خبز .. حرية .. عدالة اجتماعية " .. أحلام بسيطة ومشروعة، برنامج لثورة نبيلة، زلزلت الأرض تحت أقدام نظام شاخ على كرسيه، ولم يسمع صوت الشعب، الذى إذا أراد الحياة ... استجاب القدر .

■ ■ ■

النكتة والثورة !

ومع دراميـة أحداث ووقائع الثورة، وتراجيدية الصراع الدامى بين الشعب وأعدائه، ولوعة لحظات الفقد والألم والجماهير تودع أوفى شهدائها : نحو أربعمائة من أغلى الأبناء ... مهدوا الطريق نحو " مصر الجديدة " الناهضة ... لم ينس المصريون قدرتهم على الضحك والسخرية، سلاحهم التاريخى فى مواجهة العسف والاضطهاد : فراحوا يسخرون من عدوهم :

■ " الرئيس المخلوع " حسنى مبارك "، حين مات وصعد إلى الرفيق الأعلى، التقى الرئيسين : "جمال عبد الناصر " و " أنور السادات "، فسألاه : سُم أم منصّة !؟ .. أجابهما : فيس بوك ! " .

■ توقع البعض مانشيت جريدة " الأخبار " الحكومية، اليوم التالى لانتصار الثورة : " الثورة المصرية ما كانت لتنجح لولا توجيهات السيد الرئيس ! " .

■ مجموعة من الأطباء الألمان المهرة، يتوجهون الآن إلى مصر، لفصل التوأمين الملتصقين : " حسنى مبارك " والكرسى ! .

■ اقتراح للشعب المصرى : انتخب فى الانتخابات القادمة رئيس صينى .. " لأنه، بالكثير حيقعد دورتين ويبوظ ! " .

■ " إرحل (يا مبارك) : " مراتى حامل والواد حالف ما ينزل وانت موجود ! " .

■ عاجل من الثوار فى " ميدان التحرير " إلى أخواننا فى الدول

العربية : " حد عنده رئيس مضايقه قبل ما نروّح !! " .

وفيما يبدو، فلقد كان لدى " الأخوة العرب" الكثير الذى كان ينتظرإلى الإشارة القادمة من " أم الدنيا " .

فهدير" ثورة اللوتس" فى مصر بعد " ثورة الياسمين " فى تونس، لم يكن نهاية المطاف .

بل على العكس، فهو بداية عهد جديد لزمن قادم، سرعان ما سمعنا أصداءه تتردد فى المنطقة بأسرها : من المحيط إلى الخليج .

■ ■ ■

(١) رفاعة رافع الطهطاوي - «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية»، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، الجزء الأول، ص: ٢٥٩ .



تعريف موجز

الاسم: أحمد بهاء الدين شعبان محمد الشافعى.

الميلاد: الرابع من فبراير عام ١٩٤٩.

الدراسة: درس الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة - جامعة القاهرة.

● من مؤسسى «**جماعة أنصار الثورة الفلسطينية**» فى مقتبل السبعينيات، وأمين «**نادى الفكر الاشتراكى**» المنظمة الطلابية الديمقراطية، التى تشكلت فى الجامعة مع صعود الحركة الطلابية اليسارية فى تلك الفترة.

● ساهم فى تنظيم وقيادة الانتفاضة الطلابية الديمقراطية التى عمّت جامعات مصر فى بدايات عقد السبعينيات الماضى، والتى طالبت بالتصدى للمؤامرة الأمريكية والصهيونية على مصر والوطن العربى، وضغطت من أجل شن الحرب على إسرائيل، ولتحرير الوطن والمواطن من خلال تحقيق ديمقراطية حقيقية للشعب، تدافع عن مصالحه الاجتماعية وتحمى حرياته السياسية، وانتُخب عضواً بـ «**اللجنة الوطنية العليا للطلاب**»، القيادة الشرعية المعبرة عن التيارات الوطنية والديمقراطية والثورية، فى الجامعات المصرية، خلال الانتفاضات الطلابية الديمقراطية (١٩٧٢ - ١٩٧٧).

● اتُهم بالمشاركة فى تفجير وقيادة الانتفاضة الجماهيرية يومى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، التى أصبحت علامة بارزة لنضالات الحركة الجماهيرية فى تاريخ مصر المعاصرة، وقُدم للمحاكمة مع ١٧٦ من الزملاء، الذين برأتهم المحكمة، وقضت ببطلان التهم الموجهة لهم.

● شارك المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، من الفترة من ١٩٧٨ وحتى الغزو الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢.

● اعتُقل مرات عديدة، بسبب نشاطاته الوطنية والديمقراطية، (والمعارضة) للاستبداد والفساد وللتفريط فى حقوق الشعب، والتسليم للعدو الإسرائيلى، ولأنشطته المعادية للتطبيع، وكانت المرة الأخيرة بسبب اشتراكه ممثلاً لـ «الحركة الشعبية لمقاومة ومقاطعة إسرائيل» فى الاحتجاج على اشتراك إسرائيل فى معرض القاهرة الصناعى الدولى عام ١٩٩٦، وقد تم منعها من الاشتراك فى المعارض المصرية بعد ذلك.

● عضو أمانة «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل»، التى شاركت بجهد كبير فى قيادة أنشطة مقاومة التطبيع ومكافحة الوجود الصهيونى على أرض مصر، وعضو أمانة «اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الإسرائيلية والأمريكية» والمقرر المؤقت لـ «لجنة المقاطعة العربية الشعبية» التى تأسست فى دبى فى يوليو ٢٠٠٢، وعضو مؤسس فى أغلب لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع، وفى «الحملة الشعبية لرفع الحصار عن شعب العراق ومواجهة العدوان الأمريكى على الأمة العربية»، وعضو مؤسس بـ «لجان الدفاع عن الديمقراطية والحريات فى مصر»، و«اللجنة المصرية لمقاومة العولمة الأمريكية، و«عضو المؤتمر القومى العربى»، وجمعيات ومؤتمرات أخرى عديدة.

● عضو مؤسس بجماعة «مهندسون ضد الحراسة».

● عضو مؤسس لـ «الحركة المصرية من أجل التغيير» ـ «كفاية»، وعضو أول «لجنة تنسيقية» لها.

● عضو بأمانة «الجمعية الوطنية للتغيير» وأمانة «جماعة العمل الوطنى».

● شارك فى مئات اللقاءات الفكرية والندوات والمؤتمرات الوطنية والقومية، التى تسعى لمواجهة التحديات المحيطة بمصر والوطن العربى.

● يكتب فى الصحف والمجلات المصرية والعربية، ويشارك فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية، دفاعاً عن الحقوق الوطنية وكفاح الجماهير المصرية والعربية فى كل مكان.

من مؤلفاته

١ ـ ٤٨ ساعة هزت مصر، رؤية شاهد عيان لحركة موقع من مواقع الأحداث فى انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، طبعة أولى: دار «فلسطين الثورة»، بيروت، ١٩٧٩. (نفذ)، دار «هفن» ـ القاهرة، ٢٠٠٩، طبعة ثانية.

٢ ـ النفط العربى والاستراتيجية الأمريكية. دار «المصير»، بيروت، ١٩٨٢. (نفذ).

٣ ـ الحركة الطلابية الحديثة فى مصر.. تجربة ربع قرن، بالاشتراك مع د. أحمد عبد الله ـ مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٣. (نفذ).

٤ ـ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، دار «سينا للنشر» ـ القاهرة، ١٩٩٤. (نفذ).

٥ ـ اتفاق غزة ـ أريحا.. الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية، (بالاشتراك مع الأستاذة/ نادية رفعت)، القاهرة، ١٩٩٤. (نفذ).

٦ ـ حاخامات وجنرالات.. الدين والدولة فى إسرائيل، طبعة أولى، دار «نوارة للترجمة والنشر»، القاهرة، ١٩٩٦، (نفذ)، دار «جزيرة الورد»، القاهرة ٢٠١٠، طبعة ثانية.

٧ ـ انحزت للوطن، (صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر)، دار «المحروسة»، القاهرة، ١٩٩٩. (نفذ).

٨ ـ ما بعد الصهيونية وأكذوبة حركة السلام فى إسرائيل، طبعة أولى دار «ميريت»، القاهرة، ١٩٩٩، دار «جزيرة الورد»، القاهرة، ٢٠١٠، طبعة ثانية.

٩ ـ الدور الوظيفى للعلم والتكنولوجيا فى تكوين وتطوير الدولة الصهيونية، القاهرة، «دار الطباعة المتميزة»، ٢٠٠٤. (نفذ).

١٠ ـ الديمقراطية المغدورة فى الشرق الأوسط الجديد، القاهرة، «دار النشر الإليكترونية»، ٢٠٠٤.

١١ ـ رفّة الفراشة: حركة «كفاية»، الماضى والمستقبل، القاهرة، مطبوعات «كفاية»، ٢٠٠٦. (نفذ).

١٢ ـ الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة عيبال، قبرص، ٢٠٠٧.

١٣ ـ صراع الطبقات فى مصر المعاصرة، دار «جزيرة الورد»، ٢٠١٠.

للتواصل مع المؤلف:

Mobile: 0101435536

E.Maile: amrol msry@Yahoo.com



فهرس المحتويات



الفهرس

الموضوع — **الصفحة**

الإهــداء ٣

المقدمة ٥

١ ـ «ثورة العطش» تجتاح وادى النيل ٩

٢ ـ مصر: نهوض جديد لصراع الطبقات ١٨

٣ ـ الحركات الإحتجاجية الجديدة فى مصر ٣٧

٤ ـ الصحافة المصرية فى معركة الحرية ٥١

٥ ـ المعَذّبُون فى الأرض ٦٥

٦ ـ برنامج «حزب الأخوان» ليس الحل! ٧٩

٧ ـ قانون «مكافحة الإرهاب» ودولة القهر العام! ٩١

٨ ـ مصر ٢٠٠٨: تحليل أزمة ١٠٠

٩ ـ شبح «ثورة الجوع» يُحَلِّقُ فى سماء المحروسة! ١٢٨

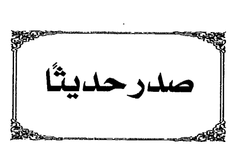
١٠ ـ المحنة المصرية: من «الشدة المستنصرية» إلى «الشدة المباركية»! ١٣٨

١١ ـ وقائع «اليوم التالى» مصر إلى أين؟! ١٤٨

١٢ ـ مصر: من غرق العبّارة إلى غرق النظام! ١٥٨

١٣ ـ من حريق «الشورى».. إلى صخرة ـ «الدويقة» ١٦٨

١٤ ـ معركة غزة: «مصرين»... وموقفين! ١٨٠
١٥ ـ الدين والسياسة فى مصر المعاصرة! ١٨٧
١٦ ـ مصر: يسار فى أزمة! ١٩٣
١٧ ـ مجتمعات مأزومة وسلطات فاجرة ٢٠٣
١٨ ـ الجدار الفولاذى وتحولات مفهوم «الأمن القومى المصرى» ٢٠٨
١٩ ـ مصر ٢٠١٠: «تعالوا شاهدوا الدم فى الشوارع»! ٢١٣
٢٠ ـ فشل مؤتمر دول حوض النيل بـ «شرم الشيخ»: أول طلقة فى حروب المياه! ٢١٩
٢١ ـ دفاعاً عن الدولة المدنية ٢٢٧
ثمانية عشر يوما هزّت العالم ٢٤٢
توصيف الثورة ٢٤٣
نذر الثورة ٢٤٦
«التغيير» أو الموت ! ٢٤٨
الحق فى الحياة ٢٤٩
ثورة الأمل ٢٥١
النكتة والثورة ! ٢٥٢
تعريف موجز ٢٥٥
من مؤلفاته ٢٥٨


صدر حديثاً



نفط العراق

لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق

عبد الكريم العلوجي





دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس

محمد عادل العجمي



مكتبة جزيرة الورد



منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل – رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليوو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
٩٤ ش سعد زغلول ـ الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ـ المرحلة الخامسة ـ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ـ بكلية الزراعة ـ
الجامعة الجديدة ـ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ـ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ـ أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ـ أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ـ المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ـ عمارة سينما أمير ـ
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ـ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ـ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ـ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصـــورة
٥ ش السكة الجديدة ـ المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكـتـبـة مـنـوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير ـ الزقازيق
ت : ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

إنسانيات

مجموعة الحقول المعرفية التى تعنى بدراسة الإنسان وتاريخه وبيئته وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم وأنساق ثقافتهم وقيمهم فى علوم مثل: التاريخ والأنثروبولوچيا والاقتصاد والنقد الأدبى.

صراع الطبقات فى مصر المعاصرة .. مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يقوم هذا الكتاب برصد و تحليل عناصر الواقع الصلبة ، و تطورات الأحداث السياسية الجارية التى مهدت لثورة ٢٥ يناير ؛ حيث يكشف انقسامًا حديًا فى المجتمع المصرى غير مسبوق بين شرائح محدودة من طبقات المجتمع بالغة الثراء وبين الأغلبية العظمى من أبناء الشعب لا تأمن على حاضرها ولا مستقبلها .

كذلك يعرض لطبيعة الأزمة المجتمعية فى بعديها الاجتماعى و الاقتصادى التى تتبدى فى ظواهر الحراك الجماهيرى مثل «ثورة العطش» فى الريف المصرى ، و مجمل الإضرابات و الاعتصامات العمالية على مدار عشرين شهرًا ، و صراخ المهنيين فى نقاباتهم المختلفة ، و تكون الحركات الاحتجاجية بجانب الأحزاب المصرية المعارضة، وتأثير كل ذلك فى النخبة المصرية و الطبقات الشعبية على السواء، وهو بذلك يراهن على عمق تطلع المصريين جميعًا لمجتمع العدل و الحرية و الكرامة الإنسانية.

أحمد بهاء الدين شعبان



ناشط سياسى وباحث . ولد فى فبراير ١٩٤٩ . تخرج فى كلية الهندسة
ينتمى لجيل السبعينيات فى الحركة الوطنية المصرية . عضو فى اللجنة
للطلاب . عضو أمانة الحركة الشعبية لمقاومة الصيهونية و مقاطعة
مؤسسى «حركة كفاية» و «الجمعية الوطنية للتغيير» . يكتب فى ال
المصرية و العربية ومشارك فاعل فى المنتديات الأدبية والسياسية
«الحركة الطلابية الحديثة فى مصر» ، «٤٨ ساعة هزت مصر» ، «حاخام
«الشرق الأوسط الجديد» ، و «الديمقراطية المغدورة فى الشرق الأوسط



ISBN# 9789772072149
6 221149 024434

٤,٥ جنيه



مكتبة الأسرة ٢٠١٢